



# 3RP

الخطّة الإقليميّة للاجئين  
وتعزيز القدرة على

مواجهة الأزمات ٢٠١٦-٢٠١٧

استجابةً للأزمة السوريّة

## التقرير نصف السنوي

حزيران / يونيو ٢٠١٦



استجابة للأزمة السوريّة، تجمّع خُطّة “3RP” أكثر من ٢٠٠ شريك في استجابة مُنسّقة على مستوى المنطقة، لأجل مساعدة اللاجئين السوريين والمُجتمعات المُضيّفة لهم.

وتتألف خُطّة “3RP” من فصول فُتُرية طُوّرت بقيادة السلطات الوطنية، بدعم من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في كل بلد منها. فخطّة لبنان للاستجابة للأزمة “LCRP”، وخطّة الاستجابة الأردنيّة للأزمة السوريّة “JRP” بكاملهما، هما فصلا خُطّة “3RP” لهاتين الدولتين، بينما توجد فصول فُتُرية لخطّة “3RP” لكلّ من تركيا والعراق ومصر.

وعلى المستوى الإقليمي، تتألف خُطّة “3RP” من مكوّنين مترابطين:

• مُكوّن اللاجئين، ويُعالج احتياجات الحماية ومساعدة اللاجئين داخل المُخيّمات، والمستوطنات البشرية، والمجتمعات المحلية في جميع القطاعات، كما يقوّي سُبُل الحماية المجتمعية، من خلال دعم الخدمات الجماعية للمجتمعات المتأثرة من الأزمة.

• ومكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، ويُعالج احتياجات المجتمعات المتأثرة والمستضعفة من جميع القطاعات، لتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات ولتحقيق الاستقرار في أوساطها، وبيني قدرات نُظُم وشبكات إيصال الخدمات الوطنية وشبه الوطنية، ويقوّي قدرة الحكومات على قيادة الاستجابة للأزمة، ويوفّر الدعم الفني والسياساتي للتهوض والارتقاء بالاستجابات الوطنية.

يُجملُ التقريرُ نصف السنوي التغيّرات التي حدثت في سياق التقرير منذ صدور خُطّة “3RP” للعام ٢٠١٦، في بداية العام، والخطط التي أُعدّت للاستجابة لتلك التغيّرات وللتكيّف معها. ويحتوي التقرير على بيانات عن التقدّم المرحليّ المُحرز قياساً على الأهداف المُحددة للاستجابة، وعلى مستويات التمويل حتى نهاية شهر أيار / مايو ٢٠١٦، ويُلاحظ الأثار السلبية للفجوات في التمويل بشأن تقديم المساعدات إلى اللاجئين والمجتمعات المُضيّفة.

#### صورة الغلاف:

الأردن/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ إيفور بريكت

#### التصميم:

سمر فايد/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني: <http://www.3rpsyriacrisis.org>

# جدول المحتويات

٤	..... نظرة عامة على المستوى الإقليمي
٤	..... الاحتياجات المستمرة للحماية على المستوى الدولي
٤	..... مواطن الاستضعاف في ازدياد
٤	..... استمرار الحكومات المضيفة في تحمل العبء
٥	..... الوصول إلى سُبل كسب العيش آخذ في الازدياد ولكنّ المزيد من الدعم مطلوب
٥	..... التمويل لا يواكب الاحتياجات
٦	..... نقص التمويل يؤثر في تقديم المساعدات
٩	..... عمليات التقدير في منتصف العام
٩	..... التخطيط لمجتمعات اللاجئين
٩	..... عمليات إعادة تقدير التمويل
١٠	..... إنجازات منتصف العام
١١	..... النتائج المنبثقة عن مؤتمر لندن
١٤	..... تحديث بيانات القطاعات على المستوى الإقليمي
١٦	..... الحماية 
١٩	..... الأمن الغذائي 
٢٣	..... التعليم 
٢٦	..... الصحة والتغذية 
٢٨	..... الاحتياجات الأساسية 
٣٠	..... المأوى 
٣٢	..... المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 
٣٤	..... سُبل كسب العيش والتّماسك الاجتماعي 
٣٨	..... تحديث المعلومات على مستوى البلدان
٤٠	..... تركيا
٤٣	..... لبنان
٤٥	..... الأردن
٤٨	..... العراق
٥٠	..... مصر

# نظرة عامة على المستوى الإقليمي

## الاحتياجات المستمرة للحماية على المستوى الدولي:

بعد مرور خمس سنوات ونصف على اندلاع الصراع في سوريا، فإنّ الوضع أخذ بالتفاقم: فثمة قتالّ وعنف متعاظمان على الأرض، ولا تُوجدُ خريطة طريق واضحة نحو السّلام. ويستمرّ النّزوح داخل سوريا، مع بلوغ عدد النازحين (٦.٥) مليون شخص نازح، ومنهم مجتمعاتٌ ضلّت سبيلها بالقرب من المناطق الحدودية في شمالي البلاد وجنوبها.

وعلى الرّغم من تفاقم العنف والنّزوح الداخلي في سوريا، إلا أنّ أعداد اللاجئين السوريين المسجّلين في المنطقة نما بمقدار نصف معدله في عام ٢٠١٥. فقد تمّ تسجيل ربع مليون لاجئ تقريباً في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٦، ولكنّ معظم هذه الزيادة كانت بسبب تسجيل السوريين الموجودين أصلاً في تركيا، الأمر الذي يوضّح استمرارية التّحكم بالحدود.

وضمن هذا السّياق، يدعو الشركاء في خطة "3RP" إلى حماية المدنيين داخل سوريا، وإلى تقديم المساعدات الإنسانية بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني، كذلك يدعو الشركاء إلى إدخال أولئك المدنيين إلى بيئة الأمان (السلامة) في البلدان المجاورة.

## مواطن الاستضعاف في ازدياد:

لا يزال اللاجئين في بعض البلدان التي وجدوا فيها الأمان يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات، ممّا يؤثّر في قدرتها على توفير الغذاء والسكن والصحة والرعاية من الصدمة، والاحتياجات الأساسية الأخرى لأسرتهم. وهم يستنفون، بوتيرة متزايدة، مدخراتهم ومواردهم، ويغوصون أكثر فأكثر في براثن الفقر.

فقد ازداد بالفعل متوسط حجم الدّين الذي يقع على كاهل الأسر المعيشية للاجئة في لبنان، من ٨٥٠ دولاراً أمريكياً إلى ٩٩٠ دولاراً أمريكياً على مدى الرّبع الأول من عام ٢٠١٦، ونسبة ٧٠ في المئة من الأسر المعيشية تقبّع تحت خطر الفقر، مرتفعة من نسبة ٥٠ في المئة. وفي الأردن، فإنّ نسبة ٩٠ في المئة من اللاجئين السوريين المسجّلين، المقيمين في المناطق الحضرية، تهوي الآن إلى ما دون خطّ الفقر الوطني، في الوقت الذي تعيش فيه نسبة تزيد عن ٦٧٪ من الأسر مُثقلّة بالدّيون، التي تبلغ في المتوسط ٨١٨ دولاراً أمريكياً، وتشمل إيجارات سكنية مُستحقة وغير مُسدّدة. وفي الوقت ذاته، في مصر، يعيش ٦٢,٠٠٠ لاجئ تقريباً في أوضاع من الاستضعاف الشديد، ويقفون على أقل من نصف مستوى سلة الحد الأدنى من الإنفاق.

وضمن الأزمة السوريّة الأوسع نطاقاً، يُعتبرّ اللاجئون الفلسطينيون مُستضعفين بصورة خاصة. ويُقدّر بأنّ حوالي ١١٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني فرّوا من سوريا، منهم ٤٢,٠٠٠ فلسطيني فرّوا منها إلى لبنان، و ١٦,٠٠٠ فرّوا إلى الأردن، وأعداداً أصغر منهم هربوا إلى قطاع غزّة ومصر. وحوالي ٥٠,٠٠٠ منها هربوا إلى خارج المنطقة. والكثير منهم له وضعٌ أو صفة غير نظاميّة خارج المنطقة، وهؤلاء مُعرّضون لخطر العودة القسرية ومخاطر الحماية الأخرى.

ومن الضروريّ أن تكون الاستجابة الإنسانية مُمولةً بالكامل لكي يتسنى توفير المساعدات إلى جميع الذين يحتاجون إليها، وللمساعدة في الحدّ من الإنزلاق نحو الفقر، ونحو ممارسة آليات التّعامل السّليمة.

## استمرار الحكومات المُضيفة في تحمّل العبء:

تستمرّ الحكومات والمجتمعات المُضيفة في تحمّل عبء التّدايعات (الانعكاسات ..) السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة والأمنيّة للنّزاع. فالزيادة الكبيرة في عدد السّكان، منذ اندلاع الأزمة السوريّة، تضع المؤسسات الحكوميّة تحت ضغط بالغ لتقديم الخدمات الأساسية إلى عدد مرتفع من الأشخاص المُستضعفين، وهذا العُدّ أخذ في الازدياد. وفي ظلّ سياق من انكماش الموارد الوطنيّة في تلك البلدان، فإنّ هذا الضّغط يختبر حدود البنية التّحتيّة، والخدمات العامّة التي كانت هشةً أصلاً فيها، قبل اندلاع الأزمة.

ويناشدُ الشركاء في خطة "3RP" المجتمع الدولي دعم الدول المجاورة لسوريا، والتي توفر منفعةً عالميّة هائلة، وتحمّل التكاليف الماليّة والاجتماعيّة للاجئين السوريين.

## الوصول إلى سُبل كسب العيش آخذ في الازدياد ولكن المزيد من الدعم مطلوب:

في مؤتمر لندن الذي انعقد في شهر شباط / فبراير ٢٠١٦، وافقت حكومات تركيا ولبنان والأردن على إبرام عقود (عهود ..) احتوت على التزامات نبيلة في مجالات توفير التعليم وسبل كسب العيش للاجئين. وبعد مرور خمسة أشهر، هناك بعضُ الإشارات الواعدة الدالة على ذلك.

ففي قطاع سبل كسب العيش، أصدرَ الأردنُّ ١١,٥٠٠ تصريح عمل للسوريين في الفترة بين شهر نيسان / أبريل ومنتصف حزيران / يونيو، في حين اتَّفَقَ على مشروع رياديّ تجريبي يشمل ٤,٠٠٠ لاجئ سوري في قطاعي الألبسة والزراعة. وفي تركيا، صدرَ نظام مؤرَّخ في ١٥ كانون الثاني / يناير يأذن للاجئين السوريين بالعمل، ويتقاضي الحد الأدنى من الأجور، ويعمل الشركاء في خطة "3RP" مع السلطات التركية على تنفيذ حملات معلوماتية وتوعوية لرفع وتيرة الوعي بتوافر تصاريح العمل للاجئين السوريين. وفي لبنان، التزمت الحكومة باستعراض (مراجعة) وتيسير عملية تبسيط الأطر التنظيمية النافذة، ذات العلاقة بشروط الإقامة القانونية في لبنان. ويسعى هذا الاستعراض أيضاً إلى تيسير وصول السوريين إلى سوق العمل في قطاعات محددة بعينها، مثل الزراعة والإنشاءات والقطاعات كثيفة الأيدي العاملة، وذلك بالتخلي عن التَّعهُد بعدم مزاوله اللاجئين العمل داخل لبنان.

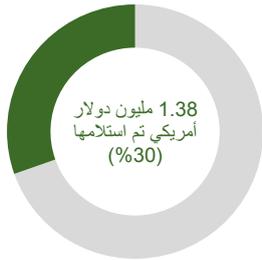
ويحتاجُ هذا التقدّم المُحرَز على صعيد السياسات، والتَّعَيَّر في الأنظمة من جانب الحكومات المُضيفة إلى ما يُناظره من تمويل مُتجدد، وإلى دعم دولي آخر من النوع الذي التزم به في لندن، لتوسيع نطاق الدعم إلى الحكومات والبلديات المُضيفة في مجالات البنية التحتية، والخدمات ودعم الموازنة. فالتضامن والمسؤولية - التشارك مع الدول التي تقف في الخطوط الأمامية في التعامل مع اللاجئين - يجب أن يكونا دوماً على رأس الأجندة (برنامج العمل).

## التمويل لا يواكب الاحتياجات:

حشد مؤتمر لندن، بصورة عامّة، (١١,٢٢) مليار دولار أمريكي كتعهدات للأزمة السورية (وهو المبلغ الأعظم الذي يُجمَع في يوم واحد ولأزمة واحدة على مرّ الزمان)، ويتضمّن تمويلًا متعدد السنوات من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠. وقد ارتفع عددُ المانحين الذين قدّموا تعهدات متعددة السنوات، من مائحتين اثنين في السنة السابقة إلى ١٧ مانحاً في مؤتمر لندن - وهذه خطوة مهمّة في اتجاه تقديم تمويل قابل للتنبؤ به، لآزمات طال أمدها.

ومن هذا المبلغ، أُعطيت تعهدات تقدّر قيمتها بحوالي (٥.٨٦) مليار دولار أمريكي لخطة "3RP"، ولخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ وحده. وإذا ما تمّ الوفاء بهذه التعهدات، فإنّها سوف تكون كافية لتمويل نسبة ٧٦ في المئة من النداء المشترك بين الوكالات (الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) للخطين المذكورين معاً.

ولسوء الحظّ، فما زال صرفُ هذه التعهدات السخية للشركاء في خطة "3RP" يسير بخطى بطيئة، وذلك باستلام (١.٣٨) مليار دولار أمريكي (أو ٣٠ في المئة من المتطلبات المُعدّلة المشتركة بين الوكالات ضمن خطة "3RP") فعلياً، ابتداءً من ٣١ أيار / مايو ٢٠١٦.



مجموع قيمة النداء: (4.54) مليار دولار أمريكي (للكالات)

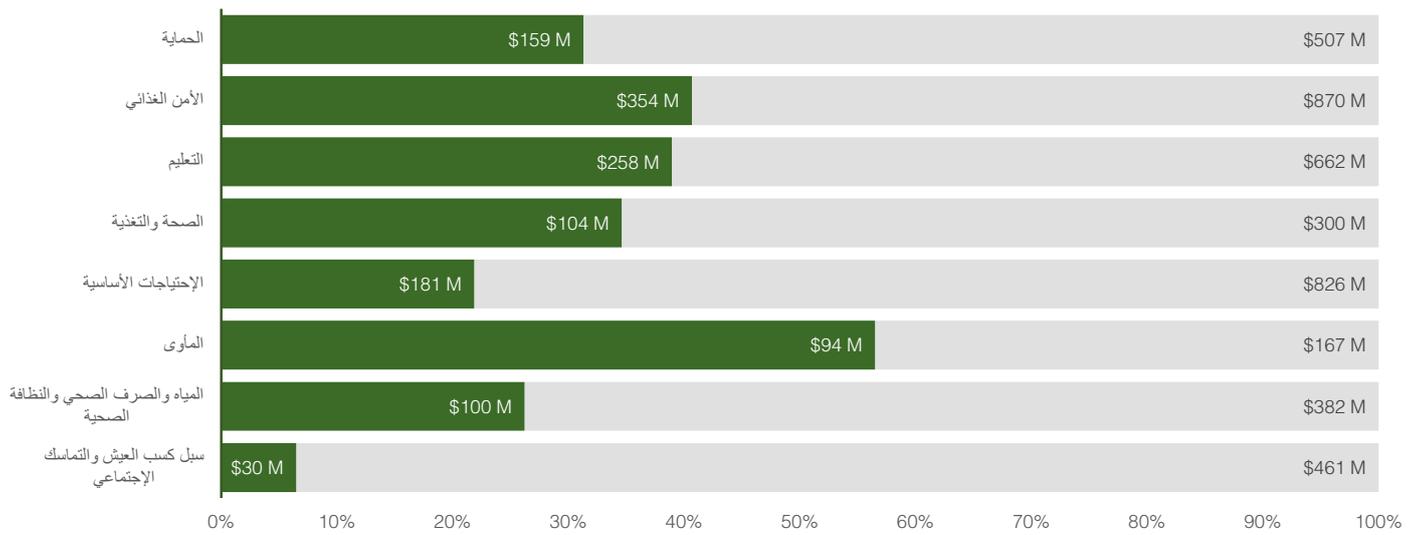


يُقرُّ الشركاء في خطة "3RP" بأنّه مع أنّ بعض التعهدات الكبرى، مثل تلك التي أُعطيت لقطاع الأمن الغذائي، لم تُصرف بعد، إلا أنّها أتاحت فرصة أفضل للتخطيط والاستعادة مستويات المساعدات في ذلك القطاع. ورغم ذلك، فإنّ الشركاء في خطة "3RP"، بصورة عامة، يناشدون المانحين العمل على صرف قيمة تعهداتهم في أسرع وقت ممكن، لكي تستطيع الوكالات العاملة مع كل القطاعات والبلدان، العمل بطريقة أفضل على التخطيط للتدخلات، وعلى تخصيص الموارد، وتوفير المساعدات للمستفيدين بطريقة منسقة ويُمكن التنبؤ بها.

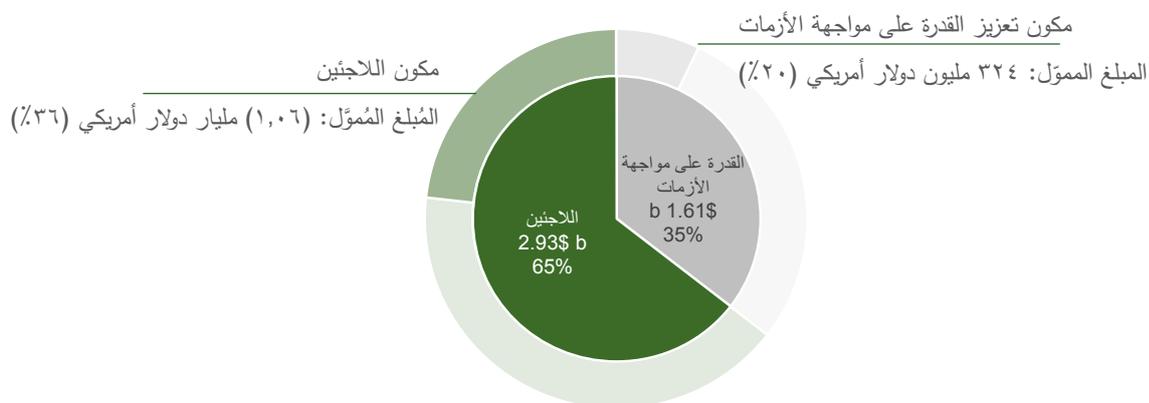
إنّ صرف قيم التعهدات في أسرع وقت ممكن يُعتبر الآن أمراً ضرورياً، لكي يتمّ تجنّب الآثار السلبية لنقص التمويل على اللاجئين وأفراد المجتمعات المُضيفة.

## نقص التمويل يؤثر في تقديم المساعدات:

مع أن بعض القطاعات أفضل نسبياً في التمويل من القطاعات الأخرى، إلا أن نقص التمويل يُوهنُ القدرة على برمجة خطة "3RP"، التي تهدف إلى التخفيف من حالة الفقر لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، وإزالة مخاطر الحماية المرتبطة بالفقر المتزايد. وسوف يعني تضائل برامج سبل كسب العيش أن الأسر، التي تُكابِد حالةً من الاستضعاف الاجتماعي الاقتصادي الشديد، سوف تستمر في الصراع مع مديونية متنامية، ومع تكاليف معيشية أخذت في التصاعد - وهي عوامل تفرض ضغوطاً متزايدة على اللاجئين لتنفيذ استراتيجيات التعامل السلبية.



\* جميع الأرقام بالدولار الأمريكي، وجميع البيانات بلغت عنها الوكالات في 31 أيار / مايو 2016.  
\* يبيّن الأموال التي لم يتم تخصيصها بعد للقطاع.  
\* تشكيلات القطاع قد تختلف وتتباين على المستوى القطري.



مجموع قيمة النداء: (٤,٥٤) مليار دولار أمريكي  
مجموع المبلغ الممول: (١,٣٨) مليار دولار أمريكي (٣٠٪)

أمثلة على آثار نقص التمويل عبر المنطقة:

## الأمن الغذائي

- في حين أن التّعهدات السّخية قد شهدت استعادة مستويات المساعدات الغذائية في عام ٢٠١٦، بانتظار استلام التّمويّلات، فمن الضروري تأكيد الوفاء بالتّعهدات لضمان استدامة المساعدات الغذائية البالغة الأهمية.
- خلال الفترات التي حُفّضت فيها المساعدات الغذائية، في عام ٢٠١٥، في لبنان، كانت هناك زيادات في أعداد الأسر المعيشية التي سجّلت درجات ضعيفة، أو كانت عند مستوى الحدّ الفاصل في استهلاك الغذاء، كما كانت هناك مستويات من الدّروة في اعتماد استراتيجيات التّعامل السّلبية، مثل سحب الأطفال من المدارس.
- وفي مصر، ومن بين أولئك الذين استُبعدوا من تلقّي المساعدات في عام ٢٠١٥، فإنّ عدد الذين حقّقوا درجات مقبولة في استهلاك الغذاء انخفض بمستوى التّلت تقريباً من ٩١ إلى ٦٢ في المئة.

## الصحة والتغذية

- يعني نقص التمويل الاستمرار في إرهاب الخدمات المتوافرة في المناطق الحضرية، ممّا يؤثّر في جودة تلك الخدمات، وفي توافرها للاجئين وللمجتمعات المضيفة.
- وسوف لن يستطيع ما مجموعه ١٠,٥٠٠ أسرة على أقل تقدير، عبر المنطقة كلها، الحصول على الرّعاية الصّحية التّأنيوية والتّالتيّة، من دون توفير التمويل الكامل خلال هذا العام، وحتى بلوغ نهايته.
- وفي لبنان، سوف يُعرّض التمويل غير الكافي فرص اللاجئين المستضعفين للخطر في الحصول على الرّعاية الصّحية الأولية؛ إذ سوف يحصل على هذه الرّعاية عددٌ محدود من اللاجئين (النّوع الأكثر شيوعاً هو التّشارك في الكلفة)، وذلك لتغطية الاستشارات الطبيّة، ومنها الصحة النفسية والفحوص المخبرية والأدوية.

## الحماية

- لن يتمكّن الشّركاء في قطاع الحماية، من دون توفير التّمويل الكامل لهذا القطاع حتى نهاية عام ٢٠١٦، من تحقيق أهدافهم في تحديد وتقديم الخدمات للاجئين المُستضعفين، في مجالات تشمل حماية الأطفال، والوقاية من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لهما، والخدمات النفسية الاجتماعية للاجئين منهنما، ولأولئك المعرضين للخطر منهنما.
- وسوف تتعرّض كل من الاستثمارات في التّوعية المجتمعية، والحماية القائمة على المجتمع، وتقديم المعونة القانونيّة التي تشمل ما يتعلّق بتسجيل واقعات الولادة والزّواج، والاعتقال والاحتجاز للخطر.
- وفي لبنان على سبيل المثال، سيكون ٢٠,٠٠٠ لاجئ غير قادرين على تلقّي المشورة والمساعدة القانونيتين على المستوى الفردي؛ ولن يتمّ، في الوقت عينه، دعم ٩,٠٠٠ فرد آخر ممّن لديهم احتياجات متعلّقة بالحماية مُحدّدة بعينها، ومنهم النّساء والأطفال، وكبار السّن، والأشخاص ذوي الإعاقات.

## التعليم

- ابتداءً من نيسان / أبريل ٢٠١٦، كان هناك أكثر من ٩١٦,٠٠٠ طفل سوري (أو ٥٦ في المئة من الأطفال السوريين) خارج مقاعد الدراسة عبر المنطقة؛ وهي زيادة بنسبة تسع نقاط مئوية في نسبة الأطفال الذين هم خارج مقاعد الدراسة، بالمقارنة مع شهر كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٥.
- بينما تُسهم الزيادة في عدد أفراد مجتمع الأطفال اللاجئين، والمستويات المنخفضة في الوصول إلى التّعليم عبر النظامي عبر المنطقة، في حدوث هذه الزيادة. ولتيسير زيادة نسبة الأطفال السوريين في الحصول على التّعليم في العام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، ينبغي أن يكون التمويل بأحجام كافية في أقرب فرصة ممكنة.

## الإحتياجات الأساسية

- في لبنان، ووفقاً لتقييم مستوى استضعاف اللاجئين السوريين في لبنان (VASyT)، فإنّ نسبة ٥٢ في المئة من مجتمع اللاجئين بحاجة إلى المساعدات النقدية، غير أنّ نسبة ١٧ في المئة فقط منهم تلقّت المساعدة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وقد زُيِّت الأولويات بحيث تمّت مساعدة ما مجموعه ٧٢ أسرة معيشية لبنانية شديدة الاستضعاف، من أصل ٢٠,٠٠٠ أسرة، ضمن البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً "NPTP".
- وفي مصر لم يتسنّ تزويد ٨,٥٠٠ فرد بالمَنح التّقدية الشّهريّة بسبب نقص التّمويل.
- وفي المجموع على مستوى المنطقة، ومن دون استلام التمويل الكامل حتى نهاية هذا العام، لن تستلم ١٧٩,٠٠٠ أسرة، على الأقل، المساعدات النقدية والمساعدات الموسمية، في حين أنّ ٢٧٠,٠٠٠ أسرة لن تستلم مواد الإغاثة الدورية والموسميّة.

## المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية



- في الأردن، تستلم نسبة ٧٠ في المئة من السكان ما يقل عن المستوى الوطني من المياه، والمقدرة بكمية ١٠٠ لتر للشخص الواحد يومياً.
- وفي لبنان، أكثر من ٥٠ في المئة من شبكات النقل والتوزيع في حاجة شديدة إلى إعادة التأهيل، وغير قادرة على تحمل الضغوط الإضافي. ويفتقر لبنان إلى مرافق معالجة المياه العادمة، كما يفتقر البنى التحتية لإدارة النفايات الصلبة.
- داخل المخيمات في العراق، تعني التكلفة المرتفعة المانعة - التي تحول دون تمديد شبكات المعالجة النهائية الآمنة للمياه العادمة - استمرار تكرار تجمّع الحماة (الكدارة والترسبات ..) بوتيرة مرتفعة، وإزالتها بطريقة غير كفوة.

## المأوى



- في لبنان، يعيش أكثر من ٥٥ في المئة من اللاجئين السوريين في ظروف غير لائقة (دون المستوى المطلوب) في مستوطنات بشرية، ومبانٍ مزدحمة بالسكان، وفي أحياء فقيرة كثيفة السكان. وسيبقى كل من يُعَدَّر تقديم المساعدات له يعيش في ظروف متدهورة، تخضع لمخاطر صحية وحمائية، ويُعاني من الازدحام، في بيئة من التوتّر المتزايد مع المجتمعات المضيفة.
- في العراق، وبسبب نقص التمويل، ما زال قطاع المأوى غير قادر على معالجة الاحتياجات المتنامية لمجتمع اللاجئين خارج المخيمات، ومن هذه الاحتياجات رفع كفاءة الوحدات السكنية، ودعم الإيجارات، ودعم البنية التحتية للمجتمعات.
- وفي المجموع على مستوى المنطقة، ومن دون توفير التمويل الكامل حتى نهاية العام، فلن يتم تزويد ما لا يقل عن ٣٥,٠٠٠ أسرة بالمأوى، وبأطقم أدوات المأوى أو بالصيانة لأولئك الذين يعيشون داخل المساكن الأشدّ معاناةً من انعدام الأمن.

## سبل كسب العيش



- يُعَرِّضُ نقصُ التمويلِ الجهودَ التي يبذلها الشركاء في خطة "3RP" للخطر، والتي تسعى للمساعدة في إفادة ٢٨٢,٠٠٠ فردٍ، ومنهم اللاجئون وأفراد المجتمعات المتأثرة، بصورة مباشرة، من فرص التشغيل المدفوعة الأجر في عام ٢٠١٦.
- سوف يُعيقُ الافتقارُ إلى الدعم الدولي تحقيقَ التزامات لبنان بمقتضى عقد لندن، ومن هذه الالتزامات خلق فرص العمل، من خلال الاستثمارات على مستوى البلديات وبرامج التشغيل المؤقتة في لبنان.
- وفي الأردن، بينما يُعتبَرُ تسريعُ تنفيذ عقد الأردن (بمقتضى مؤتمر لندن) أمراً حاسماً، يتساوى في الأهمية مع ذلك ضمان أن تكون التّخلّلات الهادفة إلى التماسك الاجتماعي، وإلى معالجة القضايا الهيكلية لسوق العمل، وفيرة الموارد، مع الاستفادة من القطاع الخاص كُحفَظَ للنمو.
- وفي تركيا، إذا ما استمرَّ نقصُ التمويل، فلن يكون بالإمكان توسيع نطاق التدريب على المهارات المهنية، والمهارات الحياتية الأساسية، ومهارات دعم التشغيل للاجئين السوريين المحتاجين، والذين يعيشون في ظلّ الحماية المؤقتة، إلى جانب دعم المجتمعات المضيفة الضعيفة.
- سوف تتصرّفُ نشاطات توطين عملية تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات عبْرَ المنطقة، ومن هذه النشاطات الاستثمار في سبل كسب العيش المُستدامة، وأهداف خلق فرص العمل، ودعم المعارف والقدرات والموارد المحلية والوطنية.
- تقتضي الحاجةُ توفيرَ الدعم الموسع لنقوية الجهود الوطنية لدعم المجموعات المستضعفة، ولا سيّما الشبّاب منها. وفي الأردن، من الممكن تحقيق ذلك عن طريق دعم أنشطة الاستجابة السريعة، من خلال آلية مُنَح التماسك المجتمعي الراسخة.

## عمليات التقدير في منتصف العام

### التخطيط لمجتمعات اللاجئين:

مع أن التعداد الكلي لمجتمع اللاجئين السوريين المسجلين (٤.٨٤ مليون لاجئ) قد تجاوز فعلياً الرقم الوارد في خطة "3RP" لعام ٢٠١٦، مع الأخذ بعين الاعتبار أنشطة التَحَقُّق الجارية عبر المنطقة، والتي قد تتوازن مع الزيادات التي تنشأ من أعداد اللاجئين الوافدين الجدد، أو المسجلين حديثاً، يُدخِلُ الشركاء في خطة "3RP" تعديلات طفيفة نسبياً فحسب على الأرقام الواردة في التخطيط لأعداد اللاجئين في هذا الوقت.

البلد	* عدد اللاجئين السوريين المسجلين (٢٠١٦/٥/٣١)	العدد المتوقع للاجئين السوريين المسجلين بحلول كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦	العدد المتوقع للاجئين السوريين المسجلين بحلول كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦	المعدل	أفراد المجتمعات المتأثرة (المستفيدون مباشرة)
مصر	١١٧,٧٠٢	١٠٧,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠
العراق	٢٤٧,٣٣٩	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الأردن	٦٥٥,٢١٧	٦٣٠,٠٠٠	٦٣٠,٠٠٠	٨٢٤,٠٠٠	٨٢٤,٠٠٠
لبنان	١,٠٤٨,٢٧٥	٩٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٦٨,٠٠٠	١,٢٦٨,٠٠٠
تركيا	٢,٧٤٣,٤٩٧	٢,٧٥٠,٠٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	٥٦٥,٠٠٠	٥٦٥,٠٠٠
المجموع	٤,٨٤١,٣٠٥	٤,٦٨٧,٠٠٠	٤,٧٤٠,٠٠٠	٣,٩٥٧,٠٠٠	٣,٩٥٧,٠٠٠

\* يضمّ مجموع اللاجئين السوريين المسجلين على المستوى الإقليمي، ومقداره ٤,٨٤١,٣٠٥ لاجئين، بتاريخ ٣١ أيار / مايو ٢٠١٦، ما مجموعه ٢٩,٢٧٥ لاجئاً استوعبتهم بلدان في شمال أفريقيا.

### عمليات إعادة تقدير التمويل:

في تركيا، خضع النداء الذي نُشر في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥ لعمليات إعادة تقدير (تعديلات)، لكي تعكس تغيير السياقات والمعلومات المُحدّثة. ولتبيان الاستثمارات الطموحة التي تتدفق من مؤتمر لندن، وبخاصة في قطاع التعليم، فقد أعاد الشركاء في خطة "3RP" تقدير قيمة النداء القطري الكلي صُعوداً إلى (٨٤٢.٩) مليون دولار أمريكي. وفي العراق، فقد شهدت عمليات إعادة التقدير خفضاً في موازنة خطة "3RP" المشتركة بين الوكالات بمبلغ (١٢.٦٩) مليون دولار أمريكي، لكي تأخذ في الحسبان التغييرات التي وقعت في السياق. وفي لبنان، جاءت عملية وضع التمسّات الأخيرة على موازنات الشركاء، ضمن النداء المشترك بين الوكالات في شهر شباط / فبراير، برقم نهائي لقيمة النداء المشترك بين الوكالات، قيمته (١.٩) مليار دولار أمريكي. ولم تتغير النداءات المشتركة بين الوكالات، الخاصة بخطة "3RP" في الأردن ومصر. ويجري تخفيض قيمة النداء المشترك بين الوكالات على المستوى الإقليمي بحوالي مبلغ ١٧٩ مليون دولار أمريكي، تاركاً القيمة الكلية للنداء المشترك بين الوكالات بقيمة (٤.٥٤) مليار دولار أمريكي.

#### متطلبات التمويل المشترك بين الوكالات (بالدولار الأمريكي) دعماً للخطة القطرية لعام ٢٠١٦ \*

ملاحظات تفسيرية:	مجموع قيمة النداء الأصلي لعام ٢٠١٦ (٢٠١٦/٥/٣١)	مجموع قيمة النداء المعاد تقديرها لعام ٢٠١٦
مصر	١٤٦,٥٧٨,٠١٦	١٤٦,٥٧٨,٠١٦
العراق	٢٩٨,٣٣٣,٦٣٥	٢٨٥,٦٣٣,٩٣٤
الأردن (خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (JRP) **)	١,١٠٥,٥١٧,٠٤٥	١,١٠٥,٥١٧,٠٤٥
لبنان (خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) ***)	١,٧٥٩,٠٩٢,٩٧١	١,٩٠٢,٤١٠,١٠٣
تركيا	٨٠٦,٩٨٣,١٠٠	٨٤٢,٩٢٨,٨٠٦
المستوى الإقليمي	٤٣٥,٥٣٧,٢٧٠	٢٥٦,٢٧٤,٤٣٢
المجموع	٤,٥٥٢,٠٣٢,٠٣٧	٤,٥٣٩,٣٤٢,٣٣٦

\* يعكس مجموع الاستجابة المشتركة بين الوكالات، وقدره ٤,٥٣٩,٣٤٢,٣٣٦ دولاراً أمريكياً المبلغ الذي طالبت به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والذي سوف يتتبعه نظام التتبع المالي بخطة "3RP".

\*\* يشير الرقم الخاص بالأردن إلى النداء المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في المجالات التي تستطيع حشد الموارد المالية غير المتوافرة لدى الحكومات، وحينئذ يكون لتلك الوكالات ميزة تنافسية على غيرها.

\*\*\* الرقم الخاص بلبنان يمثل تقديراً لأهداف النداء الصادر عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، دعماً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية.

## إنجازات منتصف العام

رغم النقص في الأموال، يُثابر الشركاء في خطة "3RP"، عبر المنطقة، لتحقيق أهداف ٢٠١٦، من أجل تقديم المساعدات في كل أنحاء المنطقة.

مستويات تمويل القطاع كما هي في شهر أيار / مايو ٢٠١٦	الإنجازات كما هي في شهر أيار / مايو ٢٠١٦	الاستجابة المُخطَّط لها بحلول نهاية ٢٠١٦	الوصف	الرمز
مجموع متطلبات التمويل (الوكالات) ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي (الوكالات) التمويل الذي تم استلامه: ١٥٩ مليون دولار أمريكي	٩١%	١٠٠% ٦٤٣,٩٦٣	تحديث قيود تسجيل نسبة ٩١٪ من اللاجئين السوريين (أكبر من ٧ سنوات من العمر)، وهذا يشمل قيدهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل الموارد - نظام أيريس "IRIS"	الحماية
مجموع متطلبات التمويل (الوكالات) ٨٧٠ ملايين دولار أمريكي (الوكالات) التمويل الذي تم استلامه: ٣٥٤ مليون دولار أمريكي	٨٩%	١٠٠% ١٢٣,٢٤٧	استلام ٢,٠٣٥,٧٦٧ فرداً مساعدات غذائية (نقدية، أو قسائم أو عينية) استلام ٢,٤٥٤ فرداً دعماً مُخصَّصاً للغذاء ولسبل كسب العيش الزراعية	الأمن الغذائي
مجموع متطلبات التمويل (الوكالات) ٦٦٢ ملايين دولار أمريكي (الوكالات) التمويل الذي تم استلامه: ٢٥٨ مليون دولار أمريكي	٨٣%	١٠٠% ١,٠٢١	التحاق ٦٩٤,٨٠٥ أطفال مستهدفين (٥ سنوات - ١٧ سنة) بالتعليم النظامي (الرسمي) «الابتدائي / الأساسي أو الثانوي» إنشاء أو تجديد أو إعادة تأهيل ٦٥ مرفقاً تعليمياً	التعليم
مجموع متطلبات التمويل (الوكالات) ٣٠٠ ملايين دولار أمريكي (الوكالات) التمويل الذي تم استلامه: ١٠٤ مليون دولار أمريكي	٢٦%	٣٦%	تنفيذ ١,٠٩٠,٧٩٥ جلسة مشورة (استشارة) لأفراد مستهدفين في مجال الرعاية الصحية الأولية دعم ١٣١ مرفقاً صحياً	الصحة والتغذية
مجموع متطلبات التمويل (الوكالات) ٨٢٦ ملايين دولار أمريكي (الوكالات) التمويل الذي تم استلامه: ١٨١ مليون دولار أمريكي	٣٣%	٢٩%	استلمت ١٥٩,٧٨٧ أسرة معيشية مواد إغاثة أساسية عينية استلمت ١٠٢,٨٥٣ أسرة معيشية مساعدات نقدية غير مشروطة، أو خاصة بقطاعات يعينها، أو طارئة	الاحتياجات الأساسية
مجموع متطلبات التمويل (الوكالات) ١٦٧ ملايين دولار أمريكي (الوكالات) التمويل الذي تم استلامه: ٩٤ مليون دولار أمريكي	٨%	٨%	استلمت ٢٥,١٤٨ أسرة معيشية خارج المخيمات مساعدات خاصة بالمأوى أو برفع كفاءة المأوى استلمت ١,٤٩٩ أسرة معيشية داخل المخيمات مساعدات خاصة بالمأوى أو برفع كفاءة المأوى	المأوى
مجموع متطلبات التمويل (الوكالات) ٣٨٢ ملايين دولار أمريكي (الوكالات) التمويل الذي تم استلامه: ١٠٠ مليون دولار أمريكي	٧٣%	١٧%	استفادة ٥٦٢,٠٨٧ فرداً من تحسين فرص الحصول على كميات من المياه الآمنة نقي بالفرض مساعدة ٥٢٨,٦٤١ فرداً للحصول على مرافق وخدمات صرف صحي ملائمة	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
مجموع متطلبات التمويل (الوكالات) ٤٦١ ملايين دولار أمريكي (الوكالات) التمويل الذي تم استلامه: ٣٠ مليون دولار أمريكي	١%	٢%	مساعدة ٣,١٤٩ فرداً للحصول على فرص تشغيل مدفوعة الأجر تنفيذ ٩٢ مشروعاً خاصاً بالدعم المجتمعي	سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي

## النتائج المنبثقة عن مؤتمر لندن

بالإضافة إلى تعهدات التمويل السخية، فقد أبرز مؤتمر لندن سلسلة من القضايا السياسية والهيكليّة المهمّة، التي تدعم النهج الاستراتيجي لخطة "3RP"، المتّبع في التعامل مع الأزمة السورية.

**أوجه جديدة، أصوات جديدة.** جاء مؤتمر لندن بمزيج جديد من الشراكات، مُشركاً مانحين تقليديين وغير تقليديين، وحكومات المنطقة، والمؤسسات المالية الدولية، وفاعلي الخير، والقطاع الخاص، وسلسلة عريضة من المنظمات غير الحكومية، الوطنية (الأهلية) منها والدولية. وشدّد الأردن، بصورة خاصّة على شمول القطاع الخاص في الاستجابة للأزمة السوريّة، ففوّش هذا الموضوع، بصورة مُستقيضة، في فعالية على هامش المؤتمر كُرست لهذا الغرض، واستضاف البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية "EBRD"، قبل ذلك بيوم واحد.

**حشد موارد التنمية.** تضمّن استكمال الجهود الإنسانية، أيضاً، إشراك البنوك التّمويّة والمؤسسات المالية بطريقة أكثر نشاطاً. وفي هذا السّياق، أعلن البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية خطةً لدعم البلدان المُضيّفة للاجئين بحُرْم من المساعدات تشتمل على المساعدات الفنية، والإقراض الأصغر، والتمويل المباشر، بمبلغ وقدره ٥٤٦ مليون دولار أمريكي (منه ١٠٩ ملايين دولار أمريكي مقدّمة كمنحة). ويُخطّط البنك الدولي لمضاعفة دعمه بمقدار ثلاثة أضعاف، ليصل الدعم إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة (٢٠٠ مليون دولار أمريكي منها مقدّم بشروط فائقة التيسير)، بينما يُخطّط البنك الأوربي للاستثمار "EIB" لتقديم قروض بمبلغ (١٥.٨) مليار دولار أمريكي في الدول العشر الشريكة له في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذلك في تركيا خلال الفترة نفسها. كذلك يُخطّط البنك الإسلامي للتنمية "IDB" لإقراض ٣ مليارات دولار أمريكي (٦٠ مليون دولار منها بشروط فائقة التيسير)، كما أُعلن عن قروض مُيسّرة أخرى من المانحين في الأطراف الثنائية، بمبلغ يصل إلى (١.٣) مليار دولار أمريكي.

**تعزيز إمكانية التنبؤ المالي.** القابلية للتنبؤ المالي سمةٌ أساسية في الجيل الجديد من بُنيان المعونة المقدّمة للآزمات التي يطول أمدها. وقد مثّل مؤتمر لندن خطوةً مهمّةً في ذلك الاتجاه، في ظلّ وجود عدد متزايد من التّعهدات متعدّدة السنوات. ففي حين أنّ الهيئة الأوروبية وألمانيا كانتا الجهتين الوحيدتين، في السنة الماضية، اللتين قدّمتا تعهدات متعدّدة السنوات، فإنّ النمسا وبلجيكا وكرواتيا وقبرص وإستونيا والهيئة الأوروبية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والكويت ولكسمبورغ ومالطا والنرويج والبرتغال ورومانيا والسويد والمملكة المتحدة أعلنت كلّها عزمها على تقديم دعمٍ متعدّد السنوات، لغاية عام ٢٠٢٠ في بعض الحالات.

**التحوّل في السياسات.** أدخل مؤتمر لندن للمرة الأولى معادلةً جديدةً تُسمّى التزامات بتغيير السياسات؛ فقد التزم الأردن ولبنان وتركيا بفتح أسواق العمل فيها أمام اللاجئين السوريين، وبتعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للاجئين والمجتمعات المُضيّفة. وبدورهم، اتفق الشركاء على دعم البلدان المُضيّفة في مجالات، من مثل فرص التّفاد التفضيلي للأسواق الخارجية، وهذا يشمل تعديل التّعرفات الجمركية، والحصول على تمويل مُيسّر الشّروط، وزيادة الدعم الخارجي لسبُل خلق فرص العمل في القطاعين العام والخاص.

**فرص العمل تجلب الاستدامة؛ والتعليم يجلب الأمل.** كان محورا بناء القدرة على مواجهة الأزمات، وهما: سُئل كسب العيش والتّعليم، عُنصرين مركزيين في أجندة (برنامج عمل) مؤتمر لندن. وقدّر مستضيفو المؤتمر (المشتركون) إمكانية خلق (١.١) مليون فرصة عمل للاجئين من سوريا، ولمواطني البلدان المُضيّفة، داخل المنطقة، بحلول عام ٢٠١٨. وتوضّح الشراكة من أجل استكشاف الفرص "P4P" - وهي صندوقٌ جديد لسبُل كسب العيش، يُديره بنك الإعمار الألماني "KfW"، بمخصّص أولي مقداره ٢٠٠ مليون يورو من ألمانيا - المجموعة الجديدة من الأولويات. ويهدف هذا الصندوق إلى خلق ٥٠٠,٠٠٠ فرصة عمل في لبنان والأردن وتركيا والعراق. وكان هناك التزامٌ آخر يقضي بتوفير فرص الحصول على تعليم مدرسيّ جيد لجميع اللاجئين الأطفال، والأطفال النازحين داخليا، والأطفال المستضعفين داخل البلدان المُضيّفة؛ ويُقدّر عدد هؤلاء الأطفال بحوالي (٣.٨) مليون فتاة وفتى (بنثاً وولداً) في المجموع.



## نداء من أجل العمل: الشركاء في خطة "3RP" يوسعون نطاق الفرص الاقتصادية

أكد إعلانٌ مُستضيفي مؤتمر مساعدة سوريا والمنطقة أنّ المؤتمر "لم يُؤدِّ التزمّات مالية فحسب، بل إنّه كَوَّلَ أيضاً بأنّ نتَّخذ نهجاً جديداً بشأن كيفية استجابة المجتمع الدولي للأزمة التي يطول أمدها". وهذا يتسق مع نتائج منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات "RDF"، وجدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات "DSRA". وعلاوةً على ذلك، فقد شدّد إعلان مستضيفي مؤتمر لندن على أنّ "نقص الفرص الاقتصادية يضربُ باللاجئين وبالمجتمعات المضيفة لهم. وإننا لنرحبُ بالالتزام الجريء للحكومات المضيفة بفتح أسواق العمل فيها أمام اللاجئين، إضافةً إلى أنّ تلك الحكومات عاقدة العزم على خلق فرص عمل جديدة لمجتمعاتها، وعلى تحسين الأنظمة والمناخ الاستثماري في بلدانها". فقد اتفق المشاركون على: (١) منح الفرص للنفّاذ إلى الأسواق الخارجية، والحصول على تمويلات ميسرة، وزيادة الدعم الخارجي لخلق فرص العمل في القطاعين العام والخاص. (٢) أن يدعم المانحون برامج خلق فرص العمل، كمبادرة الشراكة من أجل استكشاف الفرص. (٣) أن يأتي الشركاء الرأود في القطاع الخاص باستثمار جديد من شأنه أن يخلق فرص عمل، وعمل كريم؛ إذ سيتمّ خلق (١.١) مليون فرصة عمل للاجئين من سوريا، ولمواطني البلدان المُستضيفة بحلول عام ٢٠١٨.

ولتحقيق هذا الهدف، فإنّ ذلك يتطلّب إشراك شركاء مُستجدين وابتكاريين، يتّسقون مع الأعمال الأساسية الواردة في جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، ويؤكدون ما يلي:

- زيادة جوانب التآزر والتظافر بين النهج (المقاربات) والاستثمارات في العمل الإنساني والاستثمارات في العمل التّرموي.
- وضع كرامة المجتمعات المتأثرة واكتفائها الذاتي على سُلّم الأولويات.
- تعزيز القدرات المحلية، والإحجام عن استبدالها.
- إنشاء شركات جديدة وشمولية لبناء القدرة على مواجهة الأزمات، وتعزيز الابتكار، والتشجيع على الملاءمة، والفعالية والكفاءة.
- صون التماسك الاجتماعي، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعاون.

ويتمثّل الهدف من جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات - وهو مجموعة جديدة من الالتزامات الاستراتيجية - في توسيع نطاق برنامج الشراكة، وتقوية عمليات التخطيط على المستوى الوطني، وإعادة إنعاش استجابة أكثر متانةً لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وإدامة التحوّل النمطي (الثقلّة النوعية) الذي باشرت به خطة "3RP".

وسوف يستمرّ الشركاء في خطة "3RP" في تقوية سُلّم كسب العيش لدى المجتمعات المحلية، إلى جانب تقديم الدّعم للحكومات الأكثر تأثراً من الأزمة السورية في المنطقة، وذلك من خلال التّدخلات التي تُعظّم القدرة على العمل، والفرص الاقتصادية للسوريين ولأفراد المُستضعفين في المجتمعات المضيفة.

وعلى ضوء ذلك، فإنّ جدول أعمال البحر الميت لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات يدعو إلى إقامة شركات جديدة وشمولية لبناء القدرة على مواجهة الأزمات، وتعزيز الابتكار، والتشجيع على الملاءمة والفعالية والكفاءة. وتُعتبر القدرة على مواجهة الأزمات بأنّها تعهّد يتطلّب سلسلة عريضة من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وترسيخ الشراكات الابتكارية. وقد تضمّ هذه الشراكات المجموعات التي تعيش في الشّتات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والحكومات الوطنية، والوكالات العاملة في مجال العمل الإنساني أو العمل التّرموي (ومنها المنظمات غير الحكومية)، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمعات المتأثرة نفسها. إنّ الشراكات الجديدة تستلزم المُغامرة، مع أنّها يُمكن أن تُهدّد الطريق لمزيد من الاستجابات الملاءمة والفعالية والمُجدية اقتصادياً.



# تحديث بيانات القطاعات على المستوى الإقليمي





## قطاع الحماية

### إنجازات القطاع على المستوى الإقليمي

القيمة المستهدفة	التقدم المُحرز
100%	91%
60,200	67%
80,292	22%
643,963	55%
396,958	17%
1,016,393	18%
4,635,865	15%
31,759	28%

تحديث قيود نسبة ٩١٪ من اللاجئين السوريين (أكبر من ٧ سنوات)، وهذا يشمل قيدهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد - «نظام أيريس» «IRIS» تقديم طلبات ٤٠,١٠٧ لاجئين سوريين للدخول إلى بلدان أخرى لأغراض إعادة التوطين أو لأسباب إنسانية  
استلام ١٨,٠٦٣ فتاة وفتى دعماً حائياً متخصصاً بالأطفال  
شاركت ٣٥٥,٨٩٩ فتاة وفتى في برامج منظمة ومستدامة لحماية الطفل وللدعم النفسي والاجتماعي للطفل  
تلقى ٦٨,٦٢١ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً، من الناجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي «SGBV»، أو من المعرضين لهذا الخطر، خدمات متعددة القطاعات  
تعريف ١٨٦,٢٨٨ امرأة وفتاة وفتى ورجلاً بوجود فرص للتنميين، وإتاحتها لهم وجعلهم ينتفعون منها  
الوصول إلى ٦٨٤,٧٦٢ فرداً من خلال حملات الحشد المجتمعي، أو التوعية، أو المعلومات  
تدريب ٨,٨٦٣ فرداً في مجالات حماية الطفل، والعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي

اللاجئين الأشد استضعافاً داخل المخيمات وخارجها. وبالمثل، في تركيا، فقد وسَّع نطاق برامج المتطوعين العاملين في مجال توعية اللاجئين ليصل إلى عشر محافظات، في حين وسَّع نطاق لجان اللاجئين المواضيعية (المحورية)، المُكرَّسة لفئات مُحددة بعينها، ومنها كبار السن والنساء والأطفال والشباب داخل المخيمات وفي المناطق الحضرية، مع التركيز بصفة مستمرة على مسألة تزويج (زواج) الأطفال على وجه الخصوص.

ولتعزيز فرص الدعم للقيادات الشبائية من اللاجئين وتمكينها، فقد عُقدت جلسات تشاورية في تركيا في شهر أيار / مايو ٢٠١٦ (عقب انعقاد الجلسات التشاورية في الأردن خلال عام ٢٠١٥)، بهدف وضع برامج أكثر شمولية للشباب. وفي إقليم كردستان - العراق، يُقوَّى تأسيس مشروع الشباب في مخيم Basirma عملية الاتصال في اتجاهين: بين اللاجئين والأطراف الفاعلة في العمل الإنساني. ونظراً لأن الأطفال يشكلون نصف عدد اللاجئين السوريين في المنطقة، والبالغ عددهم (٤.٨) مليون لاجئ، فإن مسألة حماية الأطفال تظل الرُّكن الأساس في استجابة خطة «3RP». وتعمل مبادرة «لا لضايح أي جيل» «NLG» ضمن خطة «3RP»، بمثابة القاعدة الأساس للمناصرة وكسب التأييد، المُنسقة لحقوق الأطفال اللاجئين، وبخاصة فيما يتعلَّق بقضايا عمل الأطفال، وتزويج الأطفال، وتسجيل واقعات الولادة، وكذلك لشمول الأطفال

في لبنان، باعتبارها نموذجاً لتقوية الحماية القائمة على المجتمع، فوصلت هذه الاستجابة إلى ٥٥,٠٠٠ لاجئ وفرد من أفراد المجتمعات المضيفة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في عام ٢٠١٦. وأمدتهم بالمعلومات حول قضايا الحماية الأساسية، والخدمات والمساعدات المتوفرة. ويُقدَّم في الوقت الحاضر (٧٩) تسعة وسبعون مركزاً مجتمعياً في لبنان، ومنها ٥٧ مركزاً للتنمية الاجتماعية، تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، المشورة، والتدريب على المهارات، والنشاطات الترفيهية، والجلسات التوعوية بالقضايا الأساسية، مثل حملات العودة إلى المدرسة، لما يزيد عن ٢٥,٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، يُزوَّد ٧٥٠ متطوعاً في مجال التوعية، من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، المستفيدين بمعلومات حديثة حول الخدمات المتوفرة، ويُبدون آراءهم وملاحظاتهم (كتغذية راجعة) إلى الشركاء في خطة «3RP» حول الاحتياجات المطلوبة لتوفير الحماية.

وتُعْتَبَر هذه الجهود ذات طابع توجيحي لمبادرات مماثلة في أنحاء المنطقة كلها، مع الوصول إلى ما يزيد عن ٦٨٤,٧٠٠ فرد في البلدان المشمولة في خطة «3RP»، من خلال الحشد المجتمعي، أو التوعية أو حملات نشر المعلومات. ففي إقليم كردستان - العراق، على سبيل المثال، يُقدَّم المتطوعون في مجال التوعية المجتمعية خدمات في خط الاستجابة الأول، في الوقت الذي يُساعدون فيه الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني على استهداف

في عام ٢٠١٦، استمرَّ الشركاء في خطة «3RP» ضمن قطاع الحماية في التشجيع على الوصول إلى سُبل الأمان (السلامة)، وعدم الإعادة القسرية للاجئين، وعلى تقوية نُظم الحماية الوطنية، والاستجابات الحمايية المُتخصَّصة للأشخاص الذين يُعانون من خطر خاص بعينه، وأولئك الذين لهم حاجات مُحددة بعينها، والوصول إلى الحلول الدائمة.

إنَّ ضمان استمرار الوصول إلى برِّ الأمان، وعدم الإعادة القسرية للاجئين، يستمرُّ في بقائه من التحدّيات على المستوى الإقليمي، وذلك في ظل استضافة ما يزيد عن (٤.٨) مليون لاجئ فلسطيني في هذه المنطقة. فالحدود لا تزال تخضع للسيطرة، مما يحدُّ من قدرة الكثير من الناس على السعي للحصول على الحماية الدولية التي يحتاجون إليها. وفي عام ٢٠١٦، أسهم النزاع المسلح المُستمر في سوريا في المزيد من نزوح السوريين داخل بلدهم، تاركاً بعض المجتمعات المدنية واقعةً في شرك النزاع، وغير قادرة على الحركة بحرية، أو الوصول إلى برِّ الأمان خارج بلدهم سوريا.

واعترافاً من خطة «3RP» بالدور المركزي الذي تقوم به الأسر والمجتمعات اللاجئة في التخفيف من مخاطر الحماية التي يواجهونها يومياً، فإنَّ هذه الخطة تستثمر في قدرات اللاجئين على التصرف، بصفتهم صنَّاع قرارات مُستتيرة، وأطراف فاعلة في مجال الحماية. فقد اعترُف باستجابة خطة

## قطاع الحماية

المتاحة لخدمات التسجيل، والصحة، والتعليم والمأوى الميسور التكلفة وسبل كسب العيش، كبواعث قلق رئيسة لدى هذه الأسر المعيشية.

كذلك وُسِّعت الحلول الدائمة، بدرجة كبيرة، مع تقديم ما يزيد عن ٣٢,٧٠٠ لاجئ سوري من البلدان المشمولة في خطة "3RP"، طلباتهم لإعادة التوطين أو الدخول إلى بلدان أخرى لأسباب إنسانية في النصف الأول من العام. أمّا في الأردن، فقد أتاح استحداث «برمجية (تطبيق) الإدارة المتكاملة "AIM" للحماية والحلول» المجال لاستعمال وسيلة إعادة التوطين، بطريقة أكثر فعالية، كأداة حماية عن طريق إدماج البيانات لما يزيد عن ٣٠ ميداناً من ميادين احتياجات الحماية، والاستضعاف الاجتماعي الاقتصادي، في الوقت الذي خُفِّض فيه ذلك الاستحداث، بشكل دراماتيكي (مثير للاهتمام) فترة المعالجة ومخاطر الاحتياط. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُسح الإدماج المتزايد لسمات القياس الحيوية (البيومترية) المجال للتحقق السريع من هوية ٣٠,٠٠٠ مرشح إعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين سمحت كفاءة الأداء التي تحققت من خلال نظام «برمجية الإدارة المتكاملة» بمعالجة طلبات ١٢,٠٠٠ فرد لإعادة التوطين في كندا.

في الأردن، ممّن يُشاركون في شبكة «الحماية» الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية "PSEA"، المتعددة الوكالات «آلية إحالة الشكاوى المجتمعية "CBCRM"»، بغية منع الإساءة أو الاستغلال، وتحديدتهما، والتحقق فيهما، والاستجابة لهما بصورة أفضل، عن طريق دعم أفراد المجتمع للإبلاغ عن الحوادث أو بواعث القلق (الهموم أو المشاغل). وتُبيح تلك الشبكة والآلية لأكثر من ٣٠ وكالة تُعنى بالعمل الإنساني الفرصة لضمان وجود درجة أكبر من حيث التوعية بوسائل تشمل الإبلاغ التعاوني والتحقق في الحوادث، والمساءلة عنها.

وقد استمرت الجهود كذلك لتحسين مستوى تسجيل اللاجئين، وجودة البيانات كأساس لاستجابة حامية أكثر فعالية وكفاءة، تشمل تُعرّف الحلول اللازمة للأفراد والأسر الأكثر استضعافاً. وفي تركيا تدعم المفوضية الحكومة لتطوير مشروع مشترك للتحقق من بيانات جميع السوريين اللاجئين وتسجيلها. وفي إقليم كردستان - العراق، أتاح إطلاق «أداة مراقبة الحماية» لتقييم أوضاع الحماية لأكثر من ٣,٠٠٠ أسرة معيشية في المناطق الحضرية من أربيل والسليمانية.

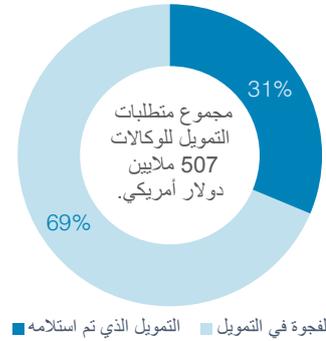
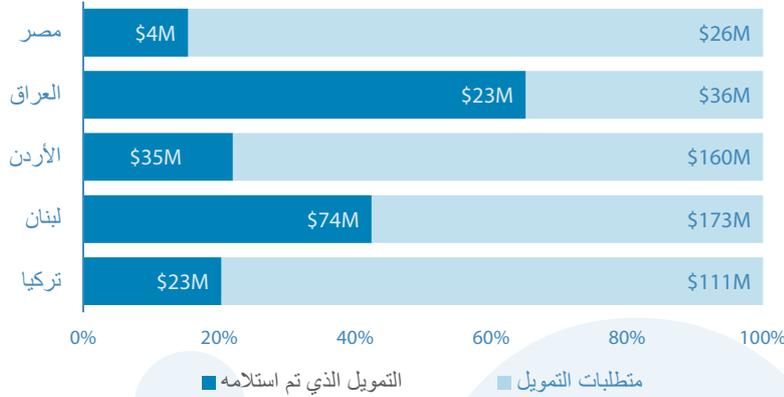
ثم جرى تحديد العوامل التالية: عدم كفاية الفرص

اللاجئين في جميع نُظُم وخدمات الحماية الوطنية. ففي النصف الأول من عام ٢٠١٦، شارك حوالي ٣٥٦,٠٠٠ فتاة وفتى في برامج منظمة ومستمرة لدعم حماية الأطفال، أو للدعم النفسي الاجتماعي، وتلقّى ما يزيد عن ١٨,٠٠٠ طفل دعماً للحماية المُتخصّصة بالأطفال.

وقد استُكملت هذه الجهود بمبادرات لمنع وقوع العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وللإستجابة لهذه الأفعال في جميع عمليات خطة "3RP"، وبذلك يتلقّى ما يزيد عن ٦٨,٦٠٠ امرأة وفتاة وفتى ورجل - وهم إما ناجون من تلك الأنواع من العنف وإما معرّضون لخطر التعرض لها - خدمات متعددة القطاعات في عام ٢٠١٦، وينتفع ١٨٦,٣٠٠ مستفيد من فرص التمكين. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الإنجازات جديرة بالملاحظة فيما يتعلّق بإدراج وإدماج مفهوم «النوع الاجتماعي gender» عبر القطاعات كلها، مع الاعتراف بالاستجابة المقدّمة في الأردن بأنها أنموذج عالمي يُحتذى به، وذلك بترسيخ «الشبكة القطاعية لجهات تنسيق شؤون النوع الاجتماعي»، كاستجابة متعددة القطاعات، تُقوّي عمليات التحليل والتخطيط والمراقبة والتقييم والإبلاغ، المُراعية كلها للنوع الاجتماعي. وفي نيسان / أبريل، أسس الشركاء في خطة "3RP"



## الوضع الرّاهن للتمويل على المستوى الإقليمي (بالدولار الأمريكي):



مما يترك النساء والأطفال في مستوى متفاقم من الاستضعاف، من حيث الانفصال عن الأسرة، والإساءة والاستغلال في ظل غياب الدليل القانوني على تركيبة الأسرة والأحوال الشخصية. كما أن كبح برامج العون القانوني ورفع وتيرة التوعية سوف يجذبان من قدرة الشركاء في خطة "3RP"، وقدرة اللاجئين أنفسهم على تحسين الأمن فيما يتعلق بالإسكان، والحقوق في الأرض والملكية، ومن حيث الاعتقال والاحتجاز.

كذلك سوف ينتقص التمويل غير الكافي من الاستثمارات الكبيرة المخطط لها في مجال التوعية المجتمعية، والحماية القائمة على المجتمع، مما يترك اللاجئين داخل مجتمعات معزولة ومجتمعات ريفية، وعلى وجه الخصوص، بفرص أكثر محدودة للوصول إلى الحماية والخدمات.

كذلك سوف يكبح التمويل غير الكافي توفير العون القانوني للاجئين، ويشمل هذا العون ما يتعلق بتسجيل واقعات الولادة والزواج، إلى حد كبير،

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت عبر المنطقة، فلن يكون شركاء قطاع الحماية - من دون التمويل الكامل من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١٦ - قادرين على تحقيق الأهداف المحددة لحصر اللاجئين المستضعفين، وتقديم الخدمات لهم، ومن ذلك ما يتعلق بالقضايا الأساسية، مثل حماية الأطفال، والعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، فإنّ القصور في التمويل سوف يضعف تقديم الدعم المتخصص، الذي يشمل الخدمات النفسية الاجتماعية، للناجين من العنف ولأولئك المعرضين للخطر.



# قطاع الأمن الغذائي

## إنجازات القطاع على المستوى الإقليمي

القيمة المستهدفة  التقدم المُحرز

استلام ٢,٠٣٥,٧٦٧ فرداً مساعدات غذائية (نقدية، أو قسائم أو عينية).

89% 2,284,875

استلام ٢,٤٥٤ فرداً دعماً مُخصّصاً للغذاء ولسبل كسب العيش الزراعية.

2% 123,247

وأيضاً، سوف تسمح التقييمات الراهنة التي تُنفّذها الأطراف القطاعية في لبنان بتحقيق مستوى من الفهم أفضل لأثر الأزمة السورية على سوق العمل في القطاع الزراعي.

وقد بلغ قطاع الأمن الغذائي تطوراً مهماً في مجال التكنولوجيا في شهر شباط / فبراير، من خلال نظام الدفع باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد - «نظام أيريس IRIS» في الأردن، وقد تمت تجربة هذه التكنولوجيا ريادياً في مركز المرور العبوري (الترانزيت) بمخيم حديقة الملك عبدالله، حيث يتم مسح معلومات اللاجئين السوريين بنظام «الآيريس» لكي يدفعوا مقابل ما يحصلون عليه من الغذاء، بدلاً عن استخدام البطاقات الإلكترونية. وبعد نجاح هذه التجربة الريادية، وسّع برنامج الأغذية العالمي نطاق هذه التجربة الريادية لتشمل مخيم الأزرق في شهر آذار / مارس، مع وجود خطط لديه في توسيع نطاق التجربة أكثر فأكثر لتصل إلى مخيم الزعتري. ويُعزّز المسح باستخدام نظام «الآيريس» حماية البيانات، ويأذن بممارسة التسوق بطريقة أسرع وأكثر كفاءة.

وفي لبنان، يستمر القطاع في السير باتجاه برامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والتي تُشجّع على التنوع الغذائي، والزراعة المستدامة، وسبل كسب العيش القروية. ويورّخ الشركاء حقائق (أطقم، مجموعات) أدوات تحتوي على الحليب ومستلزمات النظافة الصحية، والبذور، والأدوات للمزارعين الصغار، من أجل تحسين الإنتاج الغذائي وسبل كسب العيش للأسر المعيشية اللبنانية المُستضعفة. وفي الوقت ذاته، تستمر الأطراف الفاعلة في تنفيذ البرامج الموجهة والتي تُعزّز حصول الأشخاص الأشدّ استضعافاً على الغذاء مباشرةً. وعن طريق تقديم المساعدات إلى تلك الأسر، وإزالة القلق بشأن

مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، في ظل وجود نسبة ستة بالمئة من اللاجئين، الذين يعيشون داخل المناطق الحضرية، والبيئات المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، لديهم أطفال في سن المدرسة منخرطون في أنشطة إررار الدخل لاستكمال احتياجاتهم الغذائية. وسوف تُستخدَم هذه الاستنتاجات في صياغة شكل ومحتوى النهج الاستراتيجي الجديد للأمن الغذائي في الأشهر القادمة.

وتستمر الأطراف الفاعلة في قطاع الأمن الغذائي في مراقبة مستويات الأمن الغذائي عن كثب. وابتداءً من هذا العام، نُفّذت عملية مراقبة نتائج الأمن الغذائي "FSOM" في الأردن والعراق ومصر، ويجري تنفيذ هذه العملية في لبنان مع التخطيط لتوسيع نطاق هذه العملية لتشمل تركيا. وتُمكن هذه العملية من عقد المقارنة في مستويات الأمن الغذائي لمختلف الفئات المُستضعفة بين المستفيدين وغير المستفيدين على مرّ الزمان؛ وهي ترصد (تراقب) الآثار التي ترتبت على خفض المساعدات؛ وتصادق على معايير الاستهداف، مما يضمن المزيد من ممارسات المراقبة الشاملة. وتكشف الاستنتاجات المُستخلصة من الجولة الأولى من عملية مراقبة نتائج الأمن الغذائي في الأردن النقاب عن أنّ ٣٠ في المئة من الأسر المعيشية، التي شملتها الدراسة المسحية، حققت مستوى ضعيفاً من درجات استهلاك الغذاء، أو كانت في مستوى الحدّ الفاصل للاستهلاك؛ وفي العراق أظهرت نسبة ٣١ في المئة من الأسر المعيشية مستوى ضعيفاً، أو مستوى على الحدّ الفاصل من درجات استهلاك الغذاء، في حين أنّ نسبة ٢٦ في المئة من الأسر المعيشية سجّلت في مصر مستوى ضعيفاً من تلك الدرجات أو كانت على الحدّ الفاصل.

استمرّ قطاع الأمن الغذائي في حشد المناصرة والتأييد لتنفيذ استجابة للأمن الغذائي، تكون مُنسقة ومستندة إلى الدليل الثبوتي عبر المنطقة كلها، وهو يستمرّ كذلك في تنفيذ البرامج الهادفة إلى النهوض بالكفاءات عبر المنطقة.

فمن المليون شخص الذين يتلقون المساعدة الغذائية ابتداءً من أيار / مايو ٢٠١٦، استلم (١.٧) مليون شخص منهم مساعدات غذائية نقدية من خلال القسائم الإلكترونية، وهذه القسائم هي الطريقة الرئيسة للمساعدة في هذه المنطقة. فهذه الطريقة لا تُغطي اللاجئين الحرّة لشراء مشترياتهم من المتاجر (الدكاكين) المحلية فحسب، بل إنّها أيضاً تدعم البلدان المُضيفة في ضخّ الأموال في الاقتصادات المحلية. ومنذ بداية الاستجابة، ضحّت طريقة المساعدات الغذائية هذه، باستخدام القسائم، ما يزيد عن (١.٩) مليار دولار في الاقتصادات المحلية في الأردن ولبنان والعراق ومصر وتركيا.

ورغم المكاسب التي تحققت من خلال آليات العمل القوية للتحقق والاستهداف، فإنّ تقييمات القطاع المُنسقة تُظهر تفاقم أوضاع الأمن الغذائي للاجئين عبر المنطقة. كذلك فقد أظهر تقييم مستوى استضعاف اللاجئين السوريين في لبنان (VaSYR) هبوطاً في مستوى تحقيق الأمن الغذائي لجميع الفئات المُستضعفة: تفاقم كبير في الأمن الغذائي الكلي منذ عام ٢٠١٤. وقد استجاب القطاع من خلال زيادة حجم المساعدة، وإعادة تقديم المساعدة من جديد إلى جميع أفراد الأسر المعيشية، الذين حدّد سقّهم في السابق بخمسة أشخاص بسبب الافتقار إلى التمويل.

وفي تركيا، بينت الاستنتاجات، المُستخلصة من تقييم خط الأساس ما قبل المساعدة، وجود مستويات

معرفة من أين تأتي الوجبة التالية، فإن أنشطة القطاع مُتحددة تغرس حساً من الأمل، وتسمح للأسر بالتركيز على نشاطاتهم اليومية.

وفي لبنان وتركيا، باشرت الأطراف الفاعلة في هذا القطاع بعقد سلسلة من الدورات التدريبية على تحليل موضوع الأمن الغذائي، والأساليب الفنية للتصور والعرض، والدراسة المسحية لشركاء قطاع الأمن الغذائي، ومن بينهم كل من الكوادر الحكومية وغير الحكومية. وسوف يستمر عقد الدورات التدريبية عبر منطقة سوريا شبه الإقليمية، وهي تشمل مواقع داخل العراق والأردن. ويجري أيضاً في الوقت الحاضر تنفيذ أنشطة الإنذار المبكر، مع قيام «الشبكة الإقليمية لتحليل الأمن الغذائي RFSAN» بنشر معلومات الإنذار المبكر التفصيلية ذات العلاقة بالزراعة لمنطقة سوريا شبه الإقليمية التي تشمل العراق والأردن ولبنان وتركيا.

أما في الأردن، فما زالت كيانات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية تعقد دورات تدريبية عن الأساليب الفنية الزراعية لزراعة الخضراوات، وتشمل استعمال الأساليب الزراعية اللائحية (من دون تراب) للحدائق المجتمعية والمنزلية، والتي تهدف إلى تعزيز التنوع الغذائي واستهلاك الغذاء من قبل الأسر المعيشية الأردنية واللجنة السورية الأشد استضعافاً في محافظة المفرق وإربد. ويجري في الوقت الحاضر أيضاً توسيع نطاق التخلّلات الزراعية المراعية للتغذية، مع التركيز على دعم الأمن الغذائي للمرأة الريفية من خلال الإنتاج المنزلي المُصغّر.

ويستمر قطاع الأمن الغذائي في السعي وراء فرص بذل جهود منسقة تُثمر عن حلول أكثر كفاءة وأطول مدى لإدماج اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة. وقد شكّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي، في الآونة الأخيرة، شراكة لتنفيذ تقييم لفرص التشغيل المشترك، تكون مفتوحة على الشركاء الآخرين للانضمام إليها. وإذا تقرر إطلاق هذا التقييم في شهر يوليو / تموز ٢٠١٦، فإن هذا الجهد سوف يصوغ شكل وجوه التدريب المهني، وسبل كسب العيش، وبرمجة العوائد المستقبلية عبر المنطقة لكل من وكالات الأمم المتحدة، والشركاء المنفذين والقطاع الخاص. وبالارتباط مباشرة مع كيانات القطاع الخاص الأساسية لتقييم جانب الطلب في السوق، كما سيتم وضع ممارسات فضلى موحدة على المستويات الإقليمية والوطنية وشبه الوطنية. وقد قاست البيانات، التي أنتجت مؤخراً، الأثر الذي أحدثته مستويات التمويل المخفّض في عام ٢٠١٥ لقطاع الأمن الغذائي على حياة اللاجئين، وتمخض القياس عن نتائج تبعث على القلق.

ويوضّح تحليل وضع السوريين داخل المجتمعات المضيفة لهم في الأردن أنّ ٦٢ في المئة، من الأسر اللاجئة التي شملتها الدراسة المسحية، في نهاية عام ٢٠١٥، كانوا غير قادرين على تقديم مساهمات نقدية إلى أسرهم المعيشية.

وقد أجرى مجموعة من الخبراء في لبنان دراسة مسحية سريعة، في نهاية عام ٢٠١٥، وذلك لأجل قياس أثر الخفض في المساعدات على المستفيدين خلال ذلك العام. وتبيّن النتائج أنّ الأسر المعيشية قد سجّلت، أثناء تطبيق تلك التخفيضات، أعلى مستويات الضعف في درجات استهلاك الغذاء أو

الدرجات التي كانت بمستوى الحد الفاصل (٣٩ في المئة من الأسر المعيشية) منذ بداية الاستجابة. وبعد رفع قيمة القسائم مع حلول نهاية العام، انتقلت نسبة ٧٣ في المئة من أولئك الذين سجّلوا درجات غير مقبولة في مستوى استهلاك الغذاء أثناء خفض المساعدات، إلى فئة درجات استهلاك الغذاء المقبولة. وقد بلغ اعتماد تطبيق استراتيجيات التعامل السلبية، مثل سحب الأطفال من المدارس ذروتها أثناء خفض المساعدات.

وبالمثل، في مصر، فقد أُقيم الدليل على أنّ المساعدات الغذائية تُعتبر عاملاً محورياً في ضمان وضع الأمن الغذائي للاجئين السوريين. ففي أيلول / سبتمبر، أوضح تقييم سريع، لأولئك الذين استبعدوا من المساعدات الغذائية، وجود تراجع كبير في الدرجات التي تُحرزها العائلات اللاجئة على صعيد استهلاك الغذاء، في ظل انخفاض نسبة الأسر المعيشية التي سجّلت درجات مقبولة في استهلاك الغذاء، بحوالي الثلث: متراجعةً من ٩١ في المئة إلى ٦٢ في المئة.

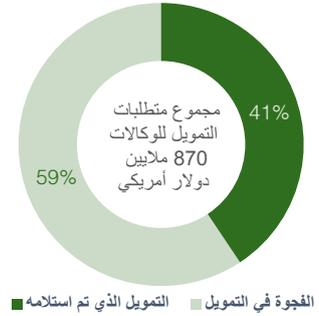
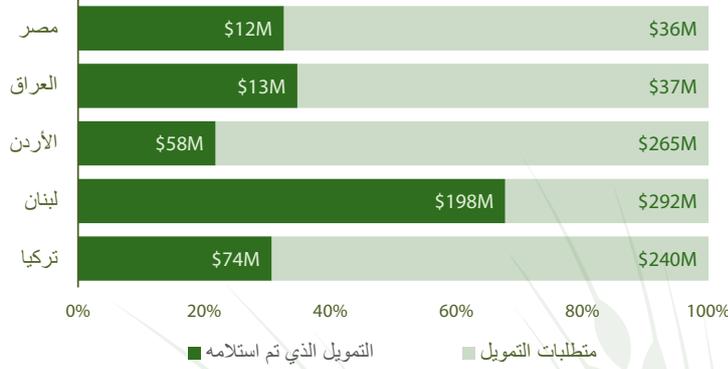
وعلى المستوى الإقليمي، تكشف بيانات المتابعة (المراقبة أو الرصد) والتقييم، المُتجددة باستمرار، النقاب عن أنّ اللاجئين يلجؤون إلى آليات تعامل، قوامها الاستهلاك ونضوب الموجودات (الأصول)، عندما لا يستطيعون تلبية احتياجات أسرهم المعيشية. فبالإضافة إلى سحب أولادهم من المدارس، تتمثل آليات التعامل التي يتم استخدامها في عمل الأطفال، والافتراض أو بيع الموجودات، وخفض عدد الوجبات، وقبول الوظائف المؤقتة عالية الخطورة، وغير المشروعة، والحاطة للكرامة اجتماعياً، وانفاق مُدخراتهم وخفض مصروفاتهم على الصحة والتعليم.

## الابتكار في جمع التبرعات يُساعد في إطعام أطفال اللاجئين:

بينما استمرت برمجية (تطبيق) الهاتف الذكي الابتكارية في كسب الزخم، على صعيد جمع الأموال اللازمة للسوريين المستضعفين، تُتيح البرمجية، التي تُدعى "ShareTheMeal" (تشاركوا في الوجبات)، المجال لمستخدميها بالتبرّع بالأموال لإطعام طفل واحد ليوم واحد باستخدام مندى البرمجية التفاعلي. ومع تركيز الحملات في الآونة الأخيرة على أطفال المدارس في الأردن، فقد جُمعت أموال كافية لتقديم الوجبات المدرسية لما مجموعه ٢٠,٠٠٠ طفل لمدة سنة واحدة.

وقد بلغت حملة "ShareTheMeal" (تشاركوا في الوجبات) الحالية هدفها في توفير الغذاء على مدى سنة كاملة لما مجموعه ١,٤٠٠ طفل لاجئ سوري في بيروت - لبنان، خلال سبعة أسابيع فقط. وقد كان بلوغ هذا الهدف ممكناً، في جزء كبير منه، بسبب الدعم الجارف من ٢٠,٠٠٠ مستخدمٍ للبرمجية، الذين منحوا تبرعاتهم في بداية شهر رمضان من خلال النسخة العربية الجديد من هذه البرمجية. وقد وضعت برمجية "ShareTheMeal" (تشاركوا في الوجبات) هدفاً جديداً لها لتوفير الغذاء لمدة سنة كاملة لما مجموعه ١,٥٠٠ طفل لاجئ سوري دون سن ١٢ عاماً في منطقة وادي البقاع في لبنان.

## الوضع الراهن للتمويل على المستوى الإقليمي (بالدولار الأمريكي):



للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة كليهما؛ أي أن جميع الأطراف رابحون.

لقد عرّف الكثيرُ الزراعةَ بأنها أحدُ القطاعات التي تُوفّر سوقاً أكبر للأيدى العاملة وفرص التشغيل، عن طريق استخدام قدرات اللاجئين. وما البرامج العامّة الكبيرة المُصمّمة لإعادة تأهيل البنى التحتيّة القروية والبنى التحتيّة للمزارع والأصول الإنتاجية الجماعية إلا مثالٌ على التّدخلات الإيجابية التي ينبغي التّشجيع على تنفيذها.

كذلك فإنّ الدّعم المُقدّم لأنشطة سلاسل القيمة الزراعيّة يوفّر فرصةً لزيادة كلّ من كمية ونوعية المُنتجات الغذائيّة، وذلك بهدف تعزيز الدّخول للمزارعين الفقراء، إلى جانب تعزيز الحوار مع القطاع الخاص.

بقاعدة الموارد الطبيعيّة الهشة، ولا سيّما سُحُ المياه (كما هو الحال في الأردن)، وحيازة الأراضي وإدارتها (كما هو الحال في لبنان).

وسوف يُفوّضُ الافتقارُ إلى التّمويل اللّازم للتّدخلات الزراعيّة، بصورة خطيرة، الجهودَ المبذولة لحماية واستعادة المستويات السّابقة للأمن الغذائي، والتّشغيل، والنمو الاقتصادي، وقاعدة الموارد الطبيعيّة، والتّماسك الاجتماعي في كل أنحاء المنطقة.

ويُوفّر الرّخْم السّياسيّ الفُرصَ للدّعم المتسارع للاستثمار في الزراعة وفي إدارة الموارد الطبيعيّة، وبخاصّة الأرض والمياه، الأمر الذي من شأنه أن يُساعدَ في معالجة القيود التي طال أمدها، والمفروضة على التّتمية الزراعيّة، وفي تعزيز الاقتصاد الوطني، وفي استحداث وضع مفيد

مع أنّ قطاع الأمن الغذائي كان قادراً على استعادة العمل بصرف القيمة الكاملة لقسائم الغذاء في شهر آذار / مارس ٢٠١٦ للاجئين الحاليين، عيّب انعقاد مؤتمر لندن، إلا أنّ عدداً من التّعهدات الكبيرة لا تزال بحاجة إلى توكيد. فإذا لم يكن الحصول على التمويل وشيك الحدوث، فإنّ إلغاء برامج المساعدات الغذائيّة أمرٌ محتوم.

وفي الوقت نفسه، تستمرّ الأزمة في التأثير على سبل كسب العيش في البلدان المضيفة للاجئين السوريين، الذين يعيش الكثير منهم في المناطق الريفيّة، وفي البيئات المحيطة بالمناطق الحضرية، وهي من بين الفئات الأفقر والمنقوصة الخدمات، والتي تعتمد على الزراعة باعتبارها المصدر الرئيس لدخلها وسبل كسب عيشها. ولقد فاقت تدفقات الهجرة مواطن الاستضعاف الهيكلية ذات العلاقة



لقد حفز حجم الأزمة السورية، الآخذة في التطور ودرجة تعقيدها، وضرورة التخطيط لما بعد دوائر التخطيط الطارئ الحالي، برنامج الأغذية العالمي للنظر في إعادة صياغة البرامج داخل سوريا والبلدان المجاورة الخمسة، عن طريق نشر نهج (مقاربات) جديدة ابتكارية وتعاونية لتلبية الاحتياجات العاجلة، التي تستطيع تحقيق النتائج المستدامة. واسترشاداً بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: «القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة»، واستناداً إلى الدليل الثبوتي والمشاورات مع الشركاء الخارجيين، فقد أعد برنامج الأغذية العالمي « سوريا + ٥ - رؤية ٢٠٢٠ » مساراً للعمل، مقترحاً للتحوّل والاستعداد لفترة أطول.

وتماشياً مع الخطة الاستراتيجية العالمية لبرنامج الأغذية العالمي، والتي تُبرز أهمية الناس، والحضور، والشراكة والأداء، فإن برنامج الأغذية العالمي ملتزم بتحقيق أربعة أهداف بحلول عام ٢٠٢٠، هي:

**هدف الرؤية الأول:** إدامة تنفيذ التدخّلات الإيجابية المُقدّمة للحياة بتوفير الغذاء والتغذية لأشدّ الناس استضعافاً. وسوف تشمل نشاطات برنامجنا بناء برامجنا النقدية، وتمكين تلك البرامج من التطوّر على مرّ الزمان، ودمجها في نُظم شبكات الأمان الاجتماعي. وبذلك، فإنّ هذه التدخّلات الإيجابية من شأنها أن تُخفّض تدريجياً كلّما توسّع نطاق الأهداف الأخرى لرؤيتنا.

**هدف الرؤية الثاني:** الاستثمار في الناس عن طريق تسخير معارف ومواهب ومهارات السوريين والمجتمعات المضيفة لهم. وسندعم في أنشطتنا البرامج التي تستحدث فرص الوصول إلى التعليم غير النظامي، والتعليم النظامي للأطفال، وسننقل المهارات بين المجتمعات النازحة والمجتمعات المضيفة، وسنوفّر التدريب المهني للشباب.

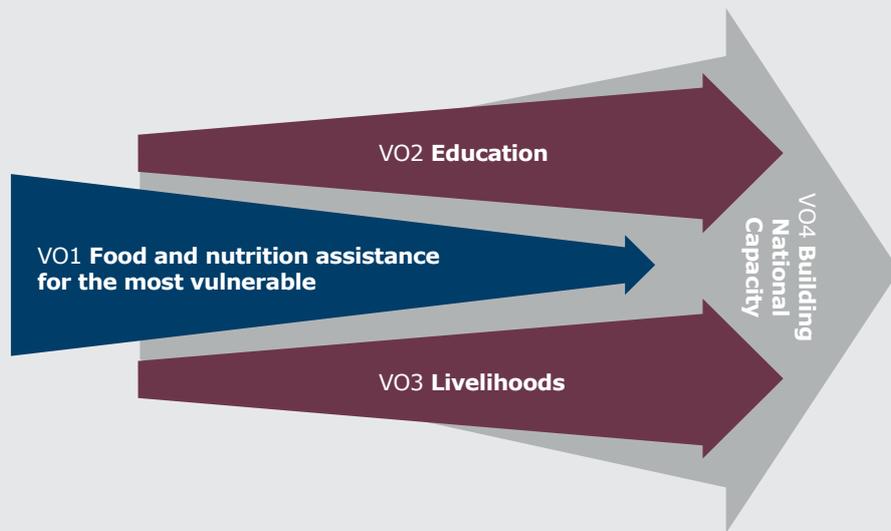
**هدف الرؤية الثالث:** استعادة الوضع السابق لسبيل كسب العيش، واستحداث الفرص الاقتصادية داخل سوريا وداخل البلدان المضيفة للاجئين، وسنستهدف في أنشطتنا سبل كسب العيش الحضرية والريفية، ومنها التمويل الإئتماني الأصغر، لدعم المنشآت الناشئة (الصاعدة والطلائعية) الجديدة والإنتاج الزراعي داخل المخيمات وخارجها. وكذلك سوف ندعم فرص تصنيع الغذاء، والفرص الأخرى للإنتاج وتقديم الخدمات.

**هدف الرؤية الرابع:** بناء القدرات الوطنية في البلدان المجاورة، وبالقدر الممكن داخل سوريا، وذلك لنقل عملياتنا إلى المؤسسات الوطنية والمحلية، وإلى الشركاء الوطنيين والمحليين. وسيبدأ العمل في عدد من المنشآت الناشئة في عام ٢٠١٥، وستكون هذه المنشآت عناصر أساسية في تهيئة التحوّل البرامجي على مدى السنوات الخمس القادمة.

**TODAY**

**TOMORROW**

## 2020 VISION OBJECTIVES



**VO1 reduces as  
VO2, VO3 and VO4 increase**

## قطاع التعليم

### إنجازات القطاع على المستوى الإقليمي

القيمة المستهدفة  التقدم المحرز

التحاق ٢,٢٤٥ طفلاً (أولاداً وبناتاً) (دون سن الخامسة) من الأطفال المُستهدفين، بمرافق تعليم الطفولة المبكرة.	3%	88,086
التحاق ٦٩٤,٨٠٥ أطفال (أولاداً وبناتاً) (٥ سنوات - ١٧ سنة) من الأطفال المُستهدفين بالتعليم النظامي (الرسمي) «الابتدائي / الأساسي أو الثانوي».	83%	832,760
التحاق ٤٢,٠٠٠ طفل (أولاداً وبناتاً) (٥ سنوات - ١٧ سنة) من الأطفال المُستهدفين، بالتعليم غير النظامي (غير الرسمي) أو بالتعليم اللانظامي (اللارسمي)، أو بالمهارات الحياتية.	10%	404,650
إتاحة فرص الالتحاق لما مجموعه ٣,٣٧٩ يافعاً وشاباً وبالغاً (كبيراً راشداً) - ذكوراً وإناثاً - بالتدريب المهني أو بالتعليم العالي.	4%	76,935
تدريب ١١,٥١٤ كادراً من الكوادر التعليمية، ذكوراً وإناثاً.	14%	83,545
استلام ٦٥٣,٥٣٧ طفلاً (أولاداً وبناتاً) (٣ سنوات - ١٧ سنة) لوزام مدرسية، أو دعماً من خلال المنح النقدية.	45%	1,468,306
إنشاء أو تجديد أو إعادة تأهيل ٦٥ مرفقاً تعليمياً.	6%	1,021

ملاحظة: مؤشرات قطاع التعليم لغاية نهاية إبريل / نيسان ٢٠١٦.

في تقديم التعليم لما مجموعه ١,٣١٨ طفلاً سورياً (في الفئة العمرية ٣ - ٥ سنوات).

وقد بُدلت جهوداً إضافية عُبِّرَ المنطقة لدعم فرص التعليم الثالثي التي تُلبّي الاعتبارات الدبياً للحماية. ونتيجة لذلك، فقد شهدت هذه الفرص توسعاً كبيراً، بسبب العدد المتزايد من البعثات الدراسية، والشراكات العملياتية المُعززة، والتنسيق فيما بين موفري الخدمات، إلى جانب توفير الحلول التعليمية الابتكارية المرتبطة / التعلّم الإلكتروني، والهادفة إلى تخفيف حدة العقبات التي يواجهها اللاجئون، ومنها الافتقار إلى الموارد والفرص، والعزل الجغرافي، والتنقل المُقيد. ففي عام ٢٠١٦، يُوفّر كبار الموردين ما ينيف عن ٥,٠٠٠ فرصة للبعثات الدراسية للشباب السوريين في جميع البلدان المشاركة في خطة "3RP" من خلال التمويل الوارد من الإتحاد الأوروبي، ومؤسسة قطر، والحكومة الألمانية والحكومة التركية.

وتقوم وكالة الأونروا بدور حاسم في توفير الخدمات التعليمية لحوالي ٧,٠٠٠ لاجئ فلسطيني قادمين من سوريا إلى لبنان والأردن. وقد تحقق ذلك من خلال التّوفيق بين نظام التعليم النافذ لدى وكالة الأونروا، وبين المزيد من الاستجابات الفورية والابتكارية، ومنها تطوير موادّ التعلّم الذاتي. وهذه المواد تشمل كلاً من المواد المطبوعة والمواد الإلكترونية، ومنها على سبيل المثال المحطة المُنتفزة لوكالة الأمم

وفي أعقاب مؤتمر مساعدة سوريا والمنطقة، الذي عُقد في لندن في شهر شباط / فبراير ٢٠١٦، أكد لبنان من جديد التزامه بإلحاق جميع الأطفال في الفئة العمرية من ٣ سنوات إلى ١٨ سنة، بالتعليم الجيد من خلال برنامج توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (RACE)، وهو يُعدّ في الوقت الراهن خطة خمسية لبرنامج RACE الثاني للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١. وقد التزم الأردن بزيادة عدد المدارس التي تُطبّق نظام الدوامين (الصباحي والمسائي) إلى ١٠٠ مدرسة أخرى، ويدعّم الشركاء في خطة "3RP" وزارة التربية والتعليم في تنفيذ هذه المهمة، إلى جانب الدعم الذي يُقدّمونه في مجال توسيع نطاق برنامج التعليم الاستدراكي، الذي أُدخل حديثاً، سعياً وراء الوصول إلى ٧٥,٠٠٠ طفل في السنوات الثلاث القادمة.

لقد تحققت المشاركة في المدرسة والتعلّم، على مستوى أكبر، من جانب المجتمعات والآباء والأمهات في لبنان، حيث تُمارس ١٢٦ مجموعة من مجموعات الآباء والمجتمعات عملها بنشاط، وتجتمع بانتظام لمناقشة عوائق التعليم التي واجهتها تلك المجموعات وأطفالها في الحصول على التعليم. أما في العراق، فقد استلم ما يزيد عن ١٠,٠٠٠ طفل ملتحقين بالتعليم للوزم المدرسية، أو هم الآن بصدد تلقّي الدعم من خلال المنح النقدية، في حين استمرت، في مصر، ٥٠ روضة من رياض الأطفال المجتمعية

ومن حيث الحصول على التعليم، فقد وضع الشركاء في خطة "3RP"، في عام ٢٠١٦، الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة، ممّن هم خارج مقاعد الدراسة، والأطفال الذين يتلقون خدمات تعليمية منخفضة الجودة، على سُلّم أولوياتهم. فابتداءً من شهر نيسان / أبريل ٢٠١٦، كان هناك أكثر من ٩١٦,٠٠٠ (أو نسبة ٥٦ في المئة) من الأطفال السوريين الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة ممّن هم خارج مقاعد الدراسة، ما يمثل زيادةً بنسبة تسع نقاط مئوية في نسبة الأطفال الذين هم خارج مقاعد الدراسة، مقارنةً بما كان عليه العدد في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥.

وتُسرّر الزيادة في أعداد اللاجئين الأطفال، والمستويات المنخفضة من الحصول على التعليم غير النظامي عبر البلدان الخمسة، الزيادة الحاصلة في عدد الأطفال الذين هم خارج مقاعد الدراسة، ونسبتهم المئوية من جميع الأطفال.

وابتداءً من شهر نيسان / أبريل ٢٠١٦، قُدّم الدّعْم إلى حوالي ٦٩٥,٠٠٠ طفل سوريّ في سن الالتحاق بالمدرسة لكي يلتحقوا بالتعليم النظامي في البلدان المُضيفة الخمسة: تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، في الوقت الذي قُدّم الدّعْم فيه أيضاً إلى ٤٢,٠٠٠ طفل للالتحاق بالتعليم غير النظامي والتعليم اللانظامي.

تُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى حقيقة أن التعليم غير النظامي لم يعد معترفاً به من قبل الحكومة اللبنانية بعد كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥. وإذا ما استمر الالتحاق بالتعليم غير النظامي بعد ديسمبر لأصبح عدد الأطفال الغير ملتحقين بالمدارس ٨٤٢,١٥٥ (٥١ في المائة).

ويُعتبر هذا السّماح خطوةً إلى الأمام في تأمين حقوق منصفة في التّعليم لجميع الطّلبة المُقيمين في لبنان بصرف النظر عن جنسياتهم، وسوف تقوم الوزارة بتيسير إمكانية حصول الطّلبة اللاجئين على فرص الالتحاق بالتّعليم الثانوي والتّعليم العالي.

وتُعتبر تقيّة النّظم التّعليميّة مُكوّنًا أساسيًا من الاستجابة إلى تعليم اللاجئين؛ لأنّ هذه التّقيّة تفسّح المجال أمام نُظم التّعليم للاستجابة بطريقة أفضل إلى الاحتياجات المتزايدة للأطفال السّوريين وأطفال المجتمعات المُضيّفة. وفي الأردن، أُطلع أعضاء الفرق العاملة في قطاع التّعليم، ووزارة التّربية والتّعليم على الدّروس المُستقاة من عملية وضع المعايير الدّنيا للشبكة المشتركة بين الوكالات للتّعليم في الحالات الطارئة في سياقها الصّحيح؛ وعُقدت دورات التّدريب على تلك المعايير الدّنيا في مخيم الأزرق، لأعضاء الفريق العامل في قطاع التّعليم، ولمديرية شؤون اللاجئين السّوريين، بينما في العراق جرى عقد دورات تدريبية على نطاق واسع، شملت ٣٤٠ معلماً سورياً. أمّا في تركيا، فقد زوّد حوالي ١٢,٠٠٠ مدرّس سوريّ متنوع بالحوافز، في حين زوّدت هذه الحوافز لما مجموعه ٣٨٩ كادراً من المدرّسين وغير المدرّسين في العراق.

لتعزيز وتوسيع نطاق توفير التّعليم غير النّظامي والتّعليم اللانظامي، فقد قام هذا البلد، بالمثل، بتنظيم لقاء تشاوري كبير في شهر أيار / مايو بهدف دعم وتحسين القدرات اللازمة للمنظمات غير الحكوميّة والمؤسسات، لتقديم التّعليم غير النّظامي والتّعليم اللانظامي للاجئين السّوريين. وكمثال على الجهود المبذولة لمنهجية توفير التّعليم غير النّظامي، فقد قامت وزارة التّربية والتّعليم العالي بوضع إطار للتّعليم غير النّظامي، يهدف إلى معايرة وتنظيم برمجة التّعليم غير النّظامي، وإلى تقديم مسارات متعدّدة لإدماج الأطفال الذين هم خارج مقاعد الدراسة في التّعليم النّظامي. وقد أُسس برنامج التّعلم المُسرّع، ضمن إطار التّعليم غير النّظامي، بصفته أحد مسارات التّعليم العام. وبحلول نهاية شهر أيار / مايو ٢٠١٦، ألحق ما مجموعه ٤,٩٠١ طفلاً في برنامج التّعلم المُسرّع، ودُرّب ٤٩٣ معلماً على الموضوعات الأكاديمية الأساسية، وعلى منهجية الإدارة الصّفيّة، والمعايير الدّنيا المشتركة بين الوكالات للتّعليم في حالات الطوارئ.

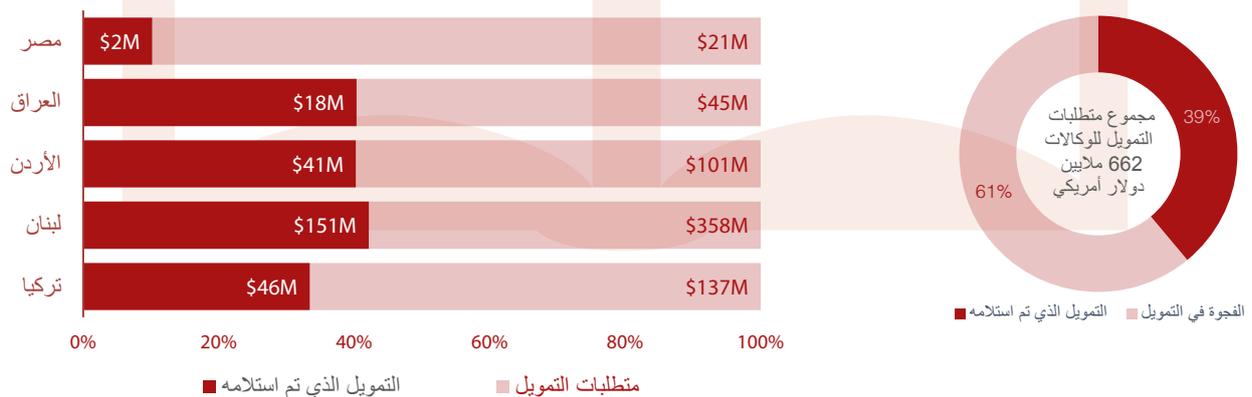
وفي آذار / مارس، أعلنت وزارة التّربية والتّعليم العالي في لبنان بأنها تسمح للطّلبة في الصّفين التاسع والثاني عشر من جميع الجنسيات (ومنها السّوريون) بالجلوس لأخذ الامتحانات الرسميّة للعام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ من دون إبراز أيّ كشوف علامات أو وثائق من المدارس التي تعلموا فيها في السابق.

المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والقناة التلفزيونية التعليمية لهذه الوكالة. كذلك فقد أصبحت موادّ التّعلّم الذاتي لدى هذه الوكالة مشهورة عبر المنطقة، وقد عملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) لأجل ضمان المزيد من نشر هذه المواد، وتوزيعها على الأطفال السّوريين.

ومن حيث الجودة، فقد رُوّجت مِصرُ برامج تهدف إلى تعزيز التّعليم الشمولي؛ وذلك بدعم التحاق المزيد من الأطفال السّوريين ذوي الإعاقات، وممن يعانون من صعوبات التّعلّم في المدارس الحكوميّة. وابتداءً من نهاية شهر أيار / مايو، فقد دُرّب ٢١٣ معلماً بهدف تعزيز الممارسات التدريسية بصورة عامّة، ودُرّبوا أيضاً على كيفية تقييم الإعاقات المتوسطة.

وقد شدّد مؤتمر لندن على الحاجة إلى إجراء تحولات أساسية في البيئات السياسيّة في البلدان الخمسة المُضيّفة. ومن جملة هذه التّحولات، إبراز الحاجة إلى توفير التّعليم غير النّظامي الجيّد والمتجانس والمُجدي التكلفة. وبالتوافق مع هذه الجهود، فقد عُقدت ندوة دراسية تشاورية لإعداد أطر سياسيّة تُؤمّن الاعتراف بهذا التّعليم، وتُنظّمه، وتمنح الشّهادات بشأنه، في لبنان في بداية العام، بهدف مناقشة أطر العمل والنّهوض بها لتنظيم برامج التّعليم غير النّظامي في المنطقة. وضمن مساعي تركيا

## الوضع الراهن للتمويل على المستوى الإقليمي (بالدولار الأمريكي):



تنفيذ استثمار عاجل لتوسيع نطاق البرامج التي تُمدّ اليافعين والشباب بالفرص التي تُتيح لهم المشاركة في الحياة المدنيّة والاجتماعية والاقتصادية. ويتطلّب الوضع أيضاً العمل الدؤوب في مجال السياسات، لضمان تحديد وإزالة الحواجز والعوامل الأخرى التي تُعيق فرص الحصول على سُبل كسب العيش من جانب هذه الفئة بطريقة مننظمة.

نحو خطر قدرة الشركاء في خطة "3RP" على التّخطيط للبرامج التعليميّة خلال العام، بطريقة تفي بالغرض. ولتيسير حصول الأطفال السّوريين على التّعليم، بصورة متزايدة، للعام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، فإنّ الحاجة تقتضي توافر التمويل بمقادير تفي بالغرض، في وقت مبكر من العام. كذلك تقتضي الحاجة

لقد تم تمويل قطاع التّعليم بنسبة ٣٩ في المئة على مستوى المنطقة كلّها، الأمر الذي جعل هذا القطاع الأفضل تمويلًا حتى الآن في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، وكما كان الوضع عليه في العام الماضي، عندما جرى استلام حوالي نصف تمويل القطاع في آخر شهرين من العام، فإذا لم يتمّ الإفراج عن التمويل بصورة عاجلة، فإنّ ذلك سوف يُوهِنُ على

## قطاع التعليم

### مبادرة «لا لضياح جيل NLG»

أطلق إئتلاف من الشركاء، في عام ٢٠١٣، مبادرة «لا لضياح جيل»، التي تُكرِّس عملها للمحافظة على مستقبل الأطفال داخل سوريا وفي البلدان المضيفة. وهذه المبادرة مغروسة داخل برامج القطاعات الجاري تنفيذها، وضمن بنى وهيكلية التنسيق المعمول بها لأغراض الاستجابة، وهي تجمع معاً الشركاء الأساسيين بغية تحقيق النتائج المتفق عليها، والضرورية لتعليم الأطفال والياfecين والشباب المتأثرين من الأزمة السورية، وتوفير الحماية لهم وتأمين رفاههم ومستقبلهم.

لقد بدأت المرحلة الثانية من مبادرة «لا لضياح جيل» في عام ٢٠١٦ بالتزام مشترك يهدف إلى تصعيد الجهود بمقتضى كلِّ محور من المحاور الثلاثة، مع التركيز بصورة إضافية على جودة الخدمات التي يتم تقديمها. وتُعتبرُ التحوُّلات الاستراتيجية، التي نُوقِشت في مؤتمر لندن، وتضمَّنت تنفيذ استثمارات مستدامة في النظم الوطنية لتقديم خدمات تعليم وحماية الأطفال، إلى جانب تضمُّنها اهتماماً أكبر بسبل كسب العيش، عناصرَ ضرورية لتحقيق النتائج المتفق عليها لمبادرة «لا لضياح جيل». وبالإضافة إلى العمل المستمر والمهم بشأن حماية الأطفال وتعليمهم، فإنَّ المرحلة الثانية من مبادرة «لا لضياح جيل» تتضمَّنُ اهتماماً استراتيجياً متجدداً بإشراك الياfecين والشباب في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والمدنية، مع الإدراك والاعتراف بأنَّ هذا المجال يتطلب جهوداً منسقة عاجلة.

وقد أكدت الدراسات التي أجراها الشركاء في مبادرة «لا لضياح جيل»، ومعها المشاورات العالمية للشباب اللاجئين التي أجرتها المفوضية، أنَّ الأمر يحتاجُ إلى المزيد من العمل لضمان أنَّ الشباب قادرين على الإسهام بطريقة ناعمة مفيدة في مجتمعاتهم ولأجل تحقيق طاقاتهم وإمكاناتهم، مع ملاحظة أنَّ الافتقار إلى الفرص اللازمة للمشاركة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوهم، وبالرغبة في الهجرة، وبالمحركات الدافعة باتجاه المشاركة الأقلَّ إيجابية. وقد نشأ أيضاً موضوع الشباب كمحور قوي من محاور مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في شهر أيار / مايو، حيث وصف خمسةُ مُحاورين يافعين وشباب، في إحدى الفعاليات الجانبية بشأن مبادرة «لا لضياح جيل»، الخيارات والتحديات الصعبة التي يواجهونها، بينما هم يحاولون بناء مستقبل لأنفسهم في خضمَّ هذه الأزمة، وأثبتوا بقوة أنَّ الياfecين والشباب ينبغي أن يساعدا في صياغة وقيادة الاستجابة.

وعلى المستوى المجتمعي، يُقدِّم الشركاء في مبادرة «لا لضياح جيل» برامج لتعزيز مهارات الياfecين والشباب و«قدرتهم على العمل»، كالتعليم والتدريب المهني الفني؛ وتعزيز برامج التطوع الابتكارية، وعلى سبيل المثال، فإنَّ الياfecين والشباب مرتبطين الآن ببرامج لدعم الأسر التي توفِّر الرعاية للأطفال المنفصلين في لبنان والأردن والعراق. وتبقى إمكانية الحصول على فرص العمل مجالاً من العمل المكثف بالنسبة إلى الشركاء في مبادرة «لا لضياح جيل»، ويشمل هذا العمل المناصرة (كسب التأييد) للتصدي للحواجز، ولتعزيز الروابط مع القطاع الخاص.

وعلى مستوى السياسات، فقد شهد عام ٢٠١٦ مستجدات مهمة حسَّنت فرص الياfecين والشباب في الالتحاق بالتعليم الثالثي: فعلى سبيل المثال، اعتمدت وزارة التعليم العالي في الأردن إعداد امتحان لتعيين المستوى سوف يسمح للطلاب السوريين، الذين لا يمتلكون شهادات أصلية، بالالتحاق بالتعليم العالي والتدريب، ووضعت متطلبات مرنة لتحديد الهوية اللازمة للالتحاق بهذا التعليم والتدريب. وإضافة إلى ذلك، فقد عُرض حتى الآن أكثر من ٥,٠٠٠ بعثة دراسية على اللاجئين السوريين لكي يدرِّسوا في الجامعات، وقد خفَّضت خمس جامعات رسوماها للاجئين السوريين.

وبينما تسير عملية التخطيط فُدماً لعام ٢٠١٧، فإنَّ الشركاء في مبادرة «لا لضياح جيل»، الذين اجتمعوا تحت لواء إحدى المجموعات الإقليمية المؤلفة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمعنية بالشباب، يعملون على تعزيز عملية تتبع النتائج الخاصة بالياfecين من الأولاد والبنات، والشباب، ذكورا وإناثاً، والتي تحققت من خلال تدخلات خطة 3RP، بهدف تقوية هذا المجال الاستراتيجي من الاستثمار أكثر فأكثر.



# قطاع الصحة والتغذية

## إنجازات القطاع على المستوى الإقليمي

القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

تنفيذ ١,٠٩٠,٧٩٥ جلسة مشورة (استشارة) لمجتمعات مستهدفة في مجال الرعاية الصحية الأولية	26%	4,229,784
إجراء ٥٧,٣٥١ إحالة لمجتمعات مستهدفة إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية أو الثالثية	24%	310,280
دعم ١٣١ مرفقاً صحياً	36%	363
تدريب ٣,٤٧٦ كادراً من كوادر الرعاية الصحية	66%	5,241
تحصين ٣٧٩,٣٢٣ طفلاً باللقاح (بالمطعوم) المضاد لشلل الأطفال	2%	17,620,733

الأولية لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). أما حصولهم على الرعاية الصحية الثانوية والثالثية فهو مدعوم أيضاً.

وتظل إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية مبعث قلق أساسي في المنطقة كلها. فمن بين المجتمعات (الفئات السكانية) المتأثرة داخل سوريا، وفي أوساط مجتمعات اللاجئين داخل المنطقة، يوجد أربعة ملايين امرأة وفتاة في سن الإنجاب، ويحتجن إلى عناية خاصة. ومع أن معدل الوفيات بين حديثي الولادة أخذ في التراجع، إلا أن التحدي الأكبر يظل كامناً في فترة الولادة ذاتها أو ما حولها (قبل الولادة وبعدها)، مع حدوث أكثر من نصف الوفيات في أوساط الأطفال دون سن الخامسة في أول ٢٨ يوماً من حياة الأطفال. ويبيّن تقرير الرعاية المعني بالإحالات للمفوضية في لبنان للعام ٢٠١٥ أن الولادة قبل الأوان (الأطفال الخداج)، باعتبار أن حالتها تشكل جزءاً من المرضى الذين يدخلون المستشفيات لتلقي الرعاية داخلها، تُعتبر السبب الثالث المؤدي إلى الوفاة. ويستمر الشركاء في هذا القطاع في بذل الجهود لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية لحديثي الولادة والأمهات.

وبالإضافة إلى ذلك، وبالتنسيق مع قطاع الحماية، يعمل الشركاء على ضمان تحسين الإدارة العيادية (السريّة) لخدمات الاعتصاب وآليات الإحالة إلى الخدمات النفسية الاجتماعية لضحايا العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي "SGBV"، باعتبار هذه الخدمات أحد المجالات التي تنطوي على بواعث قلق أساسية جرى تشخيصها منذ بداية العام.

وفي لبنان، تُعطي المفوضية، بصورة عامة، بنسبة

تُخطّط إلى زيادة أعداد هذه المراكز وتحسين جودة الخدمات.

ويستمر الشركاء أيضاً في العمل على إدماج اللاجئين في خدمات الصحة العامة، وتقليص النظم الصحية الموازية. ففي مصر، سمح التعاون بين وزارة الصحة والشركاء في خطة "3RP" للاجئين السوريين بالحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية، وكذلك على الرعاية الطارئة داخل نظم الصحة العامة. وفي الأردن، منحت وزارة الصحة للاجئين السوريين فرصة الحصول المجاني على خدمات صحة الأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة.

أما في العراق، فإن عملية إدماج جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية داخل المخيمات في النظام الصحي الوطني جارية على قدم وساق. وأما في لبنان، فيستطيع اللاجئون السوريون الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال نقاط الدخول ذاتها كما لو كانوا لبنانيين، ويتم توجيه الجهود نحو تجنب إنشاء نظم صحية موازية. وتتقاضى مراكز الرعاية الصحية الأولية، وهي جزء من شبكة وزارة الصحة العامة، جنبا إلى جنب مع المراكز الخيرية، أو تلك التي تمتلكها المنظمات غير الحكومية، التي توفر خدمات الرعاية الصحية .. تتقاضى رسماً رمزياً - بالمقارنة مع العيادات الخاصة في لبنان. ويستطيع عددٌ من هذه المرافق عرض رسوم مدعومة / مخصصة للاجئين السوريين من خلال الدعم المالي الذي تتلقاه من المانحين. إن تقديم الدعم المالي للمجتمعات المضيفة سلوك أقل شيوعاً (مقارنةً بتقديمه إلى اللاجئين السوريين)، الأمر الذي يخلق دائماً توتراً اجتماعياً بينهما.

ويستطيع اللاجئون الفلسطينيون المتأثرون من الأزمة السورية، والذين هربوا إلى لبنان والأردن الوصول بصورة تامة إلى شبكة مرافق الرعاية الصحية

يُستمر القطاع الصحيّ في تقديم الخدمات الصحية البالغة الأهمية للاجئين السوريين، كما يبذل جهوداً لكسب التأييد لعملية زيادة فرص الحصول على رعاية صحية جيدة ومنصفة. وتظل أولويات هذا القطاع لعام ٢٠١٦ متمثلة في تعزيز التغطية التحصينية الزمنية ضد أمراض الحصبة وشلل الأطفال والأمراض التي يُمكن الوقاية منها بالمطاعيم (باللقاحات)، لتقوية نظم الإنذار المبكر عن الأمراض ورصدها (مراقبة انتشارها)، ولتوفير سبل الإدارة الكافية للأمراض غير السارية، وتلبية الحاجة إلى الرعاية الطارئة، ومنها الرعاية الحثيثة للمرضى المصابين ورعاية حالات التوليد الطارئة ورعاية حديثي الولادة.

ومع دخول الصراع السوري الآن عامه السادس، فقد أخذت أيضاً الحاجة إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية النفسية، المتوافرة للاجئين السوريين، تُصبح حرجة بصورة مطردة. أما توقعات منظمة الصحة العالمية لاعتلالات الصحة النفسية في أوساط البالغين (الكبار الراشدين)، المتأثرين من الأوضاع الطارئة فهي أن نسبة ٣ - ٤ في المئة من مجموع البالغين المتأثرين من الأوضاع الطارئة (١٢ شهراً بعد نشوء الوضع الطارئ)، هو الوسط الحسابي عبر جميع البلدان وعبر مستوى التعرض للتوتر) سوف يُعانون من اعتلال شديد، مثل الاكتئاب الشديد، أو أشكال اعتلال (اضطراب) القلق المُسببة للإعقاد الشديد؛ وأن نسبة ١٥ - ٢٠ في المئة سوف يعانون من الاعتلالات النفسية الطفيفة إلى المتوسطة، مثل اضطرابات الاكتئاب والقلق الطفيفة إلى المتوسطة، ومنها اضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة "PTSD"، ونسبة مئوية كبيرة سوف تعاني من الضغوط الطبيعية وردود الأفعال النفسية الأخرى من دون اضطرابات الصحة النفسية. ففي تركيا، أنشأت وزارة الصحة ٥٤ مركزاً صحياً للهجرة، وهي

## قطاع الصحة والتغذية

الخامسة، نسبة ٤٢,٥ في المئة منهم من اللاجئين السوريين.

ومن الواضح للعيان أن الأزمة السورية تستمر في وضع إجهاد كبير على كاهل البنية التحتية للصحة العامة في البلدان المجاورة لسوريا، وفي التأثير، بدرجة شديدة، على قدراتها في توفير الخدمات. وقد وسَّع نطاق الدعم المباشر من الشركاء في خطة "3RP" لإنشاء وتوسعة وتأهيل المرافق الصحية مقارنةً بالعام الماضي؛ وذلك بمساعدة ١٣١ مرفقاً (نسبة ٣٦ في المئة) ممَّا مجموعه ٣٦٣ مرفقاً مستهدفاً حتى الآن عبر المنطقة. وهذا يمثل زيادةً بنسبة ٧٨ في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٥. كذلك فقد وسَّع نطاق الاستثمارات في القدرات البشرية؛ وذلك بتدريب ٣,٤٧٠ كادراً (٦٦ في المئة) من كوادر الرعاية الصحية المستهدفين، وعددهم ٥,٢٠٠ كادر جرى تدريبهم ابتداءً من أيار / مايو ٢٠١٦. وهذا الإنجاز يُمثِّل زيادةً بنسبة ٢١ في المئة مقارنةً بالعام الماضي.

النظام الوطني للتبئية بالإتذار المبكر والاستجابة، ويشمل هذا النظام المدارس الحكومية العامة، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، إضافةً إلى اشتماله على المستشفيات والمختبرات.

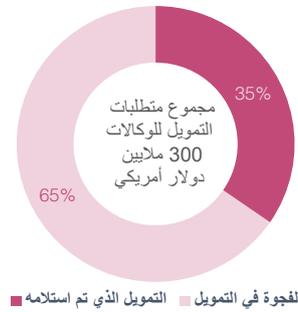
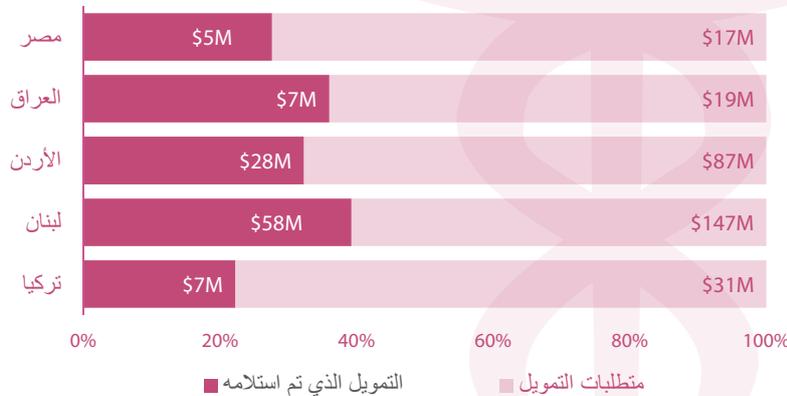
وختاماً، وبينما يجري العمل على تعزيز خدمات التحصين الروتينية، فلم يتم التبليغ عن ظهور حالات جديدة من شلل الأطفال داخل سوريا وفي البلدان المجاورة. ففي الأردن مثلاً، يدعم الشركاء وزارة الصحة في تنفيذ برنامج وطني للتحصين (للتطعيم أو للتلقيح) ضد مرض شلل الأطفال. وقد تمَّ أثناء الحملة التي أجريت في نهاية آذار / مارس ٢٠١٦، تطعيم ما يزيد عن مليون طفل دون سن الخامسة، ومنهم ١٤٠,٠٠٠ لاجئ سوري تقريباً.

وقد أجرت أيضاً وزارة الصحة العامة، بمشاركة الشركاء في خطة "3RP"، حملة تطعيم تطهيرية لمرض شلل الأطفال في بداية عام ٢٠١٦ في لبنان، فوصلت إلى ما مجموعه ٢٩٣,١٤٧ طفلاً دون سن

٧٥ في المئة، تكلفة استشفاء اللاجئين السوريين من حالات التوليد / الولادة وانقاذ الحياة في المشافي (المستشفيات)، وتُشكِّل نسبة الـ: ٢٥ في المئة الباقية من التكاليف عبئاً مالياً باهظاً على اللاجئين والنظام الصحي اللبناني كليهما. وتوجد فجوة مهمة في دعم إمكانية الحصول على الرعاية في المستشفيات؛ لأنَّ العديد من الأحوال والظروف - التي بمقدورها أن تؤثر في جودة الحياة، أو في مراضة "morbidity" اللاجئين (إصابتهم بالأمراض) أو حتى وفياتهم (على سبيل المثال، جراحة المياه في العيون، أو نقل الدم لمرضى التلاسيميا، أو علاجات السرطان أو غسل الكلى) -، تظل غير مشمولة بالعلاج. ويخطُّ الشركاء، بين الحين والآخر، ويُظنمون بعثات طبية أو مشاريع لسد هذه الفجوة؛ غير أنَّ دعم إمكانية الحصول على الرعاية الاستشفائية داخل المشافي يُمنح للاجئين، على أساس الحالات كلَّ على انفراد، ويظلُّ هذا الدعم ناقصاً لا يفي بالغرض إلى حدِّ كبير.

ويتمُّ العمل أيضاً، بالتدريج، على توسيع نطاق

## الوضع الزاھن للتمويل على المستوى الإقليمي (بالدولار الأمريكي):



الفجوة في التمويل | التمويل الذي تم استلامه

أيضاً، استمرار الخدمات في المناطق الحضرية في تحمل أعباء تفوق طاقتها، ممَّا يؤثر في كلِّ من توافر الخدمات وجودتها، إضافةً إلى تأثيره في اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

وفي لبنان، فإنَّ عدم كفاية التمويل لتغطية الرعاية الاستشفائية في المشافي لن يُفسح المجال أمام المفوضية لتوسيع نطاق معايير التغطية؛ نظراً لأنَّ التمويل المتوافر قد قاد المفوضية إلى إعطاء الأولوية في الرعاية إلى المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية الاستشفائية الولادية والمنقذة للحياة داخل المشافي؛ وفي هذا الحال بحدِّ ذاته، فإنَّ عدداً مهماً من اللاجئين لا يتلقَى في الوقت الحاضر، ولن يتلقَى في المستقبل ما يحتاجون إليه من الرعاية الاستشفائية داخل المشافي.

رغم الاستجابة الموسَّعة النطاق في بعض المجالات، إلا أنَّ النقص في التمويل يؤثر بشدَّة على قدرات الشركاء على تقديم المساعدات، وبلوغ بعض أهداف القطاع لعام ٢٠١٦.

وابتداءً من أيار / مايو ٢٠١٦، لم يُموَّل قطاع الصحة إلا بنسبة ٣٤ في المئة. وهذا يعني، عبر المنطقة، تقديم ما يربو بقليل عن مليون استشارة (نسبة ٢٦ في المئة فقط) ممَّا مجموعه (٤.٢) مليون استشارة مستهدفة في مجال الرعاية الصحية الأولية. كذلك فإنَّ الوضع بالنسبة إلى الرعاية الصحية الثانوية والرعاية الصحية الثالثية يتساوى في مواجهة التحديات مع وضع الرعاية الصحية الأولية؛ وذلك مع إتمام ٧٥,٣٠٠ (نسبة ٢٤ في المئة فقط) من الحالات المستهدفة، وعددها ٣١٠,٠٠٠ حالة، حتى الآن في هذا العام. ويعني النقص في التمويل،

# قطاع الاحتياجات الأساسية

## إنجازات القطاع على المستوى الإقليمي

القيمة المستهدفة □ التقدم المحرز ■

استلمت ١٥٩,٧٨٧ أسرة معيشية مواد إغاثة أساسية عينية	33 %	485,648
استلمت ١٠٢,٨٥٣ أسرة معيشية مساعدات نقدية غير مشروطة، أو خاصة بقطاعات بعينها، أو طارئة	29 %	354,240
استلمت ٣٠٩,٧٧٥ أسرة معيشية الدعم الموسمي من خلال المساعدات النقدية أو العينية	54 %	573,635

لكي يُستَنتَبَ الاستعمال الأفضل لمساعدة المستهدفين الأشد حاجة من الموارد النادرة. ففي العراق، نُشرت أداة مراقبة حماية اللاجئين "PMT" في محافظتي (أربيل والسليمانية)، وقد مكنت هذه الأداة من إجراء الإحالة المباشرة للاجئين الأفراد إلى برنامج المساعدات النقدية، بالإضافة إلى التمكين من جمع المعلومات الخاصة بالحماية. وفي لبنان، صمّم قطاع المساعدات الأساسية معادلةً مكتبيةً جديدةً، تأخذ في الحسبان المؤشرات الديمغرافية، والأمن الغذائي والفقر، وتُفسح المجال أمام التآلفي بين الاستهداف لأجل توفير الغذاء، وبين المساعدات النقدية. وتوضّح الاستنتاجات الأولية وجود عامل ارتباط شديد مع استنتاجات تقييم مستوى استضعاف اللاجئين السوريين "VaSYR" لعام ٢٠١٥، ويُناقش الشركاء في خطة "3RP"، في الوقت الحاضر كيفية إدماج النتائج في البرامج. وتستمر الجهود المبذولة أيضاً، على قدم وساق، لأجل تحسين الكفاءة في تتبّع المساعدة؛ وفي العراق، فقد أتاح نشر نظام معلومات المساعدات المقدّمة للاجئين "RAIS" في إقليم كردستان تتبّع النقد ومواد الإغاثة الأساسية المقدّمة للاجئين، وإجراء المزيد من المراقبة المُنهجة والكفوة بعد التوزيع.

وفيما يتعلّق بالمساعدات الشتوية، فقد تم دعم ما يزيد عن (١.٥) مليون سوري في تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق بمقتضى الخطة السنوية للفترة ٢٠١٥ / ٢٠١٦؛ إذ تم الوصول إلى ما يقرب من نسبة ١٠٠ في المئة من مجموع السوريين الذين تم تخصيصهم لتلقّي المساعدات الشتوية، ويُمثّل هذا الجهد مستوى الوصول الأعرض نطاقاً منذ بداية تدقّق اللاجئين. وقد عكس البرنامج الشتوي أيضاً التحول من الطرائق الشكلية القائمة على النقد: فعلى سبيل المثال، في تركيا، وصل برنامج القسائم

نطاق المساعدات النقدية المتعددة الأغراض إدامة قدرة الأسر الفقيرة على تلبية احتياجاتها الضرورية.

وقد تلقى أيضاً ما يزيد عن ١٥٩,٧٨٧ أسرة معيشية (٧٩٩,٠٠٠ شخص) مواد إغاثة أساسية عينية حتى الآن في هذا العام، ويمثّل هذا العدد زيادة بنسبة ٩٣ في المئة في الفترة عينها من العام الماضي.

وحتى مع توسيع هذا القطاع نطاق استجابته، فإنّ عمليات التوصيف والتقييمات تُبيّن أن غالبية الأسر المعيشية السورية اللاجئة تدخل دورة نضوب موجوداتها، في ظلّ النفاذ التدريجي لمخزونها، وازدياد مستويات مديونياتها. وفي لبنان، وقع ما يزيد عن نسبة ٩٠ في المئة من الأسر المعيشية في مصيدة الديون، وازدادت نسبة الدين (الاستدانة) لكل أسرة، بالفعل، من متوسط بلغ مقداره ٨٥٠ دولاراً في نهاية عام ٢٠١٥ إلى متوسط مقداره ٩٩٠ دولاراً أمريكياً في نهاية آذار / مارس ٢٠١٦. ومن مجموع مجتمع اللاجئين، هناك نسبة ٧٠ في المئة منهم تعيش دون خطر الفقر المُحدّد بمبلغ ١١٥ دولاراً أمريكياً لكل شخص شهرياً، في بلد تشكّل النساء والأطفال فيه نسبة ٨٠ في المئة تقريباً من مجموع اللاجئين السوريين. وفي الأردن، تقع الآن نسبة ٩٠ في المئة من اللاجئين السوريين الذين يعيشون في المناطق الحضرية تحت خط الفقر المحدد على المستوى الوطني، في حين تعيش ما تزيد عن نسبة ٦٧ في المئة من الأسر مثقلة بالديون المستحقة عليها بمتوسط مقداره ٨١٨ دولاراً أمريكياً، شاملاً الإجراءات غير المدفوعة.

وضمن هذا السياق، يعمل الشركاء في قطاع الاحتياجات الأساسية، العاملين في البلدان المشاركة في خطة "3RP" لأجل تعزيز الاستهداف، وذلك

يُستمرّ قطاعُ الاحتياجات الأساسية في التحول باتجاه استعمال المساعدات النقدية غير المشروطة بدلاً عن المساهمات العينية، مع الاستمرار، في الوقت نفسه، في تزويد المواد المنزلية الأساسية للوافدين الجدد، وفي استبدال المواد اللازمة للاجئين الذين كانوا وما زالوا يعيشون داخل المخيمات لفترات طويلة من الوقت، وتقديم المساعدات الموسمية لمساعدة اللاجئين على التكيف، بصورة خاصة، مع أشهر الشتاء. أمّا الأولوية الاستراتيجية لهذا القطاع فهي تتمثّل في تقديم المساعدات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية المستمرة لما يزيد عن مليوني لاجئ سوري استناداً إلى المنهجية المتعددة القطاعات لتوصيف وتحديد الأسر المعيشية الخاصة بكل بلد من البلدان.

وابتداءً من أيار / مايو ٢٠١٦، يتلقّى ما يزيد عن ١٠٢,٨٥٣ أسرة معيشية (٥١٤,٠٠٠ شخص) عبر المنطقة مساعدات نقدية غير مشروطة، أو خاصة بقطاعات بعينها أو طارئة، تُمثّل زيادة بنسبة ٤٩ في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وتُظهِر المساعدات النقدية المتعددة الأغراض "MPC" بأنّها تعمل على زيادة القوة الشرائية لأسر اللاجئين المعيشية الفقيرة؛ فهي تُساعد اللاجئين على استعادة قدرتهم على ترتيب أولوياتهم، وشراء ما يحتاجون إليه. وقد أظهرت البحوث العلمية، التي أجريت في الأونة الأخيرة، أنّ الأسر التي تتلقّى المساعدات النقدية المتعددة الأغراض قد أبلغت عن ازدياد قدرتها على شراء أنواع من الغذاء، ممّا يؤدي إلى حصولها على وجبات غذائية أفضل تنوعاً.

وذكرت تلك الأسر أيضاً أنّ المئح النقدية خفّضت معاناتها المالية، وبالتالي حسّنت من رفاهها النفسي الاجتماعي والإحساس بالأمن. وسوف يضمن توسيع

## قطاع الاحتياجات الأساسية

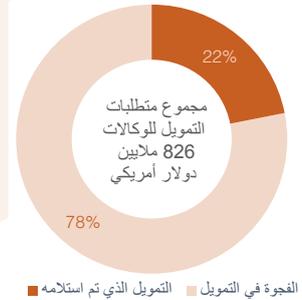
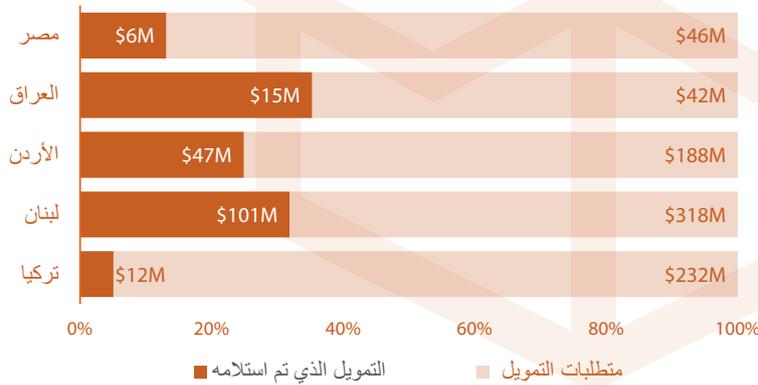
تركيا/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ إيمل جورل



الإلكترونية الهادف إلى دعم مساعدات الاستعداد لفصل الشتاء إلى ١٩٠,٠٠٠ فرداً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦.

لقد كانت هذه المساعدات بالغة الأهمية في مساعدة السوريين على مواجهة العديد من الصعوبات الناشئة عن الظروف الجوية القاسية، ومنها درجات الحرارة المُجمّدة، والعواصف الثلجية، والأمطار الفيضانية والفيضانات. وبأخذ التخطيط مجراه على صعيد أنشطة الاستعداد لفصل الشتاء للفترة ٢٠١٦ / ٢٠١٧، والتمويل الذي يُمكن التنبؤ به مطلوب لضمان تنفيذ الاستجابة الشتوية بأقصى قدرٍ ممكن من الكفاءة.

## الوضع الراهن للتمويل على المستوى الإقليمي (بالدولار الأمريكي):



فإن ٧٢ أسرة معيشية فقط ممّا مجموعه ٢٠,٠٠٠ أسرة معيشية تُعاني من الاستضعاف الشديد للغاية وُضعت على سُلّم أولويات الاستهداف، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، بسبب النقص في الموارد.

وفي المثال الذي ضُربَ على تقديم موادّ الإغاثة الأساسية في تركيا، فُدم الدعم إلى حوالي ٤٥,٠٠٠ فرد فقط ممّا مجموعه ٧٧٥,٠٠٠ فرد مُستهدفّ بالدعم (أي إلى ما يُمثّل نسبة ٦٪ منهم).

مجموع أعداد) اللاجئين السوريين بحاجة إلى المساعدات النقدية، ولكن لم تتمّ مساعدة سوى ١٧ في المئة منهم.

وعلاوةً على ذلك، فإنّ نقص التمويل يعني أنّ الأفراد المُستضعفين في المُجتمعات المُضيفة لن يستفيدوا من الدعم المُقدّم. ففي لبنان، ارتفعت نسبة الفقر المُدقّع من ١٠ في المئة إلى ١٥ في المئة خلال خمس سنوات، وفي حين أنّ استجابة هذا القطاع تشتمل على دعم اللبنانيين المُستضعفين بالمساعدات النقدية المتعددة الأغراض من خلال البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً "NPTP"،

يبلُغ تمويل قطاع الاحتياجات الأساسية، في الوقت الحاضر، نسبة ٢٢ في المئة. وتواجه الأسر المُعرّضة للمعاناة الاقتصادية مخاطر متزايدة من السقوط إلى مستوى أعمق في براثن الفقر، ولا تكفي الأموال المتوافرة لتلبية جميع الاحتياجات المطلوبة. ويُعبّر توفير المزيد من الموارد عاملاً حرجياً، للشركاء وللأطراف الفاعلة المعنية بالأمور النقدية، في توسيع نطاق المساعدات والدعم المُقدّمة كلاًها للأسر المعيشية الأكثر استضعافاً.

ففي لبنان، ووفقاً لتقييم مستوى استضعاف اللاجئين السوريين، فإنّ نسبة ٥٢ في المئة من مجتمع

## قطاع المأوى

### إنجازات القطاع على المستوى الإقليمي

القيمة المستهدفة  التقدم المحرز

استلمت ١,٤٩٩ أسرة معيشية داخل المخيمات مساعدات خاصة بالمأوى أو برفع كفاءة المأوى	8%	18,125
استلمت ٢٥,١٤٨ أسرة معيشية خارج المخيمات مساعدات خاصة بالمأوى أو برفع كفاءة المأوى	8%	303,077

خطة شاملة (لمدة ثلاث سنوات)، مدعومة بنظم المعلومات المتكاملة. وللتعامل مع وصول اللاجئين السوريين الوافدين الجدد، فقد استمر العمل في تطوير المخيمات داخل مخيم الأزرق، واشتمل على تصميم القرى الجديدة وتخطيطها. وبالتشاور مع اللاجئين، يجري على قدم وساق حالياً تنفيذ المشاريع التجريبية الريادية بشأن حلول المأوى المحسنة داخل المخيم، ومن هذه الحلول توفير مستلزمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والكهرباء داخل كل مأوى. ويستمر السعي إلى تحقيق المكاسب على صعيد الترشيد في قطاع الطاقة، وذلك مع تركيب وسائل إضاءة الشوارع باستخدام الطاقة الشمسية، وتوزيع المصابيح الكهربائية التي تعمل بالطاقة الشمسية على الأسر المعيشية. وسيتم العمل على إقامة محطات الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية داخل مخيم الزيتري ومخيم الأزرق خلال عام ٢٠١٦، الأمر الذي سيخفف إلى حد كبير كلفة فواتير الكهرباء.

وقد تضمنت الاستجابة للاجئين داخل المخيمات في العراق إنشاء وتجهيز قطع أراضي محسنة، لإقامة وحدات الإيواء عليها، ببلاطات أرضيات الخيام / الخيام، والمطابخ والمراحيض والدوشات وتوصيل الأسر المعيشية بصنابير (بحفقات) للمياه. ويجري العمل حالياً في إنشاء وتجهيز حوالي ١,١٠٠ قطعة أرض محسنة لإقامة وحدات الإيواء عليها، ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ العمل على ١,٤٣٨ قطعة أرض أخرى، وذلك كله رهن توافر الأموال اللازمة لذلك. وعندما تُجرى هذه الأعمال، ستحصل نسبة ٩٦,٥ في المئة من اللاجئين في المخيمات (٩٣,٦٧٥ فرداً) على فرصة الحصول على مأوى محسن، وستحصل نسبة ٦٦ في المئة من المقيمين في المخيمات على وحدات إيواء دائمة. ولقد تعذر الوصول إلى مخيم العبيدي في محافظة الأنبار منذ شهر حزيران / يونيو ٢٠١٤ لأسباب أمنية، ولم يتم التمكن، في ظل هذا الواقع، من تقديم الدعم الخاص بالمأوى للمقيمين في ذلك المخيم.

التوجيهية، وتقييم الاحتياجات، وتصنيف الأحياء، ويشجع في تنفيذ المشاريع الريادية التجريبية، بهدف كسب الخبرة، وتعزيز رفع كفاءة الأحياء كأحد الأشكال الرئيسية للمساعدة على تحقيق الاستقرار.

وقد أظهرت دراسة مسحية للمواقع، أجريت في الآونة الأخيرة، أن حركات الترحيل ونقل النازحين المقيمين في مستوطنات بشرية غير رسمية، بصفة رئيسية في البقاع وشمال لبنان، قد أدت إلى حدوث زيادة بنسبة ٣٠ في المئة في عدد المستوطنات البشرية غير الرسمية. وقد عمل هذا العدد المتنامي من المواقع المستضعفة المتبعثرة على رفع تكلفة المساعدات المقدمة لتوفير الإيواء للنازحين السوريين. أما أولئك الذين يعيشون في بيئات حضرية داخل الأردن، فقد تضمنت الاستجابة لاحتياجاتهم، رفع كفاءة وحدات الإسكان التي لا تقي بالغرض، وموامة وحدات الإسكان التي لا تقي بالغرض بهدف التغلب على الظروف الجوية القاسية، ولا سيما أثناء أشهر الشتاء، وبهدف تعزيز مستوى التوعية بحقوق حياة المأوى والالتزامات في أوساط اللاجئين المستأجرين.

ولقد عملت «المساعدات النقدية في مقابل الإيجارات»، المقدمة للاجئين السوريين المستضعفين وللمجتمعات المضيفة، على توفير الفرص للاجئين السوريين للحصول على المأوى في المناطق الحضرية، والبيئات المحيطة بالمناطق الحضرية، والمناطق الريفية؛ وكذلك عملت على تأمين الاستئجار لهم من دون التعرض للترحيل. وفي الأردن، استفاد ٦,٦٦٤ لاجئاً مستضعفاً من المساعدات الإيجارية النقدية المشروطة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٦.

وداخل بيئات المخيمات، تابع الشركاء تنفيذ برامج رفع كفاءة المأوى، وذلك برفع مستويات الكفاءة في الاستعمال (الترشيد) عن طريق تطوير بنى تحتية طويلة الأجل. ففي الأردن، وضعت مسودة وثيقة إعادة هيكلة مخيم الزيتري، وتجري في الوقت الحاضر مراجعة الخطة الاستراتيجية للمخيم للأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ من قبل القطاعات المختلفة. وتجمع هذه الخطة معاً مبادرات هذا القطاع في

يعيش حوالي ٩٠ في المئة، مما مجموعه (٤.٨) مليون لاجئ سوري مسجل في خمسة بلدان مضيئة، هي: تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، في المناطق الحضرية، والبيئات المحيطة بالمناطق الحضرية، والمناطق الريفية. وقد أدى ذلك إلى نشوء طلب أكبر على المساكن، الأمر الذي أثر على المجتمعات المضيفة للاجئين سواءً بسواء؛ لأن المأوى يظل أحد الاحتياجات الملحة الأساسية.

ولقد ازداد عدد اللاجئين الذين يعيشون في وحدات إيوائية مكتظة بساكنها، ودون المستوى المطلوب (الذي يفى بالغرض)، وفي أحياء فقيرة زيادة جديرة بالاعتبار؛ وذلك راجع بصفة رئيسية إلى الزيادة في عدد اللاجئين وإلى ارتفاع مستويات استضعافهم. وتظل أولوية قطاع المأوى في عام ٢٠١٦ تتمثل في ضمان توفير خيارات إسكانية تقي بالغرض، ميسورة التكلفة ومستدامة، وبصفة خاصة للاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية، وكذلك للأفراد المستضعفين في المجتمعات المضيفة.

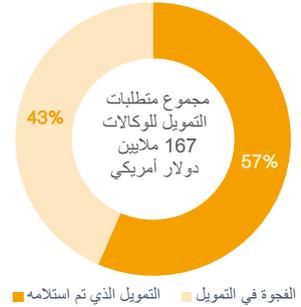
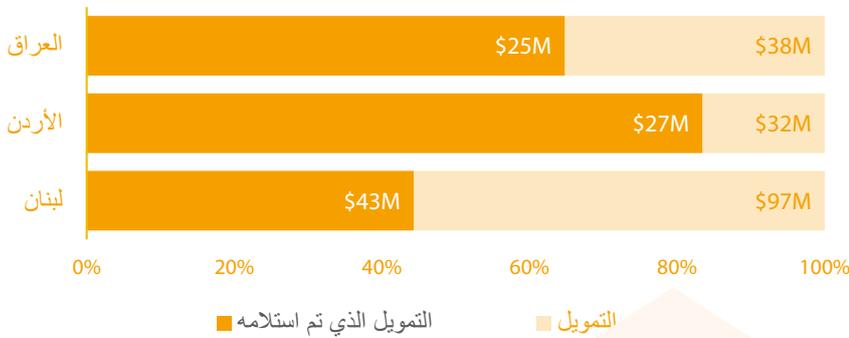
وابتداءً من أيار / مايو ٢٠١٦، تلقت ١,٥٠٠ أسرة معيشية تقريباً تعيش داخل المخيمات، و ٢٥,١٠٠ أسرة معيشية تعيش في المناطق الحضرية، والبيئات المحيطة بالمناطق الحضرية، والمناطق الريفية مساعدات خاصة بالمأوى عبر المنطقة برمتها.

ويعمل الشركاء على تلبية الاحتياجات إلى المأوى، القصيرة منها والطويلة الأجل، من جانب اللاجئين الأشد استضعافاً داخل بيئات المخيمات، وفي المناطق الحضرية، والبيئات المحيطة بالمناطق الحضرية، والمناطق الريفية، وكذلك من جانب أفراد المجتمعات المضيفة الأشد استضعافاً. وقد أظهرت الدراسات أن ثمة زيادة مستمرة في مستوى الاستضعاف، وقد أثرت تلك الزيادة على قدرة اللاجئين على تغطية احتياجاتهم إلى المأوى، ولا سيما للاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والبيئات المحيطة بالمناطق الحضرية، والمناطق الريفية.

وفي لبنان، يُسهب قطاع المأوى، بالتعاون مع القطاعات الأخرى، في وضع تفاصيل المبادئ

قطاع المأوى

الوضع الزاھن للتمويل على المستوى الإقليمي (بالدولار الأمريكي):



حدة التوترات بين المجتمعات المضيفة والأشخاص النازحين، وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات، ورفع كفاءة الأحياء مادياً واجتماعياً.

وفي العراق، وبسبب نقص التمويل، فقد كان قطاع المأوى ولا يزال غير قادر على تلبية الاحتياجات المتنامية في أوساط مجتمعات اللاجئين خارج المخيمات، ومن هذه الاحتياجات مثلاً رفع كفاءة الوحدات السكنية، ودعم الإجراءات، والدعم اللازم للبنية التحتية للمجتمعات. وفي عام ٢٠١٦، سوف تستند المساعدات التي تُقدّم داخل المجتمعات الحضرية إلى مستوى الاستضعاف المُقدّر للأسر اللاجئة، وسيتمّ تقديم تلك المساعدات بالتشاور الوثيق مع السلطات المحلية.

في جوانب الصحة والسلامة والخصوصية والكرامة والحماية. فالأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، مُكتنّزة بكثافة بوجود ٢٠ في المئة من اللاجئين السوريين المُسجّلين في لبنان، وبالبالغ عددهم (١.١) مليون شخص تقريباً. وفي هذه الأحياء، تدهورت إلى حدّ كبير الظروف المعيشية الصعبة أصلاً، في ظلّ الازدحام، والتكاليف الإجارية الأكثر ارتفاعاً، والانخفاض في حجم الخدمات الأساسية غير الكافية أصلاً، مثل المياه والطاقة والصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة. وإنّ المساعدات المجتمعية، التي يوفّرها قطاع المأوى، بمشاركة القطاعات الأخرى، ومنها على سبيل المثال قطاع الطاقة والمياه، وقطاع الاستقرار الاجتماعي، مطلوبة لتجنّب المزيد من التدهور في هذه المناطق الحضرية الفقيرة، ولخفض

يبلُغ تمويل قطاع المأوى ٥٧ في المئة. ويقضي الوضع توافر المزيد من التمويل لتلبية الاحتياجات المتزايدة إلى المأوى في المنطقة. وسوف يُؤثّر نقص التمويل مباشرة في مستوى استضعاف اللاجئين، الأمر الذي يضطرّ معه هؤلاء الناس إلى العمل بآليات تعامل سلبية لتلبية حاجاتهم.

ففي لبنان، يعيش أكثر من ٥٥ في المئة من السوريين داخل مستوطنات بشرية غير رسمية، في ظروف تقلّ عن المستوى المطلوب، وفي مبانٍ مزدحمة بالسكان وحالتها آخذة في التدهور. ومن بين هؤلاء اللاجئين، يعيش ٢٠٠,٠٠٠ سوري في أكثر من ٢,١٠٠ مكان أقيمت عليها مجموعات من الخيام، ويتعرّضون بانتظام إلى مخاطر لا يمكن تجنّبها



الأردن/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/إيفور بريكيت



## قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

### إنجازات القطاع على المستوى الإقليمي

القيمة المستهدفة  التقدم المحرز

حصول ٥٦٢,٠٨٧ مستفيداً على كميات من المياه الآمنة التي تفي بالغرض	73 %	769,560
استفادة ٦٤٥,٢٣٤ فرداً من الفرص المُحسَّنة للحصول على كميات من المياه الآمنة التي تفي بالغرض	27 %	2,405,965
حصول ٥٢٨,٦٤١ مستفيداً على مرافق وخدمات صرف صحي ملائمة	17 %	3,199,384
إكساب ٢٧٧,١٩٧ مستفيداً تجربة وخبرة المشاركة في جلسات الترويج للنظافة الصحية	22 %	1,250,896

(القدرة والترسبات ..) بوتيرة مرتفعة، وإزالتها بطريقة غير كفؤة. وفي المستوطنات البشرية الخيمية غير الرسمية "ITS" عبر لبنان، والبالغ عددها ٤,١١٨ مستوطنة، يظل توفير الخدمات مستنداً إلى الخدمات الطارئة مرتفعة التكلفة، إلى حد كبير، نظراً لعدم إمكانية إنشاء البنى التحتية لمثل هذه المستوطنات المؤقتة.

وقد وسَّع الشركاء في قطاع المياه والصرف الصحي الاستجابة للمجتمعات المضيفة واللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والبيئات المحيطة بالمناطق الحضرية، والمناطق الريفية. ففي الأردن، على سبيل المثال، سُلِّمت شبكات معالجة وتوزيع المياه والآبار المحفورة إلى البلديات الأكثر تأثراً بتدفقات اللاجئين. أما في لبنان، فيدعم الشركاء في قطاع الطاقة والمياه الإدارة المتكاملة لموارد المياه على المستويين الوطني والمحلي، ويكون الدعم من بين سبل أخرى من خلال تعزيز طاقات توريد الخدمات، وإجراء دراسات لسبل تغذية طبقات المياه الجوفية، ومسوحات هيدرولوجية، ورفع وتيرة الوعي المجتمعي بذلك. ومع ذلك، لم يُحرز سوى تقدم محدود على صعيد تعزيز نظم وشبكات إدارة النفايات الصلبة المُجهدَّة، وصعيد تحسين مستوى جمع المياه العادمة ومعالجتها في لبنان، مع وجود خطر قائم يتمثل في تسبب أزمة النفايات الصلبة والمياه العادمة غير المعالجة في تلوث مصادر المياه الجوفية، الأمر الذي يترتب عليه عواقب وخيمة على الصحة العامة، وعواقب أخرى بيئية. وقد كانت، وما زالت أيضاً تلبية احتياجات مجتمعات اللاجئين، التي تعيش داخل المجتمعات المضيفة، تشكل تحدياً رئيساً في العراق، حيث تحدُّ الأزمة المالية الزاهنة من قدرات الحكومة على استدامة الخدمات.

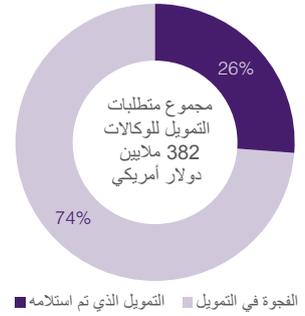
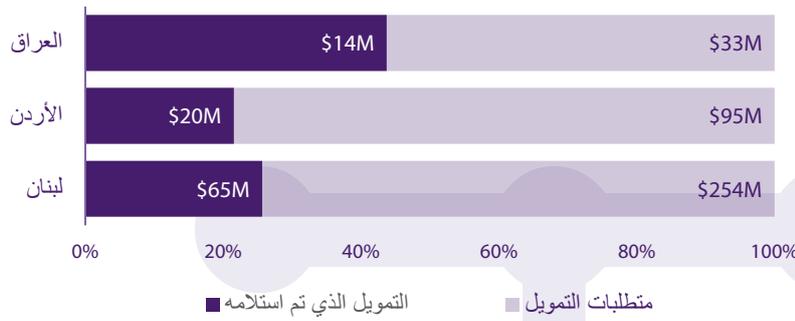
وفي لبنان، قرَّضت الأزمة السورية ضغوطاً إضافيةً على البنى التحتية لمرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتي كانت متأثرة أصلاً بسبب سنوات الصراع التي شهدتها هذا البلد. وتُقدَّر المساحة التي تُغطِّيها شبكة المياه بحوالي ٨٠ في المئة، مع وصول حجم المياه المجهولة المصير أو غير المحصورة إلى نسبة ٤٨ في المئة في المتوسط من الكميات الموردة. وإنَّ ما يزيد عن ٥٠ في المئة من شبكات النقل والتوزيع بحاجة شديدة إلى إعادة التأهيل، وهي غير قادرة على تحمل ضغوط إضافية. وقد أجرت وزارة البيئة «تقييماً بيئياً للصراع السوري» حدَّد حجم الإنتاج التراكمي (المترايد) من النفايات الصلبة بنسبة (١٥.٧) في المئة نتيجة لوجود اللاجئين من سوريا. وقدرَ التقييم الكمية التراكمية لنفايات الرعاية الصحية الناتجة عن الأزمة السورية بحوالي ٤٢٠ طناً في السنة، مع التخلُّص من نسبة ١٨ في المئة منها في البيئة المحيطة من دون معالجة في عام ٢٠١٤.

وفي الأردن والعراق، يستمرُّ الاستثمار الجدير بالاعتبار في شبكات المياه المنقولة بالأنابيب طويلة الأمد، وفي نُظم إدارة المياه داخل المخيمات، بهدف خفض التكاليف من خلال التحوُّل إلى النُظم والشبكات الأكثر جدوى بالنسبة إلى التكاليف. وفي الأردن، ولكي يتسنى تأسيس شبكة المياه داخل مخيم الزعتري، فقد أنشئت نسبة ٩٥ في المئة من خزانات المياه الخرسانية المُخطَّط لإنشائها (١,٦٣٥)، وتمَّ الانتهاء من توصيل ٥,٣٠٠ أسرة معيشية من مجموع الأسر المعيشية المُخطَّط لتوصيلها، وعددها ١٠,٥٤٧ أسرة (٥١ في المئة). وتظلُّ التحدِّيات قائمةً داخل مخيمات اللاجئين في العراق، وهي تتمثل في التكاليف المرتفعة المانعة والتي تحول دون تمديد الشبكات اللازمة للمعالجة النهائية الآمنة للمياه العادمة، ممَّا يعني استمرار تكرار تجمع الحمأة

تعيشُ نسبة ١٠ في المئة من اللاجئين السوريين داخل المخيمات عبر المنطقة كلها، وتعيش نسبة ٩٠ في المئة داخل المجتمعات المضيفة وداخل مستوطنات بشرية خيمية غير رسمية "ITS". وتُقدِّم الحكومات المضيفة ومجتمع العمل الإنساني الخدمات في جميع المخيمات البالغ عددها ٣٧ مُميماً عبر المنطقة بأسرها، إضافةً إلى دعم الخدمات المقدمة إلى المستوطنات السالف ذكرها. غير أنَّ فرص الحصول على الخدمات الكافية داخل المجتمعات المضيفة عبر لبنان والأردن والعراق تبقى أقلَّ شموليةً، في ظل وجود خدمات محليةً مُثقلَّة بالأعباء بسبب الضغوط التي كانت تُعاني منها قبل وقوع الأزمة السورية، وبسبب العبء الديمغرافي الذي يفرضه وضع اللاجئين على الخدمات، وكذلك بسبب القيود الحادَّة المفروضة على الموازنة في العراق. ويعيش العديد من اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان في ظروف محفوفة بالمخاطر في المناطق الحضرية والبيئات المحيطة بالمناطق الحضرية، مع توافر فرص الوصول إلى الخدمات العامة، بدرجة أقلَّ من الموثوقية.

وفي الأردن، كشف تقييم مستوى الاستضعاف على المستوى القطاعي أن نسبة ٧٠ في المئة من الفئات السكانية (المواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين) تتلقَّى أقلَّ من المستوى الوطني وقدره ١٠٠ لتر من المياه للشخص الواحد في اليوم. ومع أنَّ حالة الضعف كانت تعترى شبكات المياه قبل وقوع أزمة اللاجئين السوريين، إلا أنَّ نسبة ٦٢ في المئة من مواطني الاستضعاف كانت تُعزى إلى حجم الطلب الإضافي الناشئ عن تدفق اللاجئين السوريين. ولقد كانت الفجوة بين طاقة مكبِّ النفايات ومجموع حجم النفايات المُنتجة ١,٦٩٨ طناً في اليوم، ممَّا يعني أن نسبة ١٩ في المئة من النفايات الصلبة لن تُخزَّن في مواقع مكبِّات النفايات بسبب نقص طاقاتها الاستيعابية.

## الوضع الزّاهن للتمويل على المستوى الإقليمي (بالدولار الأمريكي):





# قطاع سبل كسب العيش والتماسك الإجتماعي

## إنجازات القطاع على المستوى الإقليمي

القيمة المستهدفة  التقدم المُحرز

حصول ٣,١٤٩ فرداً على فرص تشغيل مدفوعة الأجر.

تنفيذ ٩٢ مشروعاً خاصاً بالدعم المجتمعي.

تدريب ١١,٥٠٦ شخص و/أو تزويدهم بالمهارات والخدمات القابلة للتسويق.

1%	282,414
2%	5,178
8%	153,106

ومع ذلك، فقد أكد شريك واحد حتى الآن أن تلك الجهود أثمرت عن استحداث فرص عمل جديدة من مؤسسات الأعمال التي تلقت الدعم، وذلك بخلق ٢٦ فرصة عمل جديدة في مدينة طرابلس. وقد شدد تقييم أجرته مؤخراً هيئة الإنقاذ الدولية "IRC"، لاحتياجات المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم في جبل لبنان على أن هذه المؤسسات تحتاج إلى دعم موجه نحو المبيعات والتسويق، وخدمات العملاء والإدارة المالية والتخطيط للأعمال، لكي تستطيع تحقيق المزيد من النتائج الفورية من حيث النمو واستحداث فرص العمل. كذلك تشدد السياسة المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لدى وزارة الاقتصاد والتجارة على أن مؤسسات الأعمال الصغيرة تملك الطاقة الرئيسية لاستحداث فرص العمل - ومع ذلك، فبعد مرور سنة ونصف على الشروع بتنفيذ خطة لبنان للاستجابة للأزمة "LCRP"، تلقت ٤٢٧ مؤسسة أعمال فقط (أو ما معدله أقل من مؤسستين لكل منطقة ضعيفة معرضة للمخاطر) بعض الدعم.

أما في الأردن، فيجري حالياً تنفيذ نهج (مقاربات ..) ابتكارية لتخفيف وطأة أثر الأزمة السورية في المجتمعات المضيفة الأردنية. فضمن مكوّن سبل كسب العيش، حَقّق مشروع «النقد الطارئ مقابل العمل» (منهجية "٣x٦") نتائج ناجحة، ويستطيع المشروع اكتساب مستوى عالٍ من القبول في أوساط المجتمعات المحلية، والشركاء الحكوميين بسبب أثره السريع في إدرار الدخل للفئات المستضعفة، وفي تقوية التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى وجود منشآت أعمال مستدامة من خلال مرحلته الثلاث.

وهناك نهج آخر (مقاربة أخرى) قيد التنفيذ: تبادل المهارات بين اللاجئين السوريين والأردنيين المقيمين داخل المجتمعات المضيفة. ويستمر هذا النهج في

وفي حالة تركيا، وقّعت بروتوكولات مع شركاء جدد تضمّنوا السلطات الشريكة في الحكومة التركية، مثل وزارة التنمية، والإدارة التّموينية للأقاليم، وبلدية حاضرة غازي عنتاب، وأطلقت التحضيرات، مثل إعداد العطاءات (المنافسات) اللازمة لتجهيز وتأسيس مركزين للتدريب والتعليم المهني في غازي عنتاب، لتقديم التدريب المهني للقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، استناداً إلى طلبات سوق العمل التي سبق تقييمها، وقد أصبح مركزا التدريب المهني في غازي عنتاب عاملين بالكامل ابتداءً من شباط / فبراير ٢٠١٦، وسوف يُقدّم التدريب المهني من مراكز التدريب المهني التابعة لبلدية حاضرة غازي عنتاب.

وفي لبنان، كان مؤتمر لندن الحدث السياقي الكبير في الربع الأول من عام ٢٠١٦ بالنسبة إلى قطاع سبل كسب العيش، والذي أعيق بشدة طوال عام ٢٠١٥ بسبب محدودية التمويل؛ فوضع هذا المؤتمر الفرص الاقتصادية وفرص العمل في صميم احتياجات البلدان المجاورة لسوريا إلى الدعم. ويأتي بيان النوايا الصادر عن الحكومة اللبنانية متناعماً تناغماً وثيقاً مع استراتيجيات قطاع سبل كسب العيش، ومُشدداً على الحاجة إلى استحداث فرص العمل من خلال الاستثمارات على مستوى البلديات وبرامج التشغيل المؤقتة.

وقد حَقّق الشركاء في لبنان نتائج في الربع الأول من عام ٢٠١٦ تفوق جميع النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٥ مجتمعة. فقد قدّم القطاع فعلياً دعماً إلى ما مجموعه ٢٦٣ مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة "MSMEs" وجمعيات تعاونية، يتكوّن من المنح العينية والنقدية، بقيمة تراكمية مقدارها ٨٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي (مقارنةً بدعم ١٦٤ مؤسسة أعمال، دُعمت بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٥). وتلقّى أيضاً ٩٠٧ رواد أعمال (٣٧١ منهم من الشباب) دورات تدريبية على إدارة الأعمال.

يُعتبر استحداث سبل لكسب العيش وبناء القدرة على الاعتماد على الذات الزكّن الأساسي لأجندة تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والمسار الرئيس للاستدامة الطويلة الأمد. ويعمل الاهتمام المُتزايد بسبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي في السنة الثانية من خطة "3RP" على تحقيق الأغراض التالية: (١) بناء القدرة على الاعتماد على الذات، وتقليص الاعتماد على المساعدات في الأمدن القصير والمتوسط. (٢) توفير الفرص الاقتصادية للجمع، ومنهم الشباب المُعرضين للخطر. (٣) حفز الاقتصاد عن طريق دعم بنيتة التّحتية الأساسية. ويُمثّل قطاع سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي نسبة ٢٥ في المئة من الموازنة المُخصصة لمكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات من متطلبات التمويل المشترك بين الوكالات (ومقدارها «١,٦» مليار دولار أمريكي)، واللازمة لخطة "3RP" لعام ٢٠١٦. ولهذا النقص في تمويل هذه الموازنة القطاعية المشتركة بين الوكالات على المستوى الإقليمي، والتي تقدّر ب ٤٦١ مليون دولار أمريكي، عواقب وخيمة. ففي نهاية شهر أيار / مايو ٢٠١٦، استلمت فقط نسبة ٧ في المئة (٣٠ مليون دولار أمريكي) من نداء الإغاثة الخاص بسبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي.

وكانت البلدان في المنطقة دون الإقليمية، قبل انعقاد مؤتمر لندن، مُستعدة لتقديم استجابة قوية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وقد انصفت تلك الاستجابة بالعمل على تحقيق الاستقرار في سبل كسب العيش والتشغيل من خلال إدرار الدخل، واستحداث الوظائف الطارئة لأفراد المجتمعات المضيفة واللاجئين، ودعم إعادة تنشيط الاقتصاد المحلي عن طريق دعم البلديات المتأثرة بشدة من الأعداد الكبيرة لمجتمعات اللاجئين السوريين.

## قطاع سبل العيش والتماسك الاجتماعي

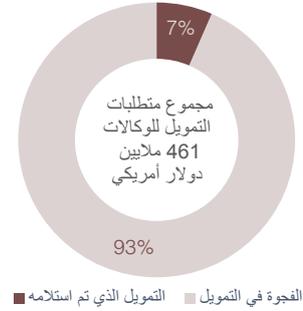
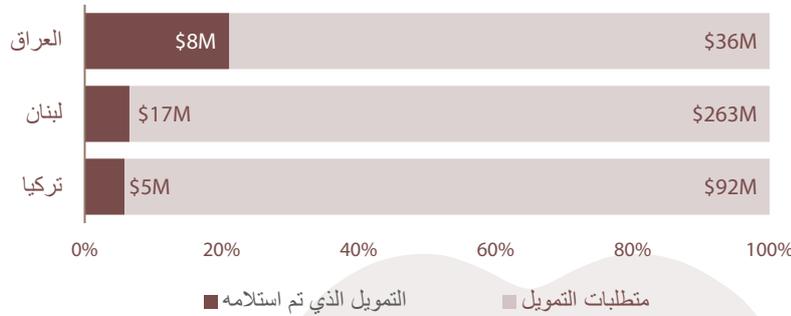
التحتية والخدمات العامة التي كانت هشة أصلاً قبل اندلاع الأزمة السورية.

وعبر البلدان المعنية كلها، تصعق الزيادة المفاجئة والكبيرة في عدد السكان المؤسسات العامة تحت ضغط شديد بينما هي تقدم الخدمات الأساسية لعدد كبير ومتزايد من الأشخاص المستضعفين، ضمن سياق الموارد الوطنية الأخذة في الانكماش. فقد استمرت استضافة مجتمع كبير من السكان، فقير ويزداد فقراً باطراد، في اختبار حدود طاقة البنية

التدخلات الإيجابية الهادفة إلى تقديم الدعم لدخول اللاجئين السوريين، في الوقت نفسه الذي يدعم فيه الأردنيين المستضعفين اقتصادياً واجتماعياً من خلال تطوير مهارات العمل، والتشجيع على تطوير منشآت الأعمال الصغرى. وسوف يدعم هذا النهج الأردنيين والسوريين في تأمين الدخل لهم، ويعزز التماسك الاجتماعي داخل المجتمع.



## الوضع الزّاهن للتمويل على المستوى الإقليمي (بالدولار الأمريكي):



وللمجتمعات المضيفة لكي يُلبوا احتياجاتهم الأساسية / واحتياجاتهم على صعيد سُبل كسب العيش.

وقد أوضحت نتائج التقييم الاجتماعي الاقتصادي للاجئين السوريين أن نسبة ٦٠٪ ممن تم تقييمهم في الفترة ٢٠١٥ / ٢٠١٥ (٦١,٦٨٣ لاجئاً ممّا مجموعه ١٠٠,٠٠٠ لاجئ جرى تقييمهم) يعيشون في أوضاع من الاستضعاف الشديد؛ إذ يعيشون على ما يقل عن نصف مستوى سلّة الحد الأدنى من الإنفاق.

وبالرغم من عدم كفاية الأموال، إلا أنّ القطاع يستكشف وسائل ابتكارية للتشجيع على ريادة الأعمال والعمل الحرّ من جانب اللاجئين السوريين، وذلك عن طريق اعتماد أسلوب للتعليم الجماعي القائم على العمل، يُسمّى «تتمة المنشآت القائمة على المجتمع "C-BED"»، طوّرت منظمة العمل الدولية "ILO". ويُرَكِّز هذا القطاع أيضاً على تحديد ورفع كفاءة تجمعات أعمال وسلاسل قيمة محدّدة بعينها، تُظهر إمكانيةً عالية للتشغيل وربط الباحثين عن عمل مع فرص العمل الكريم. وعلاوة على ذلك،

وتشتمل الأولويات غير المُموّلة في عام ٢٠١٦ في الأردن على ما يلي: (١) المُبادرات المُصمّمة لتقوية الجهود الوطنية لدعم الشّباب والفئات المُستضعفة، ولضمان الاستقرار الدائم في الأردن. (٢) ضمان استدامة وتنفيذ أنشطة الاستجابة السريعة من خلال الآلية المُنشأة للمُنح المُخصّصة للتماسك الاجتماعي بُغية فضّ النزاعات، وتقوية الحوار وبناء التوافق فيما بين الأطراف الفاعلة الأساسية في المناطق الجغرافية المتوتّرة التي تحظى بالأولوية. (٣) الاستمرار في دعم الحكومة الأردنية في تنسيق المعونات وإدارتها.

أمّا في مصر، فيُعاني قطاع سُبل كسب العيش وقطاع الاحتياجات الأساسية من نقص شديد في التمويل؛ إذ استلم هذان القطاعان مبلغ ٦ ملايين دولار أمريكي مما مجموعه ٤٦ مليون دولار أمريكي من التمويل المطلوب لعام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، يستمرّ مكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في معاناته من نقص الدّعم الكبير، وهو بذلك يواجه تحديات جوهريّة في استدامة مكاسب قطاع سُبل كسب العيش، وبناء القدرات التحوّلية للاجئين

وتتكوّن العواقب المترتبة على نقص التمويل اللازم لتقديم الدعم في مجال القدرات للمؤسسات المحليّة من شقّين؛ فأولاً، إذا لم تُجهز البلديات بالمهارات (الوساطة، وفضّ النزاعات وحقوق الإنسان) اللازمة لإدارة الأزمة على مستوى المجتمعات، فتمتدّ خطراً يتمثّل في التحوّل إلى حلول أسهل، مثل فرض القيود على اللاجئين (حظر التّجوال، حالات الإخلاء)، والتي تنطوي على بواعث قلق مهمّة على صعيد الحماية. وثانياً، فعدم بناء المهارات، من حيث التخطيط، أو إدارة المشروع، أو بنائها على المستوى الفنّي سوف يوهن ديمومة الدّعم المقدّم من خلال مشاريع الدّعم المجتمعية / البلدية.

ويبقى قطاع سُبل كسب العيش القطاع الأقلّ تمويلياً ضمن خطة "3RP" في تركيا. وإذا ما استمرّ هذا النقص في التمويل، فسوف يتعدّد تقديم ما يلي: التدريب على المهارات المهنية، والمهارات الحياتية الأساسية، ومهارات دعم التشغيل، اللازمة كلّها للأعداد الكبيرة من المجتمع السوري المحتاج في تركيا، والذي يعيش تحت الحماية المؤقتة، إضافة إلى تعدّد دعم المجتمعات المضيفة التركية المُستضعفة. ويواجه السوريون في تركيا، والمجتمعات التركية المضيفة مخاطر متزايدة في مجالات التشغيل والفقر وانعدام الاستقرار الاجتماعي، في ظلّ هذا النقص في التمويل.

وفي لبنان، ومع استلام تمويل مقداره ٣٠ مليون دولار أمريكي حتّى الآن لبرامج عام ٢٠١٦ (باستثناء المبلغ المُرحّل من عام ٢٠١٥)، ما زال قطاع سُبل كسب العيش يواجه عقبةً كبرى في توسيع نطاق أنشطته، وهو بالتالي غير قادر، بطريقة ناجعة مؤثرة، على تخفيف حدّة أثر الأزمة على الفرص الاقتصادية وفرص العمل. ومع ذلك، فإنّ الاتجاهات المتزايدة من حيث عدد البرامج المستمرّ تنفيذها، والنتائج التي تمّ تحقيقها وملاحظتها في وقت متأخر من عام ٢٠١٥ لا تزال صحيحة، ولكنّ هذا الاتجاه الإيجابي قد يُعكّس اتجاهه سريعاً إذا لم يتوافر تمويل جديد.



## قطاع سبل كسب العيش والتماسك الاجتماعي

من مختلف قدرات ومسؤوليات الجماعات المحلية المعنية (صاحبة المصلحة) بطريقة منسقة وفاعلة.

إن أجندة منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات عمل غير مكتمل: ينبغي بذل الجهود للاستمرار في تحقيق التحوّل في جلب موارد التنمية إلى الاستجابة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق توسيع نطاق الشراكات مع الحكومات المضيفة، والقطاع الخاص والمجتمع الدولي الواسع.

وتوجد الآن، أكثر من أي وقت مضى، حاجة لتوطين أجندة (برنامج عمل) منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. ويتطلب استيفاء هذه الحاجة دعم نظم الحوكمة المحلية والبلدية لكي تصبح أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، من حيث الاستجابة إلى الطلب المتزايد على الخدمات، والتصدّي للتوترات الاجتماعية حيثما وجدت، والعمل، بفاعلية أكبر، على ترتيب أولويات مواردها وتعظيمها، والسعي إلى إقامة شراكات جديدة، واتخاذ إجراءات جماعية تنتفع

ويتوافر المزيد من التمويل، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" يُخطط لتوسيع نطاق نهج (النقد مقابل العمل) بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية "SFD" في المجتمعات المتأثرة بتدفق اللاجئين السوريين بهدف تحسين الخدمات المجتمعية في مجالات تعزيز الصحة العامة وإدارة النفايات.

أما في العراق، فيمكن لنقص تمويل أنشطة تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات أن يسهم في تكرار حدوث حلقات من انعدام الأمن والهشاشة، التي يطول أمدها في الوقت الذي تفرض فيه عبئاً إضافياً على بناء الدول والمال العام في البيئة الاقتصادية المعاكسة. وربما يكون من شأنها أن تعمل، على حدّ سواء، على زيادة مخاطر التدهور الكبير في العلاقة بين المضيفين والنازحين (المُشرّدين)، والناسي من الضغط الاجتماعي الاقتصادي المتصاعد على المجتمعات المضيفة، وانتشار الصراع ذي العلاقة بالضغط (الإجهاد ..)، مثل الصدمة والإحباط، والتهديد الناشئ عن حوادث الأمن الداخلي.

ويظلّ النداء لأجل العمل قائماً على المُحاجة بأنّ بناء تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ليس عملاً مرغوباً به فحسب، بل إنه ضرورة اقتصادية، واجتماعية وسياسية. فمن دون توافر التمويل اللازم لأنشطة تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، فمن المُحتمل أن يوهن نضوب رأس المال الاجتماعي والبشري المرتبط بالنزوح (التشريد) جودة الحياة، وقدرة أولئك المُشرّدين الذين أرغموا على الخروج من بيوتهم.

ومن دون زيادة هذه الموارد، فإنّ الخطر الرئيس، إضافة إلى عدم البدء بتنفيذ نشاطات مختارة، من شأنه أن يعكس المكاسب التي تتحقّق على المستوى المحلي. وبالفعل، فقد أوضحت عمليات تقييم الأثر الذي يُحدثه الدعم المقدم من هذا القطاع إلى البلديات، والتي أجريت في الآونة الأخيرة، بأنّه إذا ما كان الدعم المقدم إلى الخدمات الأساسية يُحدث أثراً على تحسين التماسك المجتمعي، وعلى مشروعية المؤسسات المحلية على المستوى المحلي، فإنّه أيضاً يرفع مستوى التوقعات من هذه المؤسسات لكي تؤدي المطلوب منها. وإذا ما أُريد للتمويل أن يتوقف، وإذا لم تُطوّر مشروعات جديدة، فسيعمل كلّ ذلك بدوره على تقويض الثقة في المؤسسات المحلية التي رُفِع فيها مستوى التوقعات بشأن قدرتها على الأداء: سوف تزداد خيبة أمل أبناء المجتمعات من البلديات المحلية، لا بل وسيهبط مستوى الثقة بها، الأمر الذي سيعمل بدوره على تعاطف مستويات انعدام الأمن والتوترات. ومن هذا الجانب، يُوجد خطرٌ حقيقيٌ من جعل الوضع أكثر تفاقماً مما كان عليه قبل التخلّلات.



## تحديث المعلومات على مستوى البلدان

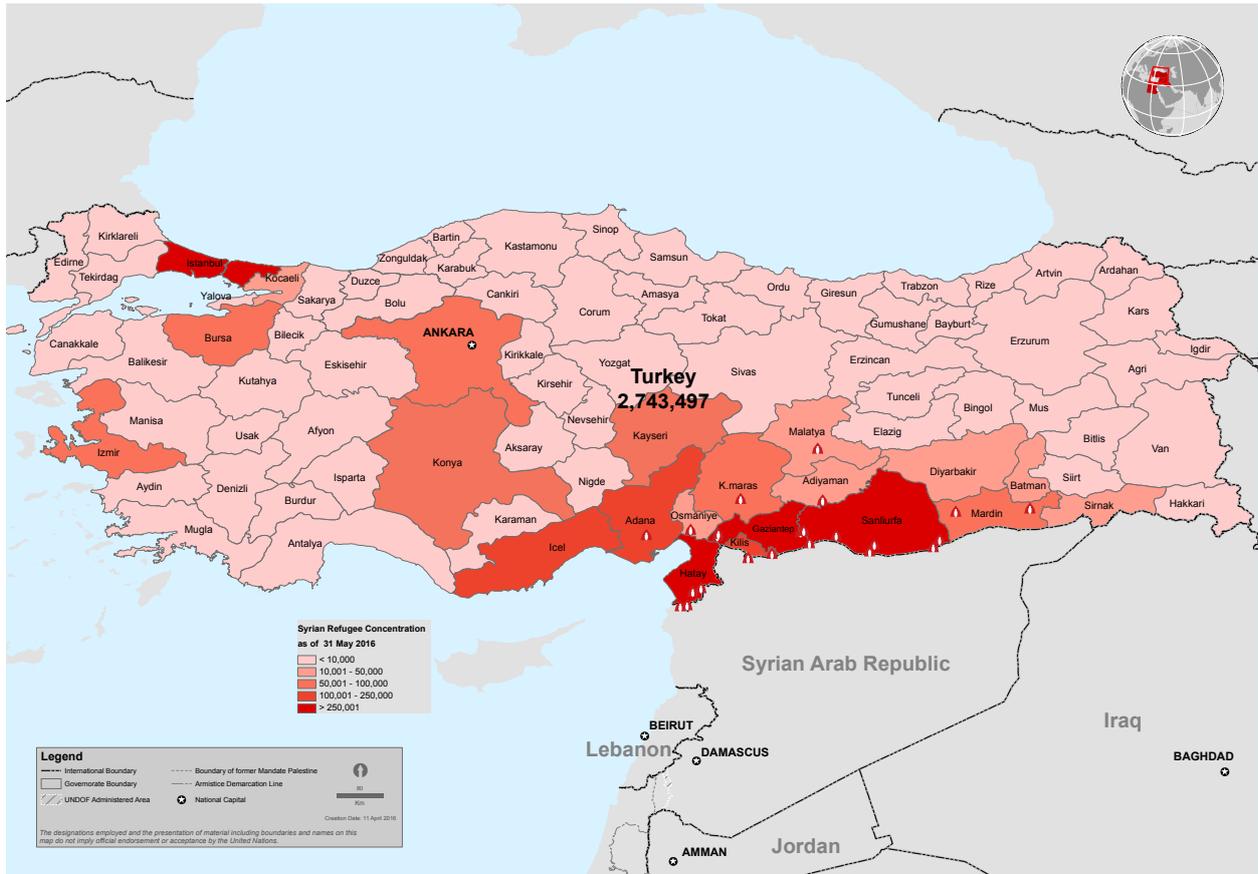




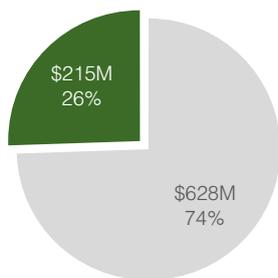
# تركيا

تحديث المعلومات  
على مستوى البلدان

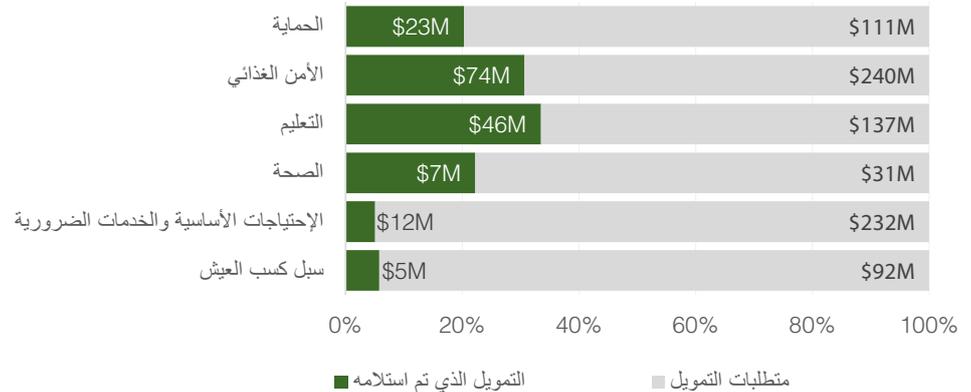
## توزيع السكان اللاجئين



## نظرة عامة على التمويل المشترك بين الوكالات



مجموع متطلبات التمويل  
843 مليون دولار أمريكي



\* مجموع التمويل يتضمّن الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع.

## تركيا

الحكوميين وغير الحكوميين بـغية توسيع شبكة المراكز المجتمعية، وتقوية عملية حصر الأفراد المستضعفين وإحالتهم. واستمرت الجهود الهادفة إلى إشراك مجتمع اللاجئين، عن كثب، في أنشطة الحماية؛ فتوسّعت آليات عمل المنطوقين في مجال التوعية المجتمعية لتشمل حوالي عشر محافظات، واستمرت لجان اللاجئين داخل المخيمات وفي المناطق الحضرية في التركيز على التوعية (الحسية) بواقعات تزويج الأطفال، والعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي "SGBV". كذلك استمر قطاع الحماية في دعم التسجيل لدى الحكومة من خلال تقديم المعدات والمشورة الفنية للمديرية العامة لإدارة الهجرة. وقد تعزّز التنسيق من خلال استحداث فرق عاملة فنية مع المديرية المذكورة والوزارات التنفيذية بشأن حصول اللاجئين السوريين على الحقوق والخدمات. وقد قُدّمت طلبات حوالي ٩,٠٠٠ فرد سوري لأغراض إعادة التوطين.

وقد استمر قطاع الأمن الغذائي في دعم إتاحة

في خطة "3RP" في إضفاء المزيد من الموازنة بين ما يُخططه الشركاء وبين خطة الحكومة.

ولقد أُعلن عن زيادة مستوى الدعم لتركيا؛ فابتداءً من ٢٠ أيار / مايو ٢٠١٦، وفي أعقاب مؤتمر لندن في شهر شباط / فبراير، تعهّد المانحون بمنح ٧٤١ مليون دولار أمريكي للفصل (الفرع) التركي من خطة "3RP". وفيما لو تجسّد ذلك على أرض الواقع، فإنّ هذه الزيادة ستكون جوهريّة مقارنة بمبلغ ٢٨٦ مليون دولار أمريكي استلمتها تركيا خلال عام ٢٠١٥. غير أنّ الاحتياجات غير الملبّاة تبقى مهمّة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ تركيا تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين في العالم.

وقد عزّزت قطاعات خطة "3RP" آلية التنسيق فيما بينها خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٦. ويطلب من الشركاء المعنيين، أنشئ المزيد من الفرق العاملة القطاعية، والفرق العاملة المواضيعية (المحورية) على مستوى أقررة والمستوى الميداني.

استمرّ الوضع الأمني الإقليمي في البقاء هشاً رغم توقّف الأعمال العدائية التي توسّط فيها المجتمع الدولي لأجل سوريا في شهر شباط / فبراير ٢٠١٦. ومع أنّ تركيا تحافظ على «سياسة الباب المفتوح»، إلا أنّ إدارة الحدود استمرت في البقاء تحت السيطرة الصارمة.

وابتداءً من ١٩ أيار / مايو، أعلنت المديرية العامة لإدارة الهجرة بأنّ عدد السوريين الذين سُجلوا في تركيا يبلغ ٢,٧٤٤,٩١٥ شخصاً، منهم ٢٦١,٧٩٤ شخصاً (٩.٥ في المئة) استضيفوا داخل مخيمات للاجئين، و ٢,٤٨٣,١٢١ شخصاً (٩٠.٥ في المئة) يُقيمون لدى المجتمعات المضيفة لهم. وتُمثّل هذه الأرقام ما يزيد عن ٢٤٠,٠٠٠ شخص عن الرّقم المُسجّل في نهاية عام ٢٠١٥.

ويُخطط الفرع (الفصل) التركي من خطة "3RP" لعام ٢٠١٦ لما مجموعه (٢.٧٥) مليون سوري في تركيا. ومع أنّ الرّقم الذي بلغه المُسجلون قد اقترب فعلاً من عدد السوريين المُخطّط له في منتصف العام، إلا أنّ الوكالات المشاركة تعتبر الرّقم الحالي المُخطّط لبلوغه ما زال صحيحاً؛ لأنّ عدد الوافدين الجدد قد يتوازن مع عملية توحيد البيانات المُستمرة للمديرية العامة لإدارة الهجرة "DGMM" التركية، والتي تُزيّل التسجيل المزدوج، والعدد غير المعروف من المغادرين. وتهدف عملية التّحقّق التي تُجرىها المديرية العامة لإدارة الهجرة إلى تحديث الوضع الزاھن لقيود تسجيل جميع السوريين في تركيا، وسوف تُحدّد هذه العملية عدد السوريين في وقت متأخّر من العام.

وقد عزّز نظام الحماية التركي للسوريين بدرجة أكبر في كانون الثاني / يناير ٢٠١٦، مع اعتماد نظام تصاريح العمل للاجئين المشمولين بالحماية المؤقتة، والذي يَمنح جميع المُستفيدين من هذه الحماية (وتحديداً السوريين) فرصة الحصول على عمل (تشغيل) رسمي. ويتوقّع من هذه الحركة الإيجابية أن تُفسح المجال لاحتمال أن يُصبح مجتمع اللاجئين في سوريا مُعتمداً على ذاته، الأمر الذي يُخفّف الضغوط على السكّان المحليين في استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين. وفي الوقت ذاته، ما زالت الحكومة التركية تستكشف بنشاط إمكانية إدماج المساعدات المقدّمة للسوريين المستضعفين في نظامها الوطني للرعاية الاجتماعية؛ وهذه عملية تدعمها بالكامل جميع الوكالات المشاركة في خطة "3RP".

وفي شهر نيسان / أبريل، نشرت تركيا المرحلة الأولى من تقييم الاحتياجات الذي يغطّي الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨ للسوريين المتمتعين بوضع (بصفة) الحماية المؤقتة في تركيا، مُطلقةً نداءً لتوفير مبلغ يزيد عن (١٩.١٣) مليار دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات المترتبة على استضافة السوريين لفترة ثلاث سنوات. ويُساعد هذا النّداء الحكومي الشمولي الأول للشركاء



تركيا / المنظمة الدولية للهجرة / روبن لايث ثومسون

الحصول على الغذاء، بطريقة مستقرة، لمعظم المجتمعات المستضعفة والمتأثرة من الأزمة السورية؛ كما استمرّ في تعزيز توافر الطعام ودعم الإنتاج المُستدام؛ وكذلك استمرّ في التشجيع على استخدام الطعام الجيد والمنتوّج، إضافةً إلى استمراره في تعزيز فعالية الاستجابة إلى الأمن الغذائي. وقد بلغ عدد السوريين الذين تلقّوا المساعدة في كلا المُخيمين وفي البيئات الواقعة خارجهما ٣٢٩,٢٩٢ شخصاً.

وأظهرت الاستنتاجات المُستخلصة من تقييم خطّ الأساس، لتحليل مواطن الاستضعاف ورسم معالمه، الذي أجراه نظام الأغذية العالمي أنّ حوالي ثلث

وأدخلت للمرة الأولى قاعدة البيانات "ActivityInfo" - وهي قاعدة إلكترونية للإبلاغ عن نشاطات خطة "3RP". والأمر الأكثر أهميةً من ذلك، هو أنّ الشركاء في خطة "3RP" ما فتئوا يُناقشون الخيارات مع الحكومة التركية لنقوية عرى التنسيق بين القطاعات الحكومية وقطاعات خطة "3RP"، ويسعون إلى البحث عن سبل لنقوية القدرة على مواجهة الأزمات من خلال دعم النُظم الوطنية. وقد حاول الشركاء في "3RP" تحقيق المُخرجات المُخطّط لها والنتائج المتوخّاة في "3RP" لعام ٢٠١٦. كذلك استمرّ قطاع الحماية في تقديم الدّعم للشركاء

الأسر المعيشية تقريباً تعيش حالة انعدام الأمن الغذائي، مع تعرّض أغلبية تلك الأسر (نسبة ٦٦ في المئة) لخطر انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي يُجبرهم على اللجوء إلى مختلف آليات التعامل. وسوف تُستعمل هذه الاستنتاجات، بدورها، في صياغة شكل ومحتوى النهج الاستراتيجي الجديد للأمن الغذائي خلال الأشهر القادمة.

وفي قطاع التعليم، تطلُّ زيادة فرص الحصول على التعليم في مستويات التعليم كافة، وتلبية احتياجات الأطفال الذين هم خارج مقاعد الدراسة (غير الملحقين بنظام التعليم)، وتعزيز جودة التعليم من الأولويات الأساسية لهذا القطاع. وقد ارتفع عدد الأطفال الملحقين بالتعليم النظامي (الرسمي) إلى ٣٢٣,٥٩٢ طفلاً، وقد زُودَ ١٢,٢٠٠ معلّم بحوافز شهرية، ولكن نسبة ٦٠٪ تقريباً من الأطفال السوريين ما زالوا خارج مقاعد الدراسة، وكذلك تبقى التحدّيات ماثلة في وجه توسيع نطاق خدمات التعليم لتشمل تعليم الطفولة المبكرة. ولتبيان السياق المتغيّر وإدامة المكاسب المحرزة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، فسوف يُوسّع هذا القطاع تدخّلاته بشأن تقديم الحوافز والدورات التدريبية للمعلمين، وإعداد برامج التحضير للتعليم العالي، وتقديم البعثات إلى ١,٠٠٠ طالب سوري، وتقديم الدعم لتعلّم اللغة التركية، وتوفير المواصلات إلى المدارس، والإعاشة - وذلك كلّه بزيادة في الموازنة الكلية بنسبة مقدارها ١٦.٦ في المئة.

وابتداءً من أيار / مايو ٢٠١٦، بلغ عدد الاستشارات التي قدّمها الشركاء ٣٧,٠٠٠ استشارة من حجم الاستشارات المُستهدفة في نهاية العام، ومقداره ٤٠٠,٠٠٠ استشارة. بيّد أنّ هذه البيانات لا تعكس مستوى النّقدّ الكامل نظراً لأن وزارة الصحة التركية دأبت، بصورة مستمرة، على تقديم خدمات رعاية صحّية مجانية للاجئين، في مستويات الرعاية الأولية والثّانوية والثالثية، داخل ٢٦ مَحْميّاً للاجئين، ولأغلبية اللاجئين الذين يعيشون في مختلف أنحاء تركيا. ولقد قام الشركاء بتسليم ٤٥ جهازاً طبياً لمديريات الصحة في المحافظات، ولمخيم سروج. كذلك فقد زُودَ ١٧ مرفقاً من مرافق الرعاية الصحّية بالأدوية والإمدادات والأجهزة الطبية، ينتفع منها ٨,٥٠٠ لاجئ. كذلك فُنّمت المشورة في مجال العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي ومجال الصحّة الإنجابية في ١٨ مركزاً مجتمعياً. ونُظّمت جلسات للتوعية الصحّية لما يزيد عن ٦٠٠ لاجئ، وفرد من المجتمعات المضيفة لهم. وفُنّدت سبع حملات توعية داخل المراكز المجتمعية، ووزّعت موادّ تثقيفية في مجال الصحّة شملت ١٩ موضوعاً من موضوعات الصحّة العامة.

ولقد زُودَ قطاع الاحتياجات الأساسية ٦,٧٠٠ سوريّ بالدعم الموجّه للمأوى والمواصلات، واستلم

٣٠٩,٢٧٠ فرداً موادّ الاستعداد لفصل الشتاء، كما استلم ٨٦,٩٤٧ فرداً موادّ غير غذائية (غير شتوية)، واستلم ١٣٤,٤٨٩ فرداً موادّ خاصة بالنظافة الصحّية.

وكانت برامج القسائم الإلكترونية المُخصّصة لدعم الاستعداد لفصل الشتاء أحد الأنشطة الأساسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، حيث جرى دعم ١٩٠,٠٠٠ فرد من شركاء القطاع. كذلك ورّد شركاء القطاع ٢٢٠ حاوية خاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحّية إلى مَحْميّات اللاجئين، واستفاد ٥,٠٠٠ مقيم آخر من المقيمين داخل المَحْميّات من أشكال أخرى من الدّعم الخاص بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحّية. وفي المناطق الحضرية، دُعِمت بلدية غازي عنتاب وبلدية كيليس في تقديم خدمات إدارة النفايات العادمة.

ونفّذ قطاع سبل كسب العيش تحليلاً لسوق العمل والتّدريب المهني، وقدّم الدّعم لزيادة حجم التّدريب

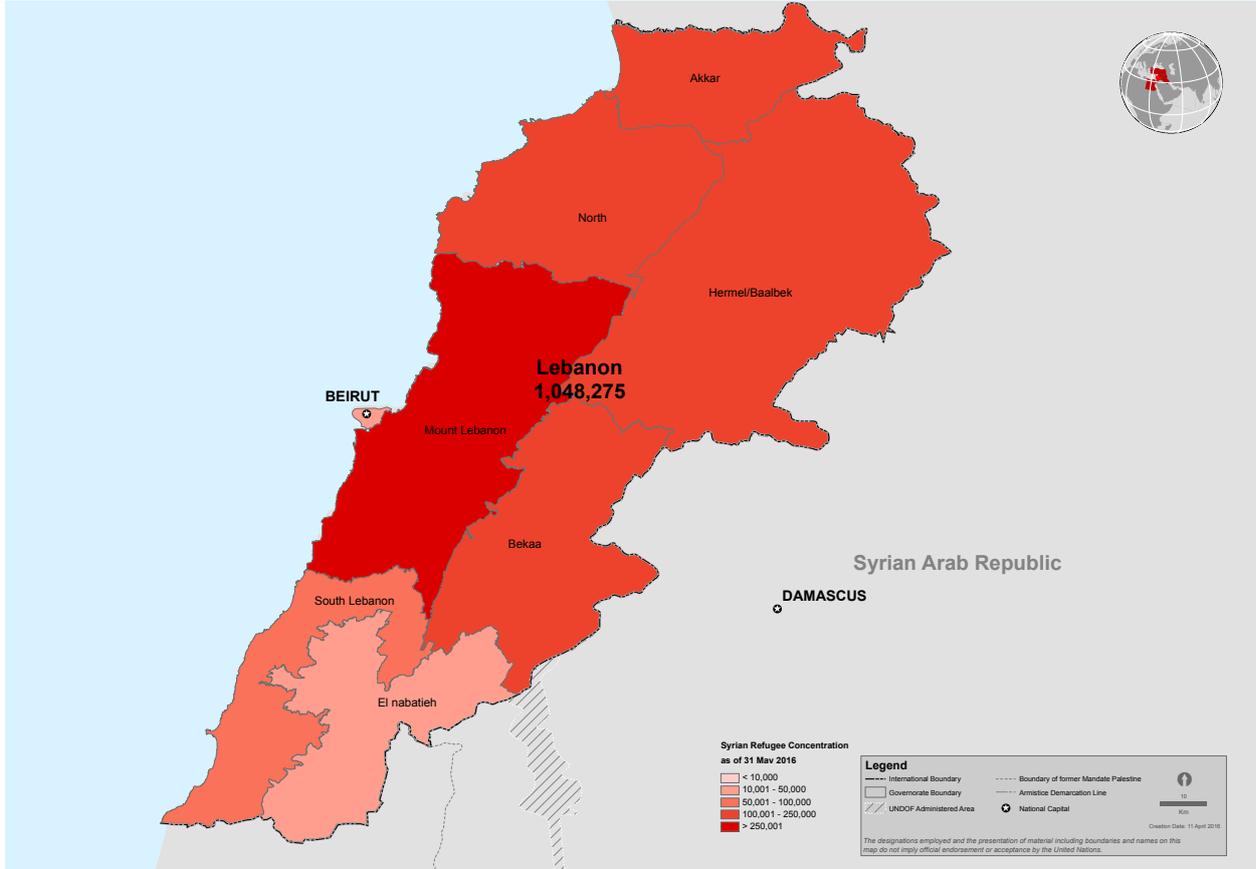
على سبل كسب العيش في مراكز التّدريب والتعليم المهني الحكومية القائمة. وتلقّى ما يزيد عن ٥,٦٠٠ مُستفيد سوري وتركّي دورات تدريبية على سبل كسب العيش، يمثلون نسبة ٤ في المئة فقط من الهدف الكلي المنشود لعام ٢٠١٦؛ وذلك نظراً لعدم كفاية التمويل. ومع الإعلان عن سنّ نظام جديد بشأن تصاريح العمل في شهر كانون الثاني يناير، يُناقش الشّركاء في القطاع مبادرات مشتركة لدعم تطبيق هذا النظام بغية تعزيز استراتيجيات سبل كسب العيش. وللاستجابة لحجم السّكان المتنامي، فقد رفع القطاع هدف المخرجات لـ ١,٣ بمقدار ٣,٠٠٠ ليُصبح ١٣,٠٠٠، ونتيجة لذلك، فقد رُفعت موازنة المخرجات بمبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.



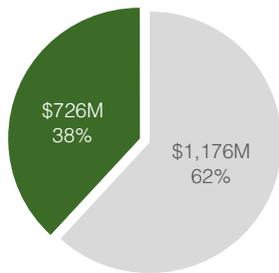
# لبنان

تحديث المعلومات  
على مستوى البلدان

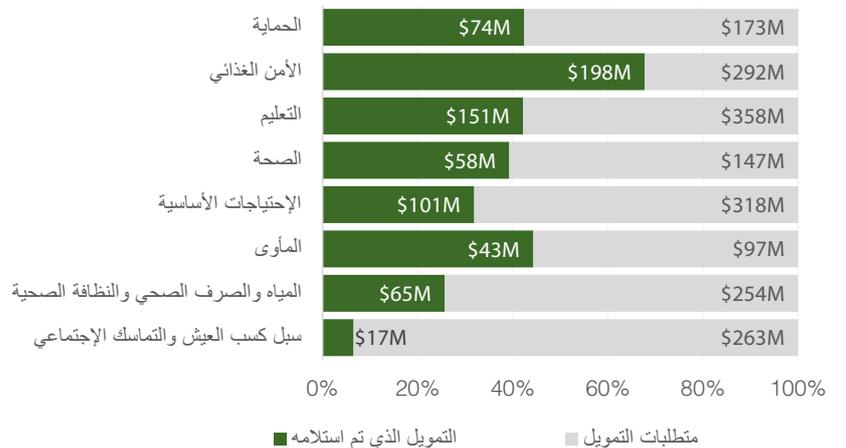
## توزيع السكان اللاجئين



## نظرة عامة على التمويل المشترك بين الوكالات



مجموع متطلبات التمويل  
1.902 مليون دولار أمريكي



\* مجموع التمويل يتضمّن الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع.

واستمرت متطلبات التمويل الكلية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة عند مستوى (٢.٤٨) مليار دولار أمريكي، شاملة أولويات الحكومة. ولكن نداء الإغاثة المشترك بين الوكالات، والذي أعلن عنه في خطة "3RP" بمبلغ ١,٧٥٩,٠٩٢,٩٧١ دولار أمريكي، خضع لعمليات تقدير / تعديل المتطلبات. وقد نُفذت عملية تقدير / تعديل قطاعية صارمة في شهري كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير لحساب الموازنات الدقيقة للشركاء فيما يتعلق بالأهداف التي كانوا يصبون إلى تحقيقها. وقد أصبح مبلغ متطلبات التمويل الجديدة المشتركة بين الوكالات الآن ١,٩٠٢,٤١٠,١٠٣ دولار أمريكي.

بها القانون اللبناني، مثل الزراعة والإنشاءات، وذلك بالتخلي عن التعهد القاضي بعدم السماح لهم بالعمل.

وتعتبر خطة لبنان للاستجابة للأزمة استراتيجية شمولية ومتكاملة لمعالجة الفقر الذي طال أمده. وقد أسهبت الحكومة اللبنانية في تفصيل موضوع التوترات الاجتماعية، وذلك بدعم من شركائها على المستويين الوطني والدولي. وتنفذ خطة لبنان للاستجابة للأزمة تدخلات إيجابية متكاملة، وتُعزز على نحو مشترك ومتبادل التدخلات المعنية بالعمل الإنساني والاستقرار، وذلك بهدف تخفيف الآثار السلبية للأزمة السورية. كذلك، فإن أبعاد الاستجابة الإنسانية مُدمجة في خطة أوسع نطاقاً لدعم استقرار لبنان، عن طريق تعزيز القدرات المؤسسية للسلطات الوطنية والمحلية.

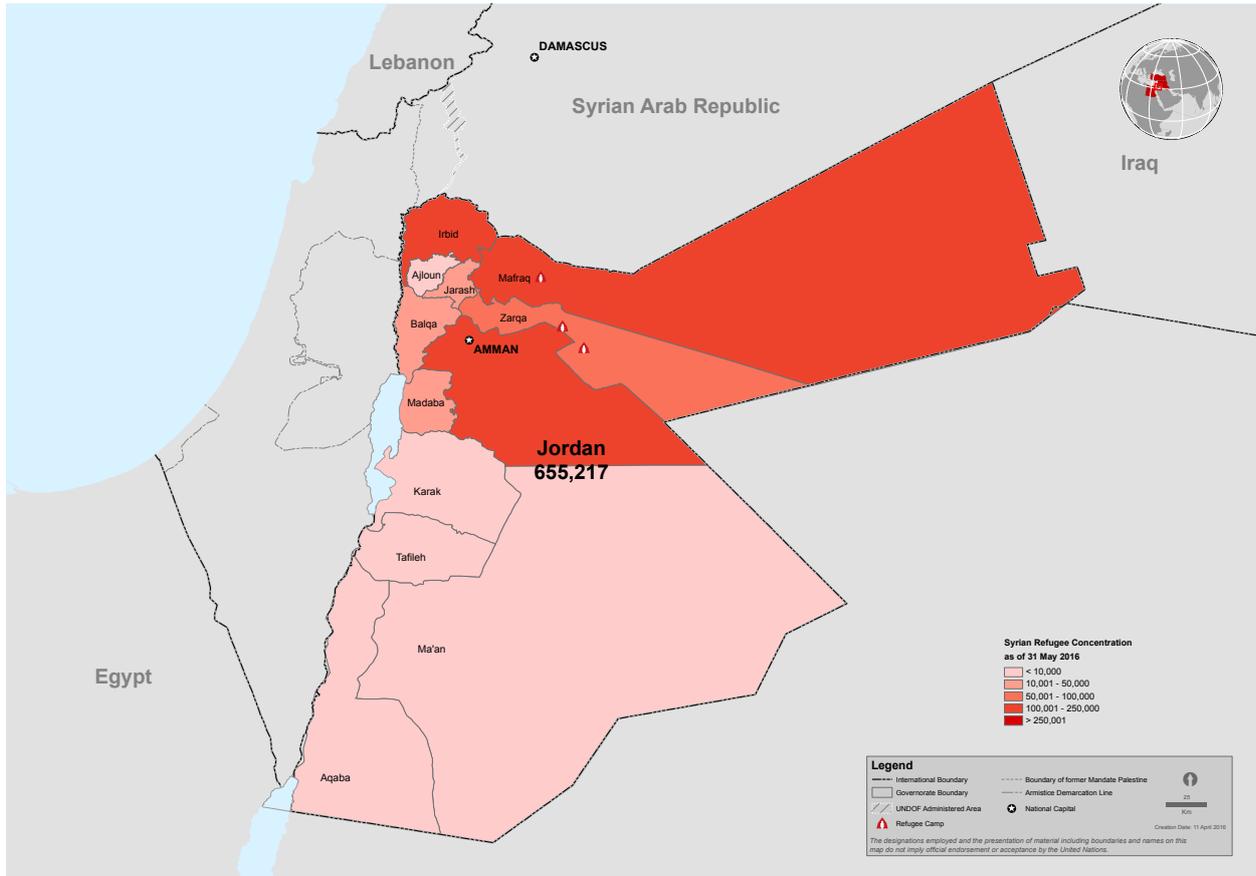
يستمر الوضع الكلي في لبنان في البقاء مستقرًا. وقد أفضت القيود الحدودية المطبقة بقوة القانون على الحدود اللبنانية السورية، منذ بداية عام ٢٠١٥، وأنظمة منح التأشيرات لمواصل السفر إلى تركيا، إلى استقرار عدد السوريين في لبنان. كذلك أدت البيئة التي نشأت عقب مؤتمر لندن إلى عقد نقاش حول حدوث تحولات معينة على صعيد السياسات. ولمعالجة العدد المتنامي للاجئين السوريين الذين ليس لديهم إقامة سارية المفعول، ومعالجة المخاطر المرتبطة بذلك، من حيث احتمالية استغلالهم والإساءة إليهم، فقد التزمت الحكومة اللبنانية بمراجعة وتيسير عملية تبسيط أطر العمل التنظيمية النافذة ذات العلاقة بشروط الإقامة القانونية في لبنان. وتسعى هذه المراجعة أيضاً إلى تيسير إمكانية نفاذ السوريين إلى سوق العمل في القطاعات التي يسمح



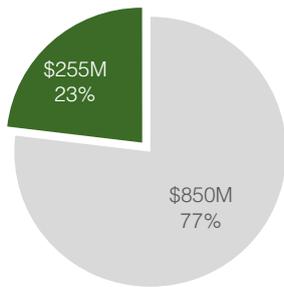
# الأردن

تحديث المعلومات  
على مستوى البلدان

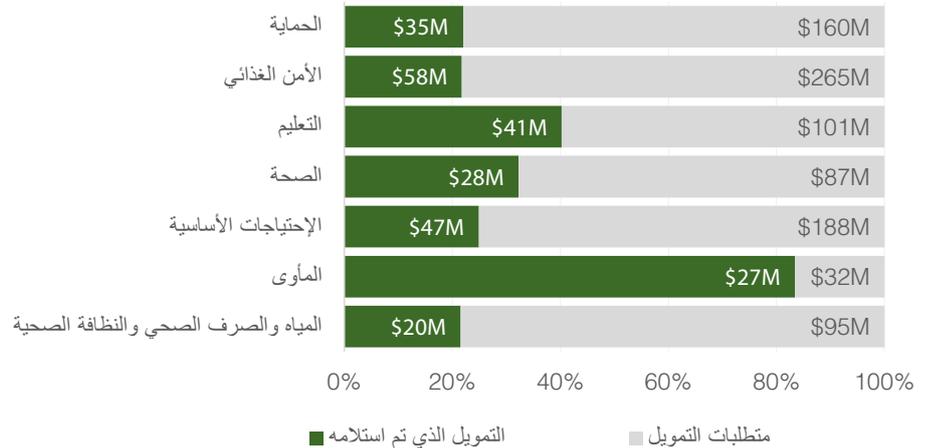
## توزيع السكان اللاجئين



## نظرة عامة على التمويل المشترك بين الوكالات



مجموع متطلبات التمويل  
1.106 مليون دولار أمريكي



يستطيعون الانتقال من ربّ عمل إلى آخر، ومن محافظة إلى أخرى وفق المواسم الزراعية. وقد صدر حوالي ٤٠٠ تصريح عمل من خلال تلك التعاونيات، مما مجموعه ١,٠٢٧ تصريح عمل صدرت في القطاع الزراعي خلال فترة المهلة.

وعلاوة على ذلك، فقد التزمت الحكومة الأردنية بتحسين الفرص الاقتصادية للاجئين، بصورة عامة أكبر، ذلك من خلال تسهيل رسمنة (إضفاء الطابع الرسمي على) منشآت الأعمال الصغيرة، وتطوير نشاطات الأعمال المنزلية، والسّماح بالمشاركة في مشاريع الأعمال العامة البلدية، وتعزيز أنشطة سبل كسب العيش داخل المخيمات. وتبقى استراتيجية الحكومة الأردنية في هذه المجالات، في الوقت الراهن، في مراحلها الأولى من التطور.

واستجابة لهذه التغييرات الإيجابية، وابتداءً من منتصف عام ٢٠١٦، سحّدت أعضاء الفريق العامل المعني بسبل كسب العيش استراتيجية مشتركة لتحديث وتوضيح فصول خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، وستصبح هذه الاستراتيجية جزءاً من المراجعة السنوية الدورية (الاستعراض الدوري المنتظم). وعلى ضوء التحوّل السياسي الأخير،

يرغبون في الحصول على تصاريح عمل. ومع عدم وجود رابط لذلك، في بعض الحالات (مثل العمل في قطاعي الإنشاءات والزراعة)، بين ربّ العمل والعمالين، يضطرّ العاملون إلى دفع مبلغ للسماح أو للكفيل، لكي يُيسّر لهم عملية الحصول على التصاريح. وهذا يعتبر تحدياً على وجه التحديد في القطاع الزراعي، حيث لا يتوافر للعمال، في أغلب الأحيان، أي وسيلة اتصال مع أرباب أعمالهم. وهذه الممارسة تُجبر العمال (العمالين) على الاستدانة أو لاستحقاق مبلغ للكفيل عليهم، الأمر الذي يؤدي إلى استغلالهم من جانب الكفيل.

وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية "ILO" والمفوضية، فقد نفذت وزارة العمل الأردنية حملة توعية للوصول إلى مديريات العمل في الميدان، ولتحسين تطبيق ذلك على مستوى البيئة التنظيمية، بهدف زيادة إصدار تصاريح العمل في الوقت المناسب لعدد أكبر من العمال. وقد وضعت منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأردنية آلية للعمل موضع التنفيذ، وهي تأذن للسوريين بتقديم طلباتهم للحصول على تصاريح عمل إلى الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث يستطيعون العمل فيها ومن ثمّ العمل في القطاع الزراعي من دون تكبد أي تكاليف، وبذلك

مع التقدير الكامل للأردن على منح الإذن لما مجموعه ١٧,٦٠٣ لاجئاً للدخول إلى أراضيها خلال عام ٢٠١٦، ومعظمهم استوعبوا حالياً في مخيم الأزرق، فإنّ مبلغ التمويل المُخطّط لتخصيصه للأردن سوف يخضع للتقدير / للتعديل بالتنسيق مع عمليات التحقّق المُستمرّة، وسيبقى المبلغ نفسه من دون تأخير لمدة الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١٦.

وقد نتج عن مؤتمر لندن الذي عُقد في شهر شباط / فبراير ٢٠١٦ إبرام «العقد مع الأردن Jordan Compact»، الذي كشف النقاب عن تحوّل رئيس في سياسة الحكومة الأردنية نحو توفير فرص سبل كسب العيش للمواطنين السوريين في الأردن. وقد أُعلن عن احتمالية توفير ٢٠٠,٠٠٠ فرصة عمل للمواطنين السوريين في مقابل تقديم دعم دولي مُعزّز للأردن وللإقتصاد الأردني. واستجابة لذلك التحوّل السياسي، فقد شكّل الفريق العامل المعني بسبل كسب العيش تحت لواء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، الذي ترأسه المفوضية، ويشاركها في رئاسته مجلس اللاجئين الدنماركي. أما الهدف الرئيس لفريق العمل المعني بسبل كسب العيش فيتمثّل في ترقية تنسيق أنشطة سبل كسب العيش ذات العلاقة باللاجئين داخل كلّ من المجتمعات المضيفة وبيئات المخيمات. ويضمّ هذا الفريق في عضويته مختلف وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، والمانحين، والأطراف الحكومية الفاعلة بغيّة ضمان التبادل الشامل والمستمر للمعلومات. وينبغي استعمال فريق العمل المذكور كمنبر لتناغم وتبادل البحوث العلمية والتقييمات ذات العلاقة بسبل كسب العيش.

لقد أتاحت التحوّل الإيجابي من جانب الحكومة الأردنية، منذ مؤتمر لندن، الإمكانيّة للكثير من السوريين الذين يعيشون في الأردن، للحصول على تصاريح عمل. ووافقت وزارة العمل على تسهيل المتطلبات اللازمة لذلك لصالح اللاجئين السوريين الذين دخلوا إلى الأردن بطريقة غير نظامية، وبدلاً من طلب الجوازات، تُقبّل هذه الوزارة الآن بطاقات الخدمة التي تُصدرها وزارة الداخلية الأردنية لهؤلاء السوريين، مقرّنةً بوثائق تسجيلهم لدى المفوضية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد مُنح أرباب العمل الذين يُسألون المواطنين السوريين حالياً مهلة لمدة ثلاثة أشهر (من ٥ نيسان / أبريل ٢٠١٦ وحتى ٥ تموز / يوليو ٢٠١٦)، ليتمكنوا خلالها من الحصول على تصاريح عمل سنوية لموظفيهم السوريين. وينتفع ما يُقدّر بحوالي ٢٠٠ سوري (وأرباب أعمالهم) يومياً، منذ بدء فترة المهلة، من فرص الحصول على تصاريح عمل مجاناً.

ومن بواعث القلق الكبرى التي أعرب عنها اللاجئون السوريون ما يقتضيه قانون العمل الأردني من ضرورة وجود ربّ أو صاحب عمل (كفيل) للأجانب الذين



## الأردن

تلك المناطق وكذلك خارجها، ضمن القطاعات التي يكون عدد المشاركين الأردنيين فيها منخفضاً (على سبيل المثال، قطاعات الإنشاء والزراعة وصناعة الخدمات والنظافة)، والتي تشهد درجة عالية المستوى من المطابقة في المهارات (على سبيل المثال، في الحرف اليدوية، والمنسوجات، وغيرها)؛ فبوسع هذه القطاعات توفير ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ فرصة عمل للاجئين السوريين. وفي حين يُعتبرُ تسريع تنفيذ «العقد مع الأردن» أمراً حاسماً، فإنَّ ما يتساوى مع ذلك في الأهمية ضمان أن تهدف التدخلات إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة القضايا الهيكلية لسوق العمل ولتنمية القطاع الخاص في الأردن.

السوري ما بعد النزاع في الوقت ذاته. (٢) إعادة بناء المجتمعات المضيفة الأردنية، عن طريق التمويل الكافي، من خلال المُنح، لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ٢٠١٦ - ٢٠١٨، وبخاصة تعزيز قدرات المجتمعات المضيفة على مواجهة الأزمات. (٣) حشد المُنح الكافية والتمويل بشروط مُيسرة (امتيازية) لدعم إطار الاقتصاد الكلي، وتلبية الاحتياجات الأردنية من التمويل على مدى السنوات الثلاث القادمة، كجزء من دخول الأردن في برنامج «تسهيل الصندوق المُمدد» "EFF" مع صندوق النقد الدولي.

وتُشير الحكومة الأردنية في «العقد مع الأردن»، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن المناطق التَّتمويَّة المُعيَّنة لهذا الغرض بوسعها توفير عدد كبير من فرص العمل للأردنيين ولللاجئين السوريين على حدِّ سواء، داخل

فتمَّة حاجة لتفصيل وتتبع الالتزامات والبرامج في مجال سبل كسب العيش، كقطاع متميِّز عن قطاعات الأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، والتعليم وعن أولويات الفرق العاملة الأخرى. وبالنسبة إلى القطاعات الأخرى، فإنَّ استراتيجية سبل كسب العيش ينبغي لها أيضاً أن ترسم الحدود بين احتياجات المجتمعات المضيفة الأردنية ومجتمعات اللاجئين.

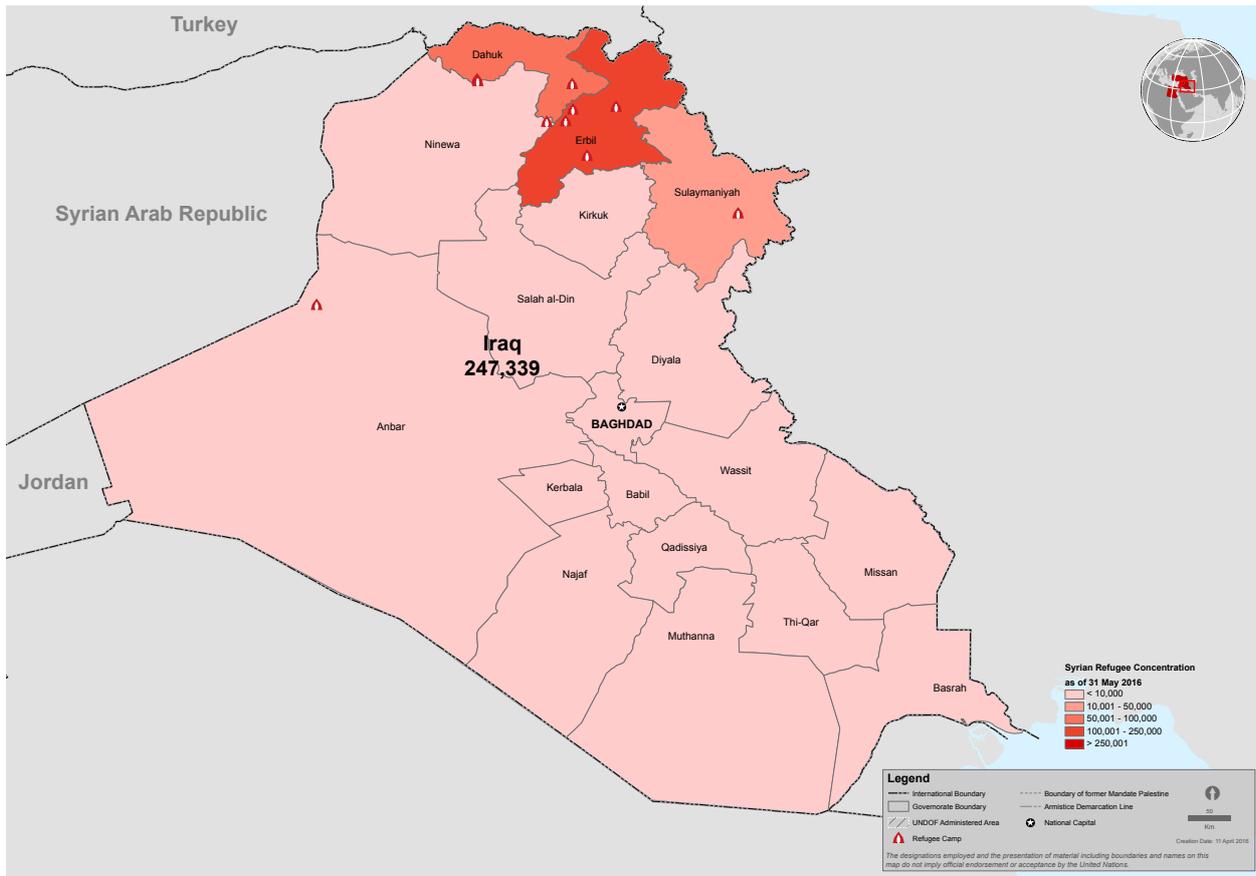
وعموماً فإنَّ وثيقة «العقد مع الأردن»، التي أُطلقت في مؤتمر لندن تُبرِّز ثلاثة محاور مترابطة فيما بينها، على النحو التالي: (١) تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرص تنموية تجذب استثمارات جديدة، وتفتح سوق الاتحاد الأوروبي أمام الأردن، مع اقتران ذلك بقواعد مُبسَّطة للمنشأ، وخلق فرص العمل للأردنيين ولللاجئين السوريين، ودعم الاقتصاد



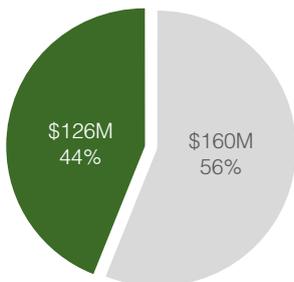
# العراق

تحديث المعلومات  
على مستوى البلدان

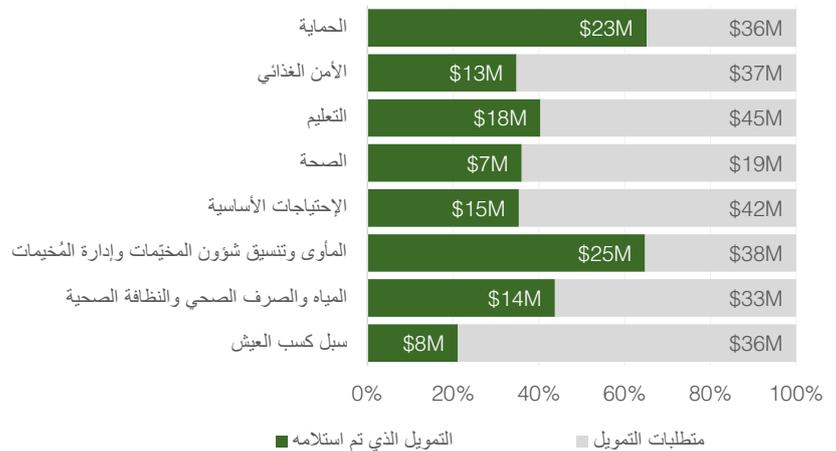
## توزيع السكان اللاجئين



## نظرة عامة على التمويل المشترك بين الوكالات



مجموع متطلبات التمويل  
286 مليون دولار أمريكي



\* مجموع التمويل يتضمن الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع.

## العراق

سلوك عنفي، بمعَدَل يفوق المُجتمعات الأخرى التي كانت قادرة على مواجهة أزمته الاقتصادية، بمقدار ثمانية أضعاف. وعلاوة على ذلك، فإنَّ ٨٣ في المئة من حوادث الصراع والعنف، التي وقعت في الأونة الأخيرة، وعددها ٥٠٠ حادث، حدثت في مناطق كان متوسط دخل الأسرة المعيشية فيها أدنى من مستوى الخُمس الثاني (٤٠٪) من مقياس النسبة المئويةية (٤٠th percentile) من توزيع الدخل على المستوى الوطني (القومي). ولقد كانت الغالبية الساحقة من هذه المناطق، ولا تزال تواجه ركوداً اقتصادياً، وتشهد معدلات مرتفعة للفقر والبطالة طوال العقد الماضي.

ويُعَبَّرُ عاملُ الاستضعاف الاقتصادي، وعامل انعدام الاستقرار الاجتماعيّ العائليّين التّوأمين على المجتمعات التي تفتقر إلى القدرة على مواجهة الأزمات في العراق. فقد وَجَدَ التحليل الإحصائيّ لتقييمات الاحتياجات بأنَّ أفراد المجتمعات المُضيّفة المتأثرين من الأزمة من المحتمل أن ينظروا بسوء إلى المجتمعات النازحة بجوارهم، بدرجة أكبر بمقدار خمسة أضعاف من غيرهم من المجتمعات الأخرى، إذا ما واجهوا مشكلات مع البطالة، ومشكلات في الحصول على سبل كسب العيش بسبب تلك المجتمعات، وبدرجة أكبر بمقدار ١٦ ضعفاً إذا كان توفير الخدمات داخل المجتمع ضعيف المستوى. وتتطوّر هذه الظاهرة ضمناً على أنَّ العراق أخذ في السقوط، على نحو خطير، في حلقة مفرغة غريبة. إنَّ حكومة العراق والمجتمع الدولي ليجدا صعوبة متزايدة باطراد في توفير الدعم لعبء أخذ في الازدياد من الأشخاص النازحين داخلياً؛ وهذا العبء يُفاقم التّنافس على الخدمات العامة والفرص الاقتصادية الأكثر ثُرّة.

أي وقت مضى، عدداً أكبر من التّحدّيات، نظراً للوهن الذي ما زال يلحق بالقدرة الوطنية، بصورة جوهرية، وعلى سبيل المثال، ما يلحق بقطاعي الصّحة والتعليم، الأمر الذي أدّى إلى عدم قدرتهما على تقديم الخدمات التي تشهد حاجة ماسّة إليها.

وفي موازاة المناشدة بإجراء إصلاحات اقتصادية، فلا بُدَّ من تقوية قدرة المجتمعات على إدامة آليات التّعامل السّليمة، بالتساوي مع إجراء الإصلاحات، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يُعزّز تقبّل المجتمعات المُسرّدة (النازحة) من قِبَل المجتمعات المُضيّفة لها. ويُمكنُ الرّجوع لتوصيات عملية التّوصيف التي أجرتها منظمة «الخدمات المشتركة لتوصيف الأشخاص النازحين داخلياً JIPS»، (التي تم إنجازها في أربيل، ويجري إنجازها في دهوك والسليمانية) للحصول على المزيد من التفاصيل بشأن تدهور الوضع (ولا سيما لأنَّ نسبة تسرّب الأطفال اللاجئين السوريين من المدارس تُتدَرُّ بالخطر)، وبشأن سبل معالجة الفجوات.

وإنَّ تعزيزَ قدرات الأفراد، والمجتمعات المحلية، والمجتمع ككل، والدولة على مواجهة الأزمات له آثارٌ طويلة الأمد على مسار التنمية في العراق، وثمّة رابطٌ يُمكن إثباته وإيضاحه بين القدرة على مواجهة الأزمة الاقتصادية وبين النسيج الاجتماعي على مدى العقد القادم. فالنّقيّم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأونة الأخيرة، لحوالي ١٧,٠٥٢ حادثة عنف داخل العراق بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٥، وجد أن تلك المجتمعات، التي كانت احتياجاتها غير مُلبّاة كما ينبغي لها أن تُلبّى، من المحتمل بدرجة أكبر أن تُتخرط في العنف أو في

لقد تُرجمَ النقص في تمويل مُكوّن اللاجئين من خطة "3RP"، في الحال، إلى خفض في الكوادر العاملة في الخدمات الحمايية / المُجتمعية الأساسية، وإلى تخفيض عدد القدرات (الكفاءات) اللازمة لضمان تنفيذ نشاطات التوعية الملائمة، وأعمال المراقبة الكافية لمجتمعات اللاجئين داخل المخيمات، وخارجها. وسوف يَستمرّ النقص في التمويل، وفقاً لما كان الحال عليه في السّنوات الماضية، في الحدّ من قدرة الشركاء في خطة "3RP" على التّصدي لهجوم (لبواعث قلق أو مشاغل) اللاجئين الرئيسة في مجال سبُل كسب العيش، ومجال التعليم، وهما الدافعان الرئيسان اللذان يدفعان اللاجئين إلى الهجرة باتجاه أوروبا.

وفي الوقت نفسه، فلا توجد أي دلالة على خمود حدة الأزمة الاقتصادية؛ كما أنّ الجهود التي تُبذل نحو دعم اللاجئين في تلبية احتياجاتهم الأساسية (من خلال المساعدات الموسمية والمساعدات النقدية) لم تأت بتحسن عام ومهم على حياتهم اليومية. ويستمرّ هذا الوضع في التأثير، بشكل خاص، على اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والذين يُشكّلون غالبية اللاجئين (٦٣ في المئة) من مجتمع اللاجئين في إقليم كردستان - العراق؛ وذلك نظراً لبقاء فرص سبل كسب العيش محدودة، ونظراً لأنَّ قطاع الأمن الغذائي ما زال ينبغي له أن يستكمل عملية توجيهه الغذاء في المناطق الحضرية، بهدف إيصال المنفعة العائدة من المساعدات الغذائية إلى مجتمعات اللاجئين الأشد استضعافاً خارج المُخيّمات.

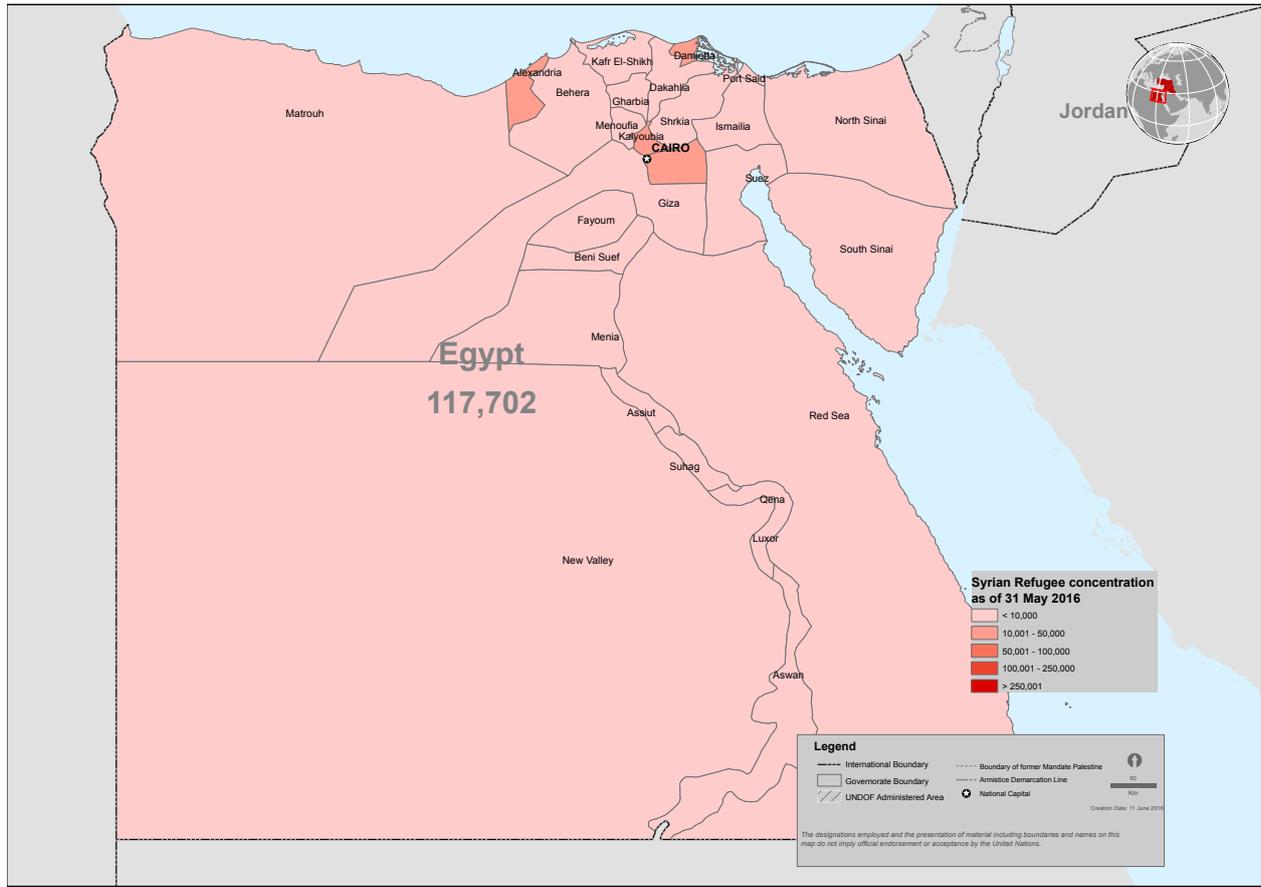
لقد أصبح تنفيذُ مُكوّن تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، ضمن خطة "3RP"، يواجه أكثر، من



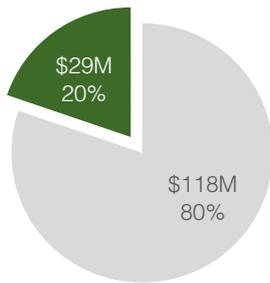
# مصر

تحديث المعلومات  
على مستوى البلدان

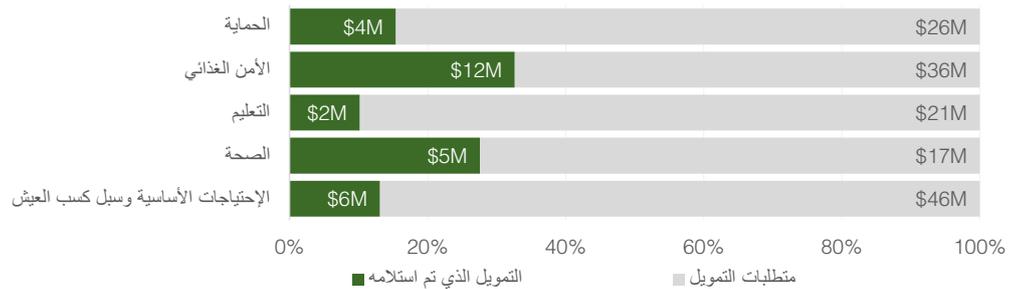
## توزيع السكان اللاجئين



## نظرة عامة على التمويل المشترك بين الوكالات



مجموع متطلبات التمويل  
147 مليون دولار أمريكي



\* مجموع التمويل يتضمّن الأموال التي لم يتم بعد تخصيصها للقطاع.

## مصر

ويعمل الشركاء في خطة "3RP" على تقوية النظام الوطني من خلال تقديم الدعم إلى وزارة الصحة، بالإضافة إلى تقوية الاستجابة للظروف العاجلة والمُهَدَّدة للحياة. وفي هذا الشأن، وقَّعت المفوضية السامية مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة، يتم بموجبها إتاحة الفرصة للاجئين المسجلين، وللشاعين إلى اللجوء في مصر للحصول على الرعاية الصحية الأولية وعلى الرعاية الطارئة ضمن نظام الصحة العام. وسوف يُيسر مذكرة التفاهم عمل ونشاطات جميع الشركاء في خطة "3RP" في قطاع الصحة. وقد اشتملت المذكرة أيضاً على تزويد ست مستشفيات متخصصة وعامة بثلاثة أجهزة «ماموغرام» (لأخذ صور شعاعية للثدي) رقمية، وثلاثة أجهزة تصوير فوق صوتية، سوف تعود بالنفع على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وَرُوِد ما معمله ٨,٧٦٤ أسرة (٣٣,٤٠٦ أفراد) بِمَنَح نقدية شهرية؛ وهذا العدد يقل عن العدد المُستهدف في خطة "3RP"، وقدره ٤٢,٠٠٠ شخص؛ وذلك بسبب نقص التمويل. وكان تقييم مواطن استضعاف اللاجئين في مصر، أو الجولة الثانية من التقييمات الاجتماعية الاقتصادية قد بدأت في شهر نيسان / أبريل ٢٠١٦. وابتداءً من أيار / مايو، جُمعت البيانات من ١,٦٠٠ أسرة معيشية منتشرة في القاهرة والاسكندرية ودمياط. وتهدف خطة إعادة التقييم إلى مراقبة مدى استضعاف المستفيدين، وذلك لضمان دعم الأشد استضعافاً وافتقاراً إلى الأمن الغذائي، من جانب المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي بطريق مستدامة.

ومنها ترتيبات الرعاية لهم، والتصدّي لتلك المخاطر على نحو ملائم. واستمرّ الأطفال ذوو الإعاقات في مواجهة مسألة محدوديّة الحصول على التعليم الشمولي والخدمات المتخصصة.

وقد ظلّت سماتُ القياس الحيوية (البيومترية biometric) مُكوّناً مهمّاً من إجراءات التسجيل. فبحلول نهاية شهر أيار / مايو ٢٠١٦، انتهى ١٠١,٠٠٠ لاجئٍ سوريٍّ من إجراء المسح لبياناتهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد - «نظام أيريس "IRIS"». كذلك ظلّت مسألة إعادة التوطين إحدى أدوات الحماية، وأحد الطول المتوافرة للاجئين السوريين في مصر؛ إذ قدّم ٨٧٦ لاجئاً طلباتهم إما لإعادة التوطين وإما للدخول إلى بلدان ثالثة أخرى، منذ بداية عام ٢٠١٦.

وقد كَفَلَ قطاع الصحة إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية للاجئين السوريين، والتغطية الشاملة لهم بهذه الخدمات، في الوقت الذي أقام فيه القطاع توازناً بين الاستجابة للاحتياجات الحادة للاجئين، وبين تقوية النظم والشبكات الصحية الوطنية، وتقديم رعاية صحيّة جيدة. فقد قدّمت ٣٦,٠٠٠ مشورة رعاية صحيّة أولية تقريباً، وأجريت ١٩,٠٠٠ إحالة إلى الرعاية الصحيّة المتخصصة، ودُعِمَ ٣٧ مرفقاً صحياً عامّاً، بالإضافة إلى تدريب ٩٤٨ كادراً و ٦٦ عاملاً في مجال الصحة المجتمعية. كذلك فقد استمرّ قطاع الصحة في تبسيط إجراءات تمكين اللاجئين السوريين من الوصول إلى ما يزيد عن ٦٠ مرفقاً للرعاية الصحية في القاهرة الكبرى.

لقد سجّل ما مجموعه ١١٧,٧٠٢ لاجئاً سورياً لدى المفوضية حتى تاريخ ٣١ أيار / مايو ٢٠١٦، ومن هؤلاء ٤,٩٧١ لاجئاً سُجِّلوا خلال الفترة من كانون الثاني / يناير وحتى أيار / مايو ٢٠١٦، ومنهم ٢,٨٣٠ لاجئاً جديداً، الأمر الذي يُشير إلى وجود اتجاه متزايد في أعداد اللاجئين بالمقارنة مع عدد اللاجئين في عام ٢٠١٥.

وقد استمرّ الشركاء في خطة "3RP" في دعم اللاجئين السوريين المقيمين في القاهرة الكبرى، والاسكندرية ودمياط، وأولئك المشتتبين في كل أنحاء البلاد، من خلال سلسلة من نشاطات الحماية، والنشاطات الأخرى المُتقدّمة للحياة، وبرنامج تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

ويظلّ التسجيل المتأخّر للمواليد قضية تُواجه الأطفال الذين يولدون لوالدين سوريين، وبخاصة عندما يكون زواج الوالدين غير موثّق لدى السلطات المصرية. وقد تلقى ٧٧ لاجئاً سورياً مساعدات قانونية تتعلّق بمسائل إدارية، وبيوتاتق مدنية منذ شهر كانون الثاني / يناير ٢٠١٦. كذلك فقد ارتفع مستوى القدرة (الكفاءة) على تحديد الحالات من هذا القبيل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد الاستشارات بشأن تسجيل المواليد والأحوال المدنية، وإلى انخفاض عدد الحالات التي تقتضي التسجيل المتأخّر للمواليد.

وقد استمرّ تقديم المساعدات المتعدّدة القطاعات للناجين من العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي لما مجموعه ١١٦ شخصاً من الناجين، وتشمل هذه المساعدات نشاطات تقديم المشورة النفسية الاجتماعية والدعم القانوني. وقد أفادت نشاطات التوعية ما يزيد عن ٣,٠٠٠ لاجئٍ سوريٍّ وفرّد من المجتمعات المتأثرة. كذلك فقد عمل الشركاء في خطة "3RP" مع وزارة الصحة، ودرّبوا المهنيين العاملين في مجال الصحة على الإدارة السريرية للناجين والناجيات من الاعتصاب، وقاموا ببناء القدرات بهدف إدماج خدمات الاستجابة لحالات العنف الجنسي، أو العنف القائم على النوع الاجتماعي في المستشفيات العامة. كذلك فقد عزّزوا جودة الاستجابة بين القطاعات وإدارة الحالات، من خلال إعداد مسار للإحالة مُشترك بين الوكالات.

كذلك فقد وسّع نطاق الخدمات المجتمعية لحماية الطفل، ومنها الخدمات النفسية المجتمعية المتخصصة، مثل المهارات الحياتية، والتثقيف بشأن الرعاية الودية وبرنامج تقوية الأسرة، فانتفع من تلك الخدمات ما يزيد عن ٢,٦٠٠ طفل. أمّا حالات الأطفال الذين خاضوا تجربة عمالة الأطفال والتزويج المبكر والقسري، فالتبليغ عن حالاتهم يتمّ بصورة مُتّردة منذ بداية عام ٢٠١٦. وقد ظلّت إجراءات تحديد مصلحة الطفل الفضلى أدواتاً أساسية للتدخلات، بهدف تحديد مخاطر الحماية الخاصة بالأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين -



الإيجابية قدرة تلك المدارس المستهدفة على استيعاب المزيد من الطلبة، وحسنت بيئة التعلّم، ممّا جعل تلك البيئة أكثر أماناً لكلّ من الطلبة اللاجئين والطلبة المنحدرين من المجتمعات المضيفة. كذلك أقيمت ٥٠ غرفة صفية لرياض الأطفال في مناطق تشهد تجمّعات مرتفعة من اللاجئين، فوصلت تلك الجهود إلى ١,٣١٨ طفلاً سورياً، ودُرّب ١٥٣ معلّماً من معلمي المدارس الحكومية العامة، إضافةً إلى تدريب ٣٠ معلّماً وإدارياً من مدارس مجتمعات اللاجئين.

وقد باشر برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ برنامج للتغذية المدرسية في شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥ في دمياط والإسكندرية بهدف مساعدة ما مجموعه ٩٥,٥٠٠ طالب لاجئ ومصري. ويهدف هذا البرنامج إلى تيسير التحاق الأطفال اللاجئين السوريين بالمدارس الحكومية العامة، وتحسين كلّ من فرص الالتحاق بالمدرسة، والانتظام فيها، والبقاء على مقاعدها والأداء. ويعمل برنامج الأغذية العالمي أيضاً على تحسين القدرة الاستيعابية للمدارس الحكومية العامة المستهدفة، والتي تشهد أعلى معدلات لكثافة التحاق الأطفال السوريين اللاجئين بها؛ وذلك عن طريق إصلاحها وتجديدها، وتعزيز قدرة المعلمين من خلال التدريب. وفي المتوسط، استلم ما مجموعه ١٢٥,٠٠٠ طالب شهرياً ألواح بسكويت عالية الطاقة، منذ أن عاودت المدارس عملها بعد عطلة نصف السنة في شهر شباط / فبراير.

ويستمر الافتقار إلى الحلول الدائمة، وخيارات سبل كسب العيش الملائمة المتاحة لغالبية اللاجئين في تعريضهم إلى المخاطر، ولا سيّما النساء والفتيات منهم. وقد ظلّت صعبةً عملية تحديد حالات العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع؛ ويعزى ذلك إلى نقص الكوادر المتخصصة في نشاطات التوعية بهذين النوعين من العنف، وإلى تبعثر أماكن إقامة مجتمع اللاجئين. كذلك فإنّ نقص الإبلاغ عن الحوادث من قبل الناجين يظلّ مسألة تنطوي على التّحديات.

كما يستمرّ الأطفال اللاجئون وأسرتهم في مواجهة صعوبات اندماجهم في نظام التعليم الحكومي العام. وإذا ما استمرّ قطاع التعليم في استلام مستوى منخفض من التمويل، فإنّ دعم وزارة التربية والتعليم على المدى الطويل سوف يتأثر، مما سيؤثر على جودة التعليم وفضاء الحماية اللازم للأطفال اللاجئين السوريين، الأمر الذي يُحتمل أن يفقد الأسر الفقيرة إلى اللجوء إلى آليات التعامل السلبية، وعلى ازدياد أعداد المُتسربين من المدرسة.

وقد قدّم الشركاء في خطة "3RP" دعماً لقطاع سبل كسب العيش إلى ٣٣٣ لاجئاً مستضعفاً في حين شارك ٤١٠ لاجئاً في التدريب على سبل كسب العيش. وبحلول أيار / مايو ٢٠١٦، عيّن تسعة أفراد في أعمال مدفوعة الأجر، وتلقّى ٩٤ فرداً منحةً نقدية لإقامة منشآت أعمال جديدة وليصبحوا من أصحاب الأعمال الحرة.

وفي قطاع التعليم، التحق ٣٧,٥٠٠ طالب لاجئ بالمدارس الحكومية العامة المصرية، مستفيدين من التعلّم المجاني؛ وقد انتهى العام الدراسي في الوقت الراهن، وسيبدأ العام الدراسي الجديد في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ في شهر تشرين الأول / أكتوبر. وإضافةً إلى ذلك، فقد التحق ما يزيد عن ٧,٠٠٠ طالب لاجئ بفرص التعلّم غير النظامي المعتمد، كما التحق ١,٨٥٥ طفلاً بمرافق تعليم الطفولة المبكرة. أما التحاق الشّباب في مؤسسات التعليم العالي والجامعات المصرية فهو يزيد حالياً عن ٤,٢٠٠ شاب وشابة، وقد زُوّد أيضاً ١٣٠ طالباً سورياً ببعثات تعليمية في المستوى التّعليمي الثّالثي للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦.

وقدّم الشركاء في خطة "3RP" لقطاع التعليم تدخلات إيجابية في مجال بناء القدرات في ١٦ مدرسة حكومية عامّة مصرية، مُجدّدةً بذلك البنى والهياكل الماديّة فيها، مما أفاد ما يزيد عن ١٤,٠٠٠ طفل. كما قدّم الأثاث والأجهزة والمختبرات والوسائل والمواد التعليمية إلى ثلاث مدارس حكومية عامة أخرى بمنطقة القاهرة الكبرى. وقد عزّزت هذه التدخلات

كما استمرّ برنامج الأغذية العالمي في توسيع نطاق طريقة القسائم الإلكترونية، فتمكّن من بلوغ نسبة ٩٥ في المئة من القسائم الإلكترونية. وتسمح هذه الطريقة للاجئين بتحقيق حسّ من الظروف الطبيعية في حياتهم، إضافةً إلى حمايتهم. وبسبب إسهامات المانحين، التي نتجت عن مؤتمر لندن، فقد عاود برنامج الأغذية العالمي توزيع القيمة الكاملة للقسمة (٢٤.٢) دولاراً أمريكياً، ابتداءً من دورة التوزيع آذار / مارس. وكذلك ابتداءً من أيار / مايو ٢٠١٦، استفاد ما مجموعه ٦٦,٣٥٨ مستفيداً من قسائم الغذاء.

لقد أوضحت استنتاجات مراقبة الوضع ما بعد التوزيع، التي أجريت مؤخراً أنّ حوالي ٨٤ في المئة من جميع المستفيدين سجّلوا درجات مقبولة على صعيد استهلاك الغذاء، مع تسجيل ما تبقى من الأسر المعيشية التي خضعت للمسح درجات على الخط الحدودي الفاصل، وأظهر معظم المستفيدين درجات متوسطة أو جيدة في التّنوُّع الغذائي، الأمر الذي يوحي بأنّ المساعدات الغذائية التي يقدّمها برنامج الأغذية العالمي إلى المستفيدين تدعم أنماط استهلاك الغذاء لديهم، وأنّ المساعدات التي يقدّمها برنامج الأغذية العالمي للمستفيدين السوريين تتغلّب على انعدام الأمن الغذائي، وتقلص درجة استضعافهم، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فإنّ التقرير ربع السنوي الأول كشف النقاب عن أنّ ٦,٢ في المئة من المُستجيبين المستفيدين المُستجيبين من المساعدات سجّلوا بأنهم قد حققوا «درجة استهلاك غذائي ضعيفة» بالمقارنة مع نسبة ١,٤ في المئة من المستجيبين المستفيدين.





الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (خطة 3RP)

التقرير نصف السنوي | حزيران / يونيو ٢٠١٦

---



# 3RP

الخطّة الإقليميّة للاجئين  
وتعزيز القدرة على

مواجهة الأزمات ٢٠١٦-٢٠١٧

استجابة للأزمة السورية

الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (خطة 3RP)

التقرير نصف السنوي | حزيران / يونيو ٢٠١٦

